



فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على

الأهداف النهائية للسياسة النقدية

دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1990-2017

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذة:

أوكيل حميدة

إعداد الطالبتين:

- خالفي سهام

- قراق صفية

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	د/ طابوش مولود
مشرفا	جامعة البويرة	د/ أوكيل حميدة
مناقشا	جامعة البويرة	د/ ساعو باية

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرfan

الحمد لله الذي هدانا ووفقنا وكل الصعوبات أمامنا، ربنا أوزعنا

أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وأن تعمل صالحا ترضاه ، وأدخلنا برحمتك

في عبادك الصالحين .

إن أول الشكر والحمد لله عز وجل الذي فضلنا على الخلق تفضيلا، ويسر

لنا من أمرنا وسخر عباده من كان لنا عوناً في هذا العمل ، كما نتقدم بعميق الشكر

وفائض الامتنان والاحترام إلى الأستاذة الدكتورة " أوكيل حميدة " التي لم تبخل علينا

بنصائحها وإرشاداتها القيمة ، ونسأل الله رب العرش العظيم أن يمن علينا بوافر الصحة

والعافية ويهديها الجنة ، وأن نتوجه بالشكر والعرfan الى أساتذتي الأفاضل الذين أشرفوا

على تعليمنا مبادئ العلوم الاقتصادية كل باسمه ، كما لا ننسى الأستاذة الدكتورة خوميةجة

على رحابة صدرها وتقديمها للنصح طوال فترة انجاز هذا العمل ، كما لا يسعنا في هذا

المقام إلى أن نتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تقبلهم مناقشة هذا

العمل المتواضع ، ولا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل



إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من أبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علمني حب العلم ونصحني وأرشدني.... إلى من نبض قلبه لي بدعائه ولسانه بالثناء رمز الدفء المتجدد والحنان المتدفق إلى الذي غاد كالنحل طالبا للرزق كي يسعدني في الحياة... إلى رمز الأبوة الخالدة.....

أبي حفظه الله ورعاه .

إلى من يخجل العطاء من عطائها ويعجز الثناء عن ثنائها ، ويذهب العناء بلقائها إلى ينبوع الحنان والمحبة التي تغمر في كل يوم بجبها في مطلع كل شمس ، وزرعت النور في عيني ، علمتني أن العلم صبر وبالصبر تتحقق الأمانى أُمِّي أدامها الله لي قدوة ومثلي الأعلى في الحياة .

إلى من أرى السعادة في ضحكته ، إلى الوجه المفعم بالبراءة أخي العزيز عبد العزيز .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخواتي خولة ، فطيمة ، أمينة .

إلى كل أفراد عائلتي بدون استثناء إلى كل عائلة جنان صالح .

إلى من تقاسمت معي تعب ومشقة هذا العمل صافية .

إلى أعز الصديقات وشريكة هموم الحياة خديجة .

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي صديقاتي .

إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي .

إلى كل من كان سنداً لي في كل صغيرة وكبيرة إلى كل من يعرف سهام ويكن لها الاحترام .

سهام

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتكالله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى، بني الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما عز من قائل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ري ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى جنة القلب ونور الفؤاد إلى من تحت قدميها تكمن الجنان إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .

* أمي الحبيبة *

إلى تاج رأسي وقرّة عيني ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

أبي العزيز

إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي .

موسى، محمد لمين، عمر، عبد الرحيم، بريزة، بسمة.

إلى كل أفراد عائلتي دون أن اخص بالذكر كل صديقات الدرب ورفيقات العمر وبالأخص شريكتي ورفيقتي في

العمل سهام

إلى كل أساتذتي الكرام ، وبالأخص الأستاذة المشرفة على هذا العمل أوكيل حميدة .

إلى كل من في قلبي ولم يكتبهم قلبي .

صفية

فهرس المحتويات

العناوين.....الصفحة

كلمة شكر وتقدير

الإهداء

V-II..... فهرس المحتويات

2-1..... قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة أ- و

44-2..... الفصل الأول: البنوك المركزية واستقلاليتها

02..... تمهيد

03..... المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية

03..... المطلب الأول: : الخلفية التاريخية لنشأة البنوك المركزية

11 المطلب الثاني : دوافع تبني البنوك المركزية

12 المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية

15 المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي

18 المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنوك المركزية

18..... المطلب الأول: لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية ومفهومها

21 المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي بين المؤيدين والمعارضين

24 المطلب الثالث: دوافع اللجوء إلى الاستقلالية

25..... المطلب الرابع: أهمية استقلالية البنوك المركزية

المبحث الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية وطريقة قياسها	26
المطلب الأول: أنواع مقاييس استقلالية البنوك المركزية.....	26
المطلب الثاني: المقياس القانوني لاستقلالية البنوك المركزية.....	32
المطلب الثالث: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية عبر العالم.....	37
خلاصة.....	44
الفصل الثاني: أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية.....	100 - 46
تمهيد.....	46
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....	47
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....	47
المطلب الثاني: الأساس الفكري للسياسة النقدية.....	49
المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.....	65
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها.....	68
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية.....	68
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....	74
المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية.....	77
المبحث الثالث: فعالية الساسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي.....	79
المطلب الأول: ماهية فعالية السياسة النقدية.....	79
المطلب الثاني: ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....	91

97.....	المطلب الثالث: علاقة استقلالية البنك المركزي بالأهداف النهائية للسياسة النقدية.....
100.....	خلاصة.....
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على
163- 102.....	الأهداف النهائية للسياسة النقدية 1990-2017.....
102.....	تمهيد.....
	المبحث الأول: الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر، قياسها وأهم التعديلات للفترة
103.....	1990-2017.....
103.....	المطلب الأول : البنك المركزي الجزائري قبل وبعد 10/90.....
112.....	المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون 10/90 وأهم التعديلات التي طرأت عليه.....
117.....	المطلب الثالث: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر من 10/90 إلى 10/17.....
134.....	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر.....
134.....	المطلب الأول: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاته في الجزائر.....
142.....	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
147.....	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.....
149.....	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل استقلالية بنك الجزائر.....
	المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية
149.....	في ظل استقلالية بنك الجزائر.....
159.....	المطلب الثاني : حوصلة السياسة النقدية في الجزائر في ظل استقلالية بنك الجزائر.....

163.....خلاصة

164.....خاتمة عامة

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	موجز لميزانية البنك المركزي	15
02	الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وفقا لنموذج cukierman	32
03	معايير استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض	112
04	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض 10/90	121
05	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90	123
06	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض	127
07	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض	130
08	استقلالية بنك الجزائر على مدى مختلف التعديلات على قانون النقد والقرض	132
09	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	135
10	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	138
11	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	143
12	تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001 إلى 2017).	145
13	تطور معدل النمو للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	150
14	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2017	152
15	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017	154
16	تطورات رصيد الميزان التجاري وأسعار الصرف في الجزائر خلال 1990-2017	157

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
52	معادلة كامبردج	01
53	علاقة الادخار بالاستثمار وسعر الفائدة	02
56	منحنى عرض النقود	03
57	منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	04
58	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة	05
59	دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكنزي	06
69	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	07
80	علاقة كمية النقود بالمستوى العام للأسعار	08
81	علاقة الاستثمار والادخار بسعر الفائدة	09
82	علاقة سعر الفائدة بعرض النقود	10
82	علاقة الاستثمار بالفائدة	11
83	علاقة الطلب الكلي بالدخل الكلي	12
84	منحنى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة	13
85	السياسة النقدية ومصيدة السيولة	14
86	الاستثمار غير المرن لتغير سعر الفائدة	15

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات المصرفية ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتنوع أنشطته النافذة التي نطل من خلالها على العالم، وأصبح تطوره وقوة أوضاعه معيار للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وإذا كان القطاع المصرفي واحد من أهم القطاعات المصرفية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع .

وباعتبار البنك المركزي هو الأساس الذي يقوم عليه النظام المصرفي وشريان النشاط الاقتصادي في أي دولة، والمسؤول عن إدارة وتوجيه السياسة النقدية وسلامة النظام المصرفي ككل، فقد تزايد الاهتمام بدور البنك المركزي في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي عموما والنقدي خصوصا، والمتتبع لمسار التطورات في مجال البنوك المركزية على المستوى العالمي، يتبين له وجود نزعة نحو منحها استقلالية أكبر اتجاه الضغوطات والأوامر السياسية والحرية الكاملة لوضع وتنفيذ السياسة النقدية من أجل رفع كفاءتها وفعاليتها.

ويمكن قياس البنوك المركزية بالاعتماد على مجموعة من المعايير العالمية إلا أن درجة هذه الاستقلالية تختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل دولة فهي تتعاون من دولة لأخرى، وحتى في نفس الدولة في ظل تشريعات مصرفية مختلفة، وتبقى نماذج الاستقلالية في الدول المتقدمة رغم اختلافها فيما بينها الأكثر نجاحا.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهد العالم تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذه الموجة من التحول الاقتصادي، وتحاول أن تجد لها مكانة في الاقتصاد العالمي.

ولكن للوصول إلى هذا الهدف كان على الجزائر القيام بخطوات كبيرة وإصلاحات اقتصادية، وكان ذلك واضحا من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/04/1990 الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية

ومن هنا كان لابد على بنك الجزائر أن يلعب دورا هاما في مجال النقد والقرض بصفته مستقلا عن الخزينة، حيث استطاع تحقيق أغلب الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص تنفيذ السياسة الملائمة من خلال خلق شروط ملائمة لنمو الاقتصاد الوطني وكذا السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

وبناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية للفترة 1990-2017 ؟

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية نجزأ الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية تشمل فما يلي:

فيما تتمثل أهم معايير قياس استقلالية البنوك المركزية ؟

كيف يتم إبراز أثر السياسة النقدية من خلال قنواتها ؟

هل تؤثر درجة استقلالية بنك الجزائر على مصداقية السياسة النقدية في الجزائر ؟

في ظل استقلالية بنك الجزائر هل حققت أهداف السياسة النقدية للفترة 1990-2017 ؟

وكإجابة أولية على هذه الأسئلة نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعد معايير الاستقلالية القانونية للبنوك المركزية أكثر المعايير تجسيدا لاستقلالية البنوك المركزية والمهادفة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

الفرضية الثانية: يتم إبراز أثر السياسة النقدية من خلال عدة قنوات أهمها قناتي سعر الصرف وسعر الفائدة لكون الأولى رابط للاقتصاد العالمي عبر الاستثمار والأخرى وسيلة للتحكم في حجم السيولة والعرض النقدي .

الفرضية الثانية: تؤثر درجة استقلالية بنك الجزائر على مصداقية السياسة النقدية مما عكس ضعف العلاقة في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

شملول حسيبة: أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير الجزائر 2001.

توصلت إلى النماذج التي من خلالها تقيس درجة استقلالية البنوك غير أنها لم تقم بقياس درجة استقلالية بنك الجزائر واكتفت فقط بوصف العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة وهذا ما ركزا عليه من خلال دراستنا .

جدايني ميمي : أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شلف 2006.

من خلال دراستها توصلت إلى بعض النتائج منها أن هناك دولا تتمسك بتبعية بنوكها المركزية للحكومة ولا تميل إلى منحها الاستقلالية، وهي بصفة عامة الدول التي يزداد فيها حجم الدين العام، أو لا توجد لها أسواق مالية متسعة ومتطورة، أو تتميز بعدم مرونة عرض الأموال فيها، أو تتميز بارتفاع قدر تأثيرها بأي تغير في حجم الإنفاق العام والدخل الحكومي بالإضافة ، إلا أنها لم تهتم بدراسة العلاقة بين استقلالية بنك الجزائر والتضخم، وهذا ما جعل الدراسة تختلف نوعا ما عن دراستنا.

مريم ماطي: استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2008-2009.

توصلت من خلال دراستها إلى بعض النتائج، منها عدم فعالية الاستقلالية في الدول النامية، لأن التضخم في هذه الدول يعود لأسباب هيكلية وليس نقدية، وتوصلت إلى أن دور الاستقلالية يتأكد في معالجة التضخم بال نماذج الواقعية التي تمت دراستها كالبندينك والبنك الأوروبي، وتعتبر أعلى البنوك استقلالية، غير أنها لم تتطرق إلى المعيار القانوني لاستقلالية بنك الجزائر، وهذا ما ميز نوعا ما الاختلاف بين دراستنا والدراسة التي قامت بها.

الإضافة التي تطرقنا إليها:

من خلال دراستنا للدراسات السابقة لهذا الموضوع، والذي تم التوصل إلى بعض النتائج فيها كما ذكرنا سابقا، إلا أن هناك بعض الجوانب لم يتطرقوا إليها والذي كان كإضافة لبحثنا منها:

تم دراسة الموضوع لفترة زمنية طويلة نوعا ما من 1990 إلى غاية السنوات الأخيرة والتي توقفت في 2017 ؛

الإشارة إلى أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر؛

تقييم السياسة النقدية في ظل هاته الاستقلالية في الجزائر .

أهداف البحث:

- ✓ معرفة التطور التاريخي لنشأة البنوك المركزية ؛
- ✓ تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي بهدف وضع إطار شامل ومتكامل لهاته الاستقلالية والتي تمكنا من التعرف على مدى استقلالية البنك المركزي في مختلف الدول ؛
- ✓ تحديد معايير قياس درجة الاستقلالية بالنسبة للبنوك المركزية ؛
- ✓ تعميق المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية ؛
- ✓ معرفة ما إذا كان هناك ضرورة للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية ؛
- ✓ تحديد درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض والأميرين 01/01 و 11/03 والقانون 10/17 ؛
- ✓ تقييم استقلالية بنك الجزائر في تحقيق السياسة النقدية خاصة في ظل الإصلاحات النقدية الأخيرة .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في منح الاستقلالية للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية أو التشريعية أو أي مؤسسة أخرى، وباعتباره يمثل السلطة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في مختلف الدول، وبشكل يمكنه من وضع سياسة نقدية فعالة، تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي بالإضافة إلى مساندة السياسة الاقتصادية، باعتبار أن استقرار الأسعار يمثل عنصر أساسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث أن هذا الاستقرار يساعد بصورة مباشرة على تكييف الاقتصاد الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق.

دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

اهتمامنا المتزايد بنشاط المنظومة المصرفية في ظل الهزات التي تصيب الاقتصاد بين الحين والآخر، وبما أن البنك المركزي هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية كأحد الآليات لتحقيق النمو الاقتصادي، وجدنا أنه من الضروري الوقوف على واقع استقلالية بنك الجزائر وتقييمه في أداء سياسته النقدية، في إطار الإصلاحات والتطورات التي يعرفها النظام المصرفي الجزائري.

يعتبر من أكثر الموضوعات المطروحة جدلا على المستوى الدولي وحتى المحلي في عصرنا.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، بالنسبة للإطار المكاني فكانت الدراسة حول بنك الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد حددت الفترة من سنة 1990 إلى غاية 2017 باعتبار أن بداية هذه الفترة تمثل نقطة تحول إلى اقتصاد السوق، كما توافق صدور قانون النقد والقرض الذي منح بنك الجزائر استقلالية وللسياسة النقدية دورها كمتغير فعال في الاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة، هي تلك التي تقف أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد معين من جهة، وإسقاط ذلك بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة لديه من جهة ثانية، هذا بالإضافة إلى عدم تجانس المعطيات الرقمية حول المؤشرات النقدية، وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة النقدية.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة وأثبت أو نفي الفرضيات المتبعة، تعين علينا إتباع منهج تاريخي وصفي وتحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص، وقد استخدم المنهج التاريخي من خلال سرد مراحل تطور البنوك المركزية عبر العالم وكذا تطور السياسة النقدية والبنك المركزي في الجزائر، مستعملا المنهج الوصفي بالتعرض إلى المفاهيم العامة، أما التحليلي فاستخدم عند تحليل وتشخيص بنك الجزائر.

ولإنجاز هذا البحث استعملنا مختلف الكتب والمذكرات والملتقيات والمجلات وكذلك القوانين والأوامر في هذا المجال.

تقسيمات الدراسة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة المعنون بـ " فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية للفترة (1990-2017) " قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تمثل

الفصل الأول في البنوك المركزية واستقلاليتها، اشتمل على الإطار المفاهيمي حول البنوك المركزية وبعد ذلك التطرق إلى ماهية استقلالية البنوك المركزية ثم إلى معايير الاستقلالية وطريقة قياسها .

أما الفصل الثاني فقد ركزنا فيه على ماهية السياسة النقدية، وأيضاً على أهدافها وأدواتها، كما تطرقنا إلى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي، الذي جاء تحت عنوان أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية.

أما الفصل الثالث والأخير والذي يحمل عنوان دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية للفترة (1990-2017)، حيث سعينا جاهدين في هذا الفصل إلى إبراز الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر، قياسها وأهم التعديلات للفترة (1990-2017)، ومن ثم حاولنا تسليط الضوء على السياسة النقدية في الجزائر، وأخيراً ركزنا على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، بالتطرق إلى أهم المؤشرات المستهدفة، وكذا تقييم السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر .

وخاتمة تحتوي على نتائج واقتراحات وأفاق بحث تكون منطلقاً لدراسات لاحقة .

الفصل الأول

البنوك المركزية واستقلاليتها

تمهيد

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ، بحيث يتأسس هرم النظام المصرفي ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في أقطار العالم ، وتعتبر نشاطات البنك المركزي في غاية الأهمية ، إذ أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية ، كما يلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة ، بسبب الامتيازات التي يتمتع بها والمتمثلة في السيادة والاستقلال ، وهكذا تبلورت على مدار الزمن مجموعة واضحة المعالم من القواعد والأصول المتعلقة بوظائف هذه البنوك وخصائصها ، سواء تعلق ذلك بالمسائل الفنية المرتبطة بإدارة البنك المركزي ذاته أم بعلاقة البنك المركزي بالدولة أو بالمؤسسات الائتمانية المتعددة التي يتألف منها السوق الائتماني .

ويعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة بسبب التصورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شاهدها معظم دول العالم وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى المنادات بالاستقلالية للبنوك المركزية التدخل الحكومي وبدرجة كبيرة في توجيه السياسة النقدية التي قد تتعارض في الكثير من الأحيان مع قرارات البنك المركزي لهذا شهدت السنوات الأخيرة سعي العديد من الدول إلى تدعيم استقلالية البنوك المركزية من خلال تعديلات قانونية تحد وتحمي من التدخل السياسي في إقرار وتنفيذ السياسة النقدية .

وعلى هذا الأساس سنحاول تقسيم هذا الفصل المدرج تحت عنوان البنوك المركزية واستقلاليتها إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية؛
- المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنوك المركزية؛
- المبحث الثالث: المعايير استقلالية البنوك المركزية وطريقة قياسها .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية.

يعد البنك المركزي والذي يمثل السلطة النقدية من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص ، ويعتبر في الاقتصاد المعاصر السلطة النقدية المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية بأهدافها المختلفة ، وبذلك فان البنك المركزي هو المحرك الذي يقود نحو تحقيق أهدافه بدرجة متزايدة من الاستقلالية والكفاءة ، ونظرا لهذه الأهمية ، أردنا تسليط الضوء على ماهية هذه المؤسسة ، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية لنشأة وتطور البنوك المركزية ، مفهومها ، خصائصها مع التطرق إلى أعرق هذه البنوك ودوافع تبنيتها ، بالإضافة إلى دورها و الوظائف التي تقوم بها وكذا تقديم ميزانيتها .

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة البنوك المركزية.

يتضمن هذا المطلب على الخلفية التاريخية للبنوك المركزية وتطورها بالإضافة إلى تقديم بعض البنوك التي تعتبر من أعرق البنوك المركزية في العالم ، ثم التطرق إلى عدة تعاريف لتوضيحها، وكذا الإشارة إلى خصائص البنك المركزي .

أولا : الخلفية التاريخية لنشأة البنوك المركزية وتطورها

كان ظهور ونشأت البنوك المركزية بشكل كبير نسبيا متأخرا عن ظهور البنوك التجارية ، وكان ظهور البنك المركزي على اعتبار أنه بنك تجاري وفي وقع الحال يكون ناشئا عن تطور أحد البنوك التجارية ، وقامت هذه البنوك ومنذ نشأتها الأولى بإصدار البنكنوت والقيام بالأعمال المصرفية ، للحكومة ، مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية¹.

وسميت البنوك المركزية حديثة حيث جاءت في القرن 20 فقط وقبل ذلك كان يسمى باسم الدولة التي تتبعها مثل بنك إنجلترا وفرنسا ولازالت بعض الدول باقية على هذه التسمية حتى الآن ، وفي كل دولة يوجد بنك مركزي واحد ، وقد يكون له فروع في نفس الدولة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك اثنا عشر بنك اتحاديا مهمته تنظيم أعمال السياسة النقدية ، بحيث أن لكل بنك مهمة تنظيم السياسة النقدية في منطقة الفيدرالية ، أما في فرنسا فهناك إلى جانب البنك المركزي الفرنسي مجلس الائتمان القومي ولجنة الرقابة على البنوك ويشرفون في مجموعهم في الإشراف على شؤون النقد والائتمان المصرفي².

¹ - رشيد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000، ص 105 .

² - سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري للنشر، الأردن ، 2010، ص 138.

ففي سنة 1668 ظهر البنك السويدي RISC Bank والذي يعتبر أول بنك مركزي من الناحية التاريخية والذي أصبحت مهمته فيها بعد إصدار العملة وتنظيم الأعمال المصرفية الأخرى ، وقد تبعه ذلك إنشاء بنك إنجلترا في عام 1694 ، وقد مارس مهام البنك المركزي منذ تأسيسه وبنك فرنسا في 1800 وبنك هولندا في عام 1814¹ ، وبنك النمسا في 1817 وبنك النرويج في عام 1818 وتأسيس بنك الدنمارك وبنك بلجيكا في عام 1850 وبنك اسبانيا في عام 1860 والبنك الألماني في عام 1875 والبنك الياباني في 1882 وبنك الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1914 .

أما في الوطن العربي فتأسس أول بنك مركزي في مصر عام 1898 تحت اسم البنك الأهلي المصري² .
ومن خلال هذه الخلفية سنشير إلى أعرق البنوك المركزية كما يلي:

بنك إنجلترا : بالرغم من أن بنك إنجلترا لم يكن له السبق التاريخي من حيث النشأة ، فإن تاريخه يعتبر أساسا لانطلاق الصيرفة المركزية ، فالبنك المركزي السويدي الذي أسس عام 1688 يعتبر أقدم البنوك المركزية الموجودة حاليا ، إلا أن نشأة البنوك المركزية ارتبطت بتاريخ بنك إنجلترا نظرا لما كان له من أثر هام في تطوير فن الصيرفة المركزية .

ويعود إنشاء بنك إنجلترا إلى العام 1694، وكان الهدف من إنشائه إنقاذ الملك وليام الثالث من الإفلاس المالي، الذي كان يهدد عرشه اثر ثورة 1689 ، وكذلك لمواجهة نشاطه العربي ضد ملك فرنسا لويس xiv ، لكن بنك إنجلترا لم يمارس سلطانه كبنك مركزي إلا في العام 1844 عندما تم إيقاف حق البنوك الأخرى في الإصدار ، بمقتضى قانون البنوك المعروف باسم قانون السير روبرت بيل Peele ، قبل أن يعاد تنظيم الجهاز المصرفي ، ويفرض السعر الإلزامي للعملة الورقة التي يصدرها لوحده في عام 1883 ، ونظرا لمتانة المركز المالي لبنك إنجلترا ، وقد بادرت البنوك التجارية منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى الاحتفاظ بحسابات دائنة لها لديه ، وذلك لاستخدامها في تسوية المدفوعات فيما بينها ، وهو ما سمح لبنك إنجلترا بجمع الجزء الأكبر من الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية ، وبالتالي الاحتياطي الذهبي لإنجلترا ، وقد تدعم موقعها كمركز للهيكل المصرفي في إنجلترا

¹ - رائد عبد الخالق ، عبد الله ألببيدي و خالد أحمد فرحان المسهداني ، النقود والمصارف ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 38.

² - سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 140

ابتداء من سنة 1845 عندما تم تبني خطة تسوية الفروقات بين المصارف المختلفة في نهاية كل مقاصة بتحويلات بين حسابات هذه المصاريف لدى بنك إنجلترا¹.

وكان التطور اللاحق هو قبول بنك إنجلترا أن يصبح الملجأ الأخير للاقتراض ، كما سميت من قبل بيجو baye hot ومن أجل ذلك تحمل مسؤولية الحفاظ على متانة العملة ، وعلى سلامة نظام الائتمان الذي تساهم في تدعيمه البنوك التجارية ، كما تعززت العلاقة بين النقد والائتمان أكثر نتيجة لأزمات الأعوام 1848 ، 1857 ، 1866 لانجلترا ولقد أبرزت تلك الأزمات المدى الذي يمكن أن يتأثر به وضع البنك المركزي نتيجة للمضاربات والتوسع غير المبرر للائتمان ، وفي تطور لاحق استطاع بنك إنجلترا استخدام سعر الفائدة كأداة فعالة للسياسة الائتمانية مما مكنه من معالجة أزمة 1873 بسرعة ونجاح كبيرين.

وقد تدرج بنك إنجلترا في القيام بوظيفته كبنك للحكومة ، يقرضها ويحتفظ لها بحساباتها ويتداول سنداتها ، بالإضافة إلى قيامه بالمهام المصرفية الأخرى وإشرافه على البنوك التجارية ، وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر أخذ النشاط المصرفي التجاري لبنك إنجلترا بتضاؤل ، بينما زادت مهامه وجهوده كبنك مركزي قبل أن يتم تأميمه عام 1946 ، وبمنح سلطات أوسع نطاقا للإشراف وإصدار التعليمات الواجبة التنفيذ للبنوك التجارية ، كما أعطى هذا القانون للحكومة الحق في تعيين مجلس الإدارة، بمن فيهم المحافظ ونائبه².

إن نجاح بنك إنجلترا في استخدام نفوذه خلال هذه الأزمات أدى إلى تمتعه بمركز أدبي قوي بين البنوك ودعم من مركزه بشكل نهائي باعتباره البنك المركزي لانجلترا ، وشجع على إنشاء بنوك مركزية في دول أخرى على مستوى العالم³.

بنك فرنسا : أسس في 20 فبراير 1800 كشركة مساهمة بإيعاز من الإمبراطورية نابليون بونابرت لكي يساعد في تمويل حروبه آنذاك ، ومنذ بدايته كان وثيق السلطة بالحكومة التي أصبح صيرفيها واستلم الحق الوحيد لإصدار الأوراق النقدية في باريس 1830 ليعمم هذا الحق في العام 1848 على كامل فرنسا بعد توسيع مهامه ورأسماله وقد قامت الحكومة الفرنسية بشراء نصيب القطاع الخاص قبل ذلك بعامين (عام 1846) ليصبح مملوكا كاملا لها ، ومع ذلك استمر في مواصلة أعمال البنوك التجارية التقليدية إلى جانب عمل كبنك مركزي ، فالبنك المركزي

¹ - دي كوك ، ترجمة عبد الواحد المخزومي ، الصيرفة المركزية ، دار الطليعة ، لبنان ، 1987 ، ص 14.

² - محب خلة توفيق ، البنوك المركزية في إفريقيا ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة مصر ، 1990 ، ص 19.

³ - محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2002 ، ص 171.

الفرنسي يقوم بجميع العمليات المصرفية ويعمل على تعاون وثيق مع الخزينة الفرنسية ويساعد في تنظيم السياسة النقدية والائتمانية في الدولة وهو بنك البنوك والمقرض الأخير لها ، ويتم تسييره من طرف مجلس إدارة يعرف باسم " المجلس العام " المكون من 12 عضوا سبعة منهم يعينهم وزير المالية .

وقد اكتفى بنك فرنسا والى غاية 1938 بتطبيق سياسة سعر إعادة الخصم وبدأ بعد ذلك استخدام سياسة السوق المفتوحة ولا يشترط على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من الودائع في شكل أرصدة نقدية لديه ، ومع ذلك فالبنوك التجارية ملزمة باستثمار 25% من ودائعها في أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل .

ويعتمد البنك الفرنسي على وسائل الرقابة المباشرة بخصوص كمية ونوع الائتمان المصرفي حيث يتبع أسلوب التعليمات الموجهة على نطاق واسع، ويشاركه في رسم السياسة الائتمانية ثلاث أجهزة أخرى يرجع تاريخ إنشائها إلى فترة الحرب الثانية وهي :

- ربط الصيرافة 1941: تجري الدراسات وترفع التصفيات التي تراها مناسبة لمصلحة السياسة الائتمانية، والعضوية في هذه الرابطة إجبارية على كل بنك تجاري؛

- لجنة الرقابة المصرفية: واكب إنشائها إنشاء رابطة الصيرافة وتضم محافظ بنك فرنسا وممثلين عن الخزينة و وزارة المالية والبنوك التجارية ومن أهم ما أوصت به احتفاظ البنوك التجارية بنسبة سيولة تساوي 60% من التزاماتها قصيرة الأجل.

- مجلس الائتمان القومي: وله سلطات كبيرة أبرزها :

* رسم وتنسق السياسة الائتمانية والمصرفية؛

* تنظيم أعمال البنوك؛

* اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل التجارة الخارجية ؛

والملاحظة أن سلطة هذا المجلس في رسم السياسة الائتمانية يقوم على سلطة بنك فرنسا بنفسه.

البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية (بنك الاحتياطي الفيدرالي) : لقد أنشئ أول بنك قومي للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1791 أعطى امتيازات احتكارية لمدة عشرين سنة قابلة للتجديد وهو ما حد بدوي المصالح الفردية إلى معارضته وبالتالي لم يمنح التجديد عندما حان وقته .

وفي العام 1816 انشأ بنك قومي آخر أعطيت له سلطات أوسع في الإشراف والتوجيه وكان وثيق الصلة بالحكومة وأهداف سياستها الاقتصادية وسار على هذه المبادئ المتبعة في أوروبا لكن التقدم الاقتصادي المضطرب الذي شهدته الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر خاصة بسبب إصدار أوراق البنكنوت أدى بالحكومة

الفدرالية إلى إصدار تشريع توحيد نوع الأوراق النقدية التي تصدرها البنوك من حيث الفئات والمظهر والغطاء اللازم للوفاء ولقد أدى الذعر الذي حدث عام 1907 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة مراجعة النظام المصرفي اللامركزي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوصت اللجنة القومية المشكّلة لدراسات الأوضاع النقدية والمصرفية بضرورة إخضاع البنوك التجارية لرقابة بنك مركزي على غرار بنك فرنسا أو إنجلترا ، واستنادا إلى ذلك أسس النظام الفدرالي بموجب القانون الذي صدر عام 1913 والذي اشترط إقامة نظام إقليمي من بنوك الاحتياطي الفدرالي تمثل سلطة البنك المركزي لذا أنشئ في كل منطقة بنك احتياطي فدرالي يقوم بوظائف البنك المركزي في منطقتة ، وبالخصوص فهو يتمتع بسلطات واسعة في الرقابة على الائتمان المصرفي من خلال سياسة تغيير نسبة الاحتياطي وسياسة سعر إعادة الخصم ، إضافة إلى سياسة السوق المفتوحة التي شكلت لها لجنة على المستوى القومي تتكون من مجلس المحافظين ومن رؤساء البنوك الاحتياطية الفدرالية والتي تصدر توجيهاتها الملزمة للبنوك الاحتياطية .

نشير أخيرا إلى أن بنوك الاحتياطي الفدرالي تقوم بجمع وحفظ ودائع الخزينة الأمريكية وتدفع الالتزامات الحكومية كما أنها قد تفرض الخزينة مباشرة¹ .

حيث انه رغم اختلاف ظرف النشأة والمسار التاريخي لنظم الصيرفة المركزية فان البنوك المركزية العريقة تعمل دوما لصالح العام من خلال العمل على تحقيق أهداف اقتصادية محددة وهي تقوم بنفس الوظائف تقريبا ولكن فيما يخص علاقتها بالحكومة والبنوك التجارية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى .

ثانيا : مفهوم البنوك المركزية

اختلفت تعاريف البنك المركزي باختلاف أدواره و من بين التعاريف المختلفة نذكر ما يلي :

تعريف الأول: البنك المركزي هو المؤسسة التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي في البلد ، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود ، كما تقوم بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها² .

¹ - محب حلة توفيق ، نفس المرجع السابق ، ص ص 23 - 25 .

² - محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 202.

يشمل هذا التعريف على المركز الذي يحتله البنك المركزي بالإضافة إلى مهمته الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدي

تعريف الثاني: "يمكن تعريف البنك المركزي بأنه بنك البنوك أو بنك الدولة وشيخ المصارف ، وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص أي دور فيه والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة" ¹.

ركز هذا التعريف على أن البنك المركزي ركيزة القطاع المصرفي وهو ملك للقطاع العام .

تعريف الثالث: "البنك المركزي هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية ، وهو ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات ، والتي تمثل قمة السيولة والتي تطلق عليها تعبير النقود القانونية ، وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي" ².

تطرق هذا التعريف على أنه لا يوجد مؤسسة قادرة على تحويل الأصول مهما كانت إلى عكسها غير البنك المركزي، كما أنه المهيمن على شؤون النقد والائتمان.

تعريف الرابع: " هو السلطة الحكومية التي تقوم بمراقبة تمويل الاقتصاد وإصدار البنكنوت ومنح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية ، مراقبة وتسيير نظام المدفوعات المرتبطة خاصة بتعويضات الشيكات والتحويلات بين البنوك ، الحرص على صلاصة النظام المصرفي والمالي" ³.

أشار هذا التعريف إلى بعض الأعمال التي يقوم بها البنك المركزي كإصدار البنكنوت ومنح القروض للبنوك التجارية بالإضافة على حرصه على صلاصة النظام المصرفي والمالي.

¹ - سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك ، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009 ، ص 113 .

² - منير إسماعيل أبو شاور، أجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 ، ص 167.

³ - بن الدين محمد أميين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 200-2010 ، ص 8 .

ويمكن استخلاص كتعريف شامل يضمن أهم ما ركزت عليه التعاريف السابقة أن:

" البنك المركزي يعد من أهم المؤسسات النقدية في الاقتصاد ويأتي على رأس النظام المصرفي ، وتعتبر نشاطاته غاية في الأهمية ، كما أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة ، بل يؤدي دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة ، فضلا عن تمتعه بالسيادة والاستقلال من مبدأ تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة ، وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية التي تدعم نمو الناتج القومي والعمالة ، والحد من التضخم ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، لا تحقيق الربح كما هو في البنوك التجارية ."

ثالثا: خصائص البنوك المركزية

للبنك المركزي جملة من الخصائص تميزه عن غيره من البنوك، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- لا يتعامل البنك المركزي مع الجمهور ولا يقبل الودائع منه ، كما لا يمنحه تسهيلات ائتمانية ، ولا يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك ، ومن ثم لا يمكنه أن ينافسها في نشاطها ، حيث لا يتعامل فقط مع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والدولة والمؤسسات العامة ، ويعمل بنكا للبنوك وبنكا للحكومة ، ويقدم لها القروض عند الحاجة ، ويعد الملاذ الأخير لها عند حاجتها للسيولة ؛
- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية ، وهو الذي يتولى شؤون النقد والاعتماد وتعتبر وحدات النقد المصدرة من طرف البنك المركزي نقود قانونية ونهائية تتمتع بقوة إبرام غير محدودة لتسديد الديون ، ووسيط للمبادلة مقبولة من طرف الجميع ، كما يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها¹؛
- إن البنك المركزي مؤسسة لا تستهدف الربح ، أي أنه يعمل بالدرجة الأولى لتحقيق المصلحة العامة وليس لتحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل نفقة كما هو الحال في المشاريع الخاصة كالبنوك التجارية ولكن هذا لا يعني أن لا يحقق أرباحا من عمليات الصيرفة المركزية التي يقوم بها بل ينظر لتلك الأرباح على أنها نتائج عرضية ولست مستهدفة بحد ذاتها ؛
- يحتل البنك المركزي مصدر الصدارة في هيكل المؤسسات المصرفية والمالية، بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية، وبما له من إمكانية التأثير على البنوك التجارية من حيث التوسع والانكماش في خلق ودائعها

¹ - مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2000 ، ص 219 .

وكونه يمثل السلطة الرقابية العليا عليها لأنه يعد بنك الدرجة الأولى وليس بنكا أو مؤسسة عادية¹، وهناك علاقة وثيقة بين الحكومة والبنك المركزي ، حيث يعتبر هذا الأخير أحد أجهزة الدولة ، ويعد مستشارها في المسائل السياسية النقدية فهو بنك الدولة ؛

● يقوم البنك المركزي باحتفاظه بالحسابات المصرفية للدوائر والمؤسسات الحكومية بنفس الوظائف التي يقوم بها عادة البنوك التجارية لعملائها ، وهو في هذا المجال يعتبر أكثر كفاءة من الأجهزة الحكومية لما يتمتع به من مرونة في معاملاته من ناحية ، ولما لها من صلات وثيقة بالمؤسسات النقدية من ناحية ثانية ، ولما له من قدرة على التحصيل والصرف والتحويل والتسوية من ناحية ثالثة²؛

● إن البنك المركزي مؤسسة وحيدة في النظام النقدي والمصرفي لكل بلد ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها بعض عن البعض ، ففي كل اقتصاد قومي لا يوجد إلى وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان ، ولا يقدر في ذلك أن بعض البلاد تتبع نظام تعدد البنوك المركزية ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فان ذلك لا يعني سوى تقسيما للعمل ، ولا ينفي وحدة البنك المركزي ، وليس هذا إلا تعبيرا عن الرغبة في توزيع مسؤولية تنفيذ القرارات المتعلقة بالنقود والائتمان فجميع هذه البنوك تخضع لسلطة مركزية معينة "اتجاه البنوك" والتي تعتبر العضو الذي يتخذ القرارات ، والذي تعتبر العضو الذي يتخذ القرارات ، والذي يرسم السياسة الاقتصادية المتعلقة بشؤون النقد والائتمان³؛

● لا يمارس عمليات البنوك العادية ، ذلك أن مثل هذه العمليات قد تتعرض مع وضعه بالنسبة للبنوك التجارية ، وما يترتب على الوضع من علاقات خاصة تربط بها ، وكذلك ممارسته لمهمة رقابة الائتمان ، وهنا نجد أنفسنا أمام اتجاهين : الاتجاه الأول : ويتبعه بنك إنجلترا وفيه تقتصر وظائف البنك المركزي على إصدار النقود والإشراف العام على البنوك التجارية والائتمان. والاتجاه الثاني : يتبعه بنك فرنسا حيث يقوم بجانب العمليات الخاصة بالبنك المركزي بالوظائف العادية للبنوك التجارية ، وأيا كان الاتجاه المتبع فلا شك في وجود ارتباط كبير بين الوظائف الأصلية الذاتية للبنك المركزي ، والوظائف التجارية و خاصة بالبنوك ولا شك أيضا في حقيقة ممارسة البنك المركزي لبعض هذه الوظائف الأخيرة ، ولو بطريقة غير مباشرة⁴.

¹ - عبد الحسين جليل الغالي ، السياسات النقدية في البنوك المركزية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2005 ، ص 61 .

² - زكريا الدوري و يسرى السمراي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 43 .

³ - سوزي عدلي ناشر ، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 257 .

⁴ - أسامة كامل ، عبد الغني حامد ، النقود والبنوك ، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ، البحرين ، 2006 ، ص 43 .

المطلب الثاني: دوافع تبني البنوك المركزية

إن تبني البنوك المركزية أمرا لا بد من السلطات المعنية أن تكون قادرة على التحكم في السيطرة على النشاط النقدي والمصرفي وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى دوافع تبنيها.

إن السيطرة على عملية الإصدار النقدي كان الدافع الأقدم الذي يقف وراء تأسيس البنوك المركزية ، إذ أن عدم سيطرة الدول على الإصدار الذي تقوم به البنوك المركزية ، والذي وصل أحيانا إلى حد الإغراق ، كان في مقدمة الأمور التي حدثت بحكومات تلك الدول إلى توحيد جهة الإصدار ، أو جعلها خاضعة لسلطة معينة ، كانت تلك هي بدايات ظهور البنوك المركزية ، وكان ذلك هو دافع نشوئها في أغلب الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر ، وثمة دوافع أخرى يقف وراء تأسيس البنوك المركزية ، إلا وهو توحيد السلطة النقدية لتكون متمركزة في جهة واحدة تسهل عليها عملية السيطرة على النشاط النقدي والمصرفي أثناء الأزمات الاقتصادية التي تحتاج بلدانها .

ولا مناص هنا من تأشير دافع آخر لتأسيسها وهو دعم تلك البنوك بحسابات الحكومة وحفظ احتياطات الدولة ومركزها المالي ، وجاءت هذه المهام لتعطي قوة وتركيزاً لسلطة تلك البنوك ، فضلا عن استعداد هذه البنوك لإقراض الدولة عند تعرضها لحالات العجز المالي في الظروف غير الطبيعية وحتى الطبيعية أحيانا ، مما ينأى بالحكومة من مخاطرة الاقتراض من البنوك الخاصة الأهلية والخارجية ، والتي تفرض شروط قد تكون مجحفة قد تحرف الحكومات أحيانا عن سياستها الاعتيادية ، وما يجب الالتفات إليه ، هو أن توحيد مصدر العملة وحصرها بيد هذه المؤسسة ، يعطي قوة للعملة ويزيد من ثقة الجمهور بها ويسهل عملية تحويلها إلى معدن سواء كان ذلك ذهب أو فضة ولا تقف حدود الشقة عند العملة بل تمتد نحو الجهاز المصرفي برمته ، فيصبح أكثر استقراراً وأقوى ركيزة بوجود تلك الجهة .

إن ما ذكر من دوافع لنشوء البنوك المركزية يمكن إجمالها بأنها الطريق الأول لنشوء هذه البنوك ، وهو الطريق التدريجي للنشوء بالتحويل من بنوك تجارية إلى بنوك مركزية تحت ضغط أو رغبة في تحقيق الميزات السابقة.

أما الطريق الثاني فكان الطريق المباشر في نشوء البنوك المركزية دون المرور بمرحلة البنوك التجارية ، وكان الدافع الرئيسي لها هو الذعر المالي الذي تسبب في الأزمة المالية 1907 والذي دفع بعض الدول ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني فكرة البنوك المركزية ، وإنشائها بنك الاحتياطي الفدرالي بشكل جديد .

بحيث لم يكن تطورا عن بنك تجاري أو تعبيرا في وظائفه أو تأميمه بل تأسيس جديد بني على تشريع قانوني سبقه ووضع أسسه وحدود مسؤولياته وصلاحياته إما الطريق الثالث فكان هو الطريق الأوسع الذي استجابت له اغلب

دول العالم ولاسيما الدول النامية بتأسيس بنوك مركزية والذي كانت نقطة انطلاقه قد بدأت من المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل عام 1920 الذي جاء في توصياته الحتمية ما يأتي على كل البلدان التي لم تنشأ بنكا مركزيا بعد ، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة ليس فقط لغرض تسهيل إعادة الاستقرار لعملائها ونظامها المصرفي والمحافظة عليها بل من أجل مصلحة التعاون الدولي أيضا¹.

المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية

كانت البنوك المركزية منذ بداية ظهورها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الاقتصاد الوطني، بغض النظر عما إذا صاحب ذلك تحقيق ربح مادي أم لا ، أي أنها مؤسسات خدمية لا تسعى إلى تحقيق ربح مادي، بقدر ما تسعى إلى خدمة الاقتصاد الوطني، والمساعدة على تنفيذ وإنجاح السياسة الاقتصادية للدولة .

ويمكن إيجاز أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي فيما يلي:

أ- **البنك المركزي بنك إصدار** : تعتبر وظيفة الإصدار لأوراق البنكنوت أولى وظائف البنك المركزي ، وكان انفراده بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية العادية ، واستنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانته عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبرام غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها².

وان أهمية وظيفة الإصدار زيادة على كونها تتمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة فهي ترتبط بمدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ، حيث أن قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ترتبط بأرصدها السائلة (حجم الودائع) وتمنح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية إلا أن هذه السلطة تعتبر محددة وليست مطلقة ، فحتى يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة على إدارة البنك أن توفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد ، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار ففي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهبيا ، ولكن عند التخلي عن هذا النظام أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة كالذهب ، العملة الأجنبية ، الأوراق المالية والتجارية³.

¹ - عبد الحسين جليل الغالي ، مرجع سابق ، ص 23-25 .

² - صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للنشر والطباعة ، الأردن، 1983، ص145.

³ - زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات المال والنقود ، دار الجامعة ، الأردن ، 1994، ص 141 .

ب- **البنك المركزي بنك البنوك** : يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وهذه الوظيفة مشتقة من العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، فنجد أنه يقدم العديد من الخدمات للبنوك ويقوم بالإشراف عليها لضمان الاستقرار المصرفي¹.

وعلى العموم تتمثل وظائف البنك المركزي كونه بنك البنوك في الوظائف التالية :

1- **الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات النقدية للبنوك** : ذلك أن لكل البنوك حسابات جارية لدى البنك المركزي ، ولها بالتالي ودائع محفوظة لديها وزيادة على ذلك قد يجبر القانون البنكي البنوك بأن تودع بالبنك المركزي احتياطات إلزامية في مستوى معين من مجموع مواردها ، وهذا ما يضمن للبنك المركزي إمكانية مراقبة سيولة البنوك التجارية وكذلك توجيه سياستها الائتمانية².

2- **البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض** : يقوم البنك المركزي بتقديم ومنح الائتمان للبنوك التجارية أو السوق الائتمانية في أوقات الأزمات المالية ، فقد يحدث أن تتأثر السوق النقدية والمالية حالة مفاجئة أي زيادة في الطلب على النقود فيفزع المودعين إلى البنوك التجارية لسحب ودائعهم نقداً ولا تجد ما يكفي لمواجهة هذه الطلبات ، الأمر الذي يجبرها على إغلاق أبوابها والإفلاس وهذا ينهار نظام الائتمان والاقتصاد القومي بأكمله وفي هذه الحالات يتم اللجوء إلى البنك المركزي لتقرض منه نقوداً حاضرة تواجه بها طلبات السحب³.

3- **إعادة خصم الأوراق التجارية** : يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة التي سبق للبنوك التجارية خصمها للأفراد والمشروعات قبل حلول أجلها من سعي وراء تحقيق الربح ، وهي تقدمها لإعادة الخصم في حالة حاجتها للسيولة قبل آجال استحقاقها ، ويحصل السعر للبنك المركزي بالتأثير على الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية من خلال رفعه أو تخفيضه⁴.

4- **القيام بأعمال المقاصة** : يقوم البنك المركزي بتسوية الحسابات المدينة والدائنة بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة ، من خلال الأرصد التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، حيث تتم يوميا تصفية

¹ - زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، مرجع سابق ، ص 57.

² - حيازة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 ، ص 140 .

³ - محمد حسين الوادي ، النقود والمصارف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010 ، ص 171.

⁴ - محمد دويدار ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 1998 ، ص 210 .

المراكز وذلك بتحويل الشيكات بين البنوك بدلا من قيام كل بنك على حدى بتحصيل ودفح ما عليه للبنوك الأخرى¹.

ج- البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها في السياسة الاقتصادية : حيث يعمل البنك المركزي كمصرف للحكومة والمؤسسات العامة، ووكيل مالي لها، والى تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية للدولة، واتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية بالتعاون مع بقية الأجهزة الحكومية الأخرى². ويقوم بعدة وظائف بجانب وظيفته كأداة للحكومة في تنفيذ السياسة النقدية أهمها :

✓ يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة فهي تودع لديه ودائعها ويقوم البنك المركزي بمباشرة المدفوعات الحكومية؛

✓ يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة بعملية إصدار القروض العامة، فيقوم بعملية تنظيم إصدار القروض والإشراف على الاكتتاب فيها ويقوم بعملية دفع الفوائد لنهاية مواعيدها؛

✓ يقوم بإيداع النصح والإرشاد للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لمواجهة ظروف مختلفة .

✓ يقوم بعملية إقراض الحكومة عند الضرورة وغالبا عندما يظهر عجز في الميزانية ويتم تغطيته عن طريق الإصدار الجديد؛

✓ يتولى معاملات الحكومة مع الخارج فيقوم بحسابات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج ويحتفظ برصيد العملات الأجنبية ويتم عن طريق التحويلات إلى الخارج³؛

✓ يحتفظ بحسابات وودائع الحكومة ، حيث يتلقى الإيرادات الحكومية من مصادرها المختلفة ، كما يقوم بتسديد كافة الالتزامات الحكومية ؛

✓ يقدم قروض للحكومة عند الحاجة، كما يقوم بإدارة الدين العام للحكومة حيث أنه يقوم بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ودفح فوائد وأقساط هذه القروض⁴.

د- البنك المركزي هو المشرف على شؤون الائتمان : وهي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ، ولعل السبب الرئيسي لقيام البنك

¹ - إسماعيل هاشم محمد، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص 92.

² - أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 143.

³ - أنس البكري ، وليد الصافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010 ، ص 95.

⁴ - رمضان محمد مقلد ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 241.

المركزي بهذه الوظيفة تتحصل في أن المصارف التجارية قادرة على خلق الائتمان ، وهي بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي ، ولا يمكن أن تترك المصارف التجارية بمفردها إتباع السياسة الائتمانية التي تشاء ذلك أن التوسع في الائتمان الذي تقوم به المصارف التجارية قد لا يكون متلائما مع الظروف الاقتصادية السائدة ، ومن هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح¹.

المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي

إن ميزانية البنك المركزي تقدم لنا معلومات كثيرة عن طبيعة ووظائف البنك المركزي ويمكن استخلاص أهم بنودها المرتبطة بتلك الوظائف، وتتفق هذه الأخيرة تقريبا على الشكل التالي:

الجدول رقم 01 : موجز لميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
1- الذهب والعملات الأجنبية	1- عملة في التداول
2- أوراق مالية حكومية	2- الاحتياطات الكلية
3- قروض إلى الحكومة	* ودائع البنوك التجارية
4- قروض إلى المصارف التجارية	* عملة لدى البنوك
5- موجودات أخرى	3- الودائع الحكومية
	4- خصوم أخرى + حقوق الملكية

المصدر: عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 131.

أولا : جانب الأصول

1- الذهب والعملات الأجنبية: والتي يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية أو المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية².

¹ - عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 1999 ، ص 232 .

² - سعيدان عمر ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي الجزائر ، 2008-2009، ص 33 .

- 2- أوراق مالية حكومية : وتشمل سندات وأذونات خزانة أجنبية وكذلك سندات وأذونات خزانة محلية، والكمية الأكبر من هذه الأوراق المالية يتم التحكم فيها عن طريق السوق المفتوحة والأوراق المالية الحكومية هي إلى حد كبير المكون الأكبر من الأصول في ميزانية البنك المركزي.
- 3- قروض إلى الحكومة : حينئذ تلجأ الدولة ممثلة في الخزنة العامة إلى الاقتراض من البنك المركزي كلنا اقتضت الحاجة إلى ذلك ووفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ووفقاً لما يخدم المصلحة العامة ¹.
- 4- قروض إلى المصارف التجارية: وهي حصيلة قيام البنك المركزي بوظيفته كمصدر للسيولة أو الملجأ الأخير للاقتراض بالنسبة للمصارف التجارية وتكون عادة مقابل أوراق مالية تخصص لدى البنك المركزي ².
- 5- موجودات أخرى: وتشمل الودائع والسندات المضمونة بالعملة الأجنبية وكذلك الأجهزة والتجهيزات المكتبية والأثاث والمباني كأصول ثابتة يمتلكها البنك المركزي ³.

ثانياً : جانب الخصوم

- 1- العملة في التداول (النقد الصادر) : وهو أهم عناصر جانب الخصوم وتعتبر دين على البنك ويقابله في جانب الأصول الذهب وحقوق السحب الخاصة وأذونات وسندات حكومية ⁴.
- 2- الاحتياطات المصرفية الكلية : وتتكون من العملة في خزانة البنوك زائد ودائع البنوك لدى البنك المركزي معادلة القاعدة النقدية

$$MB = C + TR \quad \text{معادلة القاعدة النقدية :}$$

حيث أن : MB تمثل القاعدة النقدية C : العملة في التداول TR : الاحتياطات الكلية

ولكن ينبغي أن ندرك أن العملة المصدرة لا تتكون من العملة في التداول فقط وإنما يضاف إلى العملة المتداولة العملة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لتلبية أغراض المعاملات النقدية .

يلاحظ أن الطرف الأيمن من معادلة القاعدة من معادلة القاعدة النقدية تشكل استخدام موارد القاعدة

النقدية، أي أن استخدامات القاعدة النقدية تنحصر في البنود الآتية:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2009 ص ص 255 - 256.

² - سعيدان عمر، مرجع سابق ص 33.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 257.

⁴ - أنس البكري ، وليد الصافي ، مرجع سابق ، ص 91.

- العملة في التداول

- ودائع البنوك التجارية

3- **الودائع الحكومية:** عرفنا في ما سبق أن البنك المركزي هو بنك الدولة فهو يتلقى ودائع الجهات الرسمية الحكومية ويقوم بأعمال المدفوعات والمسحوبات النقدية الحكومية .

ويلاحظ أن أي زيادة في الودائع الحكومية يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية بنفس الزيادة في الودائع .

4- **خصوم أخرى + حقوق الملكية:** تشمل ودائع أو حسابات لبنوك مركزية أخرى من أجل إتمام عملية المدفوعات الدولية بين البلد والعالم الخارجي، ويطلق على هذه الودائع بالالتزامات الخارجية.

كذلك قد تشمل إعادة تقييم الأصول الخارجية وحقوق السحب الخاصة¹.

¹سعيدان عمر ، مرجع سابق ، ص 33 .

المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنوك المركزية

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ، فان استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها ، وعلى هذا سنعالج من خلال هذا المبحث تقديم لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية ومفهومها كما نتطرق إلى دراسة استقلالية البنك المركزي بين المؤيدين والمعارضين بالإضافة إلى أهميتها ودوافع اللجوء إليها .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية .

سوف نتطرق في هذا المطلب على لمحة تاريخية للاستقلالية البنوك المركزية بالإضافة إلى مفهومها .

أولاً : لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية

إن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة ، وإنما تعود جذورها الأولى إلى بداية القرن التاسع عشر، عندما ذكر الاقتصادي الإنجليزي " دافيد ريكاردو " عام 1824 ، أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومات في السيطرة على إصدار النقود الورقية ، لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها ، واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب ، وقد شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب وظائف تلك البنوك ، وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، حيث ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول ، من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة ، وأصبح هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزي سياسياً وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك ¹ .

وأخذت العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات منحى جديد بعد حدوث الكساد العالمي خلال الفترة (1929 - 1933) ، والذي تمثل في زيادة معدلات البطالة ، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفاض العديد من المصارف وانخفاض أسعار الأسهم في البورصات ، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف ، أدت تلك

¹ -خلف محمد الجبوري ، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 23 ، جامعة العراق 2011 ، ص ص 73 -

الظروف إلى اتخاذ الحكومات قرارات حاسمة تتمثل في تحويل ملكية المصارف المركزية إلى ملكية الدولة ، بدلا من ملكيتها للقطاع الخاص ، وذلك في أعقاب الكساد العالمي مباشرة ، كما حدث تطور هام جدا ، تمثل في تدخل الحكومات في إدارة المصارف المركزية ، حيث أن هناك بعض المصارف المركزية في بعض الدول لم يتم تحويل ملكيتها ، وبقيت للقطاع الخاص ، ولكن قامت حكومات تلك الدول بالتدخل في أعمال مصارفها المركزية ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبذلك فقدت معظم البنوك المركزية استقلاليتها التي تمتعت بها من قبل .

إذ يمكن القول أن العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير، نظرا للظروف الاقتصادية التي شهدها العالم، بعد ذلك أدت إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وفقدان معظم المصارف المركزية استقلاليتها التي تمتعت بها قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة¹.

إذ أقدمت الكثير من الدول خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين إلى اعتماد برامج لإصلاح هيكلها الاقتصادية ، وخصوصا المالية منها ، وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط ضروري لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة ، وهذا ما أكدت عليه معاهدة ماستريخت عام 1992 التي نصت على أن تكون البنوك المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن السلطات السياسية ، وعن أي تدخلات أخرى تؤثر في هدفها الرئيسي ، القاضي بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وأن تمتنع البنوك المركزية من أخذ تعليماتها من حكوماتها ، وعن تقديم أي تسهيلات مالية لمصلحة الحكومة ، أو أي سلطة عامة أخرى ، وأن يكون لحسابات تلك البنوك مدققون خارجيون مستقلون².

ثانيا : مفهوم استقلالية البنوك المركزية

تعريف 1: "تكون استقلالية البنك المركزي إذا كان يتميز بالوحدة العضوية مميزة عن الحكومة ومن جهة ثانية يستطيع رسم وتطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي وذلك بدون تأثير مباشر أو مضاد من قبل الحكومة"³.

¹ - يسرى مهدي السامرائي وركريا الدوري ، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس

² - خلف محمد حمد الجبوري ، مرجع سابق ، ص 74 .

³ - عمر عبد الحليم سليمان ، استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية ، جامعة حلوان ، مصر ، 2003 ، ص 6.

أشار هذا التعريف على أن تكون الاستقلالية في البنك المركزي إذا توفر فيه شرط الوحدة العضوية ، و بالخصوص الجانب المهم وهو استطاعته لرسم وتطبيق السياسة النقدية .

تعريف 2: "إن معنى استقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي ، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ، وأن تكون السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة"¹.

ركز هذا التعريف على أن استقلالية البنك المركزي ليس بالضرورة انفصال البنك المركزي عن الحكومة وإنما يجب أن تكون قراراته هي التي تشمل الاستقلالية بشرط أن تكون السياسة النقدية متسقة والسياسة الاقتصادية العامة للدولة .

تعريف 3: عرف الاقتصادي الأمريكي ستانلي فيشر استقلالية البنوك المركزية من خلال تقييم تلك الاستقلالية إلى نوعين²:

الاستقلالية الإدارية: وهي قابلية أو قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية.

استقلالية الهدف: وهي قابلية أو قدرة البنك المركزي على وضع أهداف السياسة النقدية.

تطرق هذا التعريف على رؤية أحد الاقتصاديين الأمريكيين وهو ستانلي فيشر ، والذي قسم الاستقلالية حسب تقييمه إلى نوعين وهما : الاستقلالية الإدارية و استقلالية الهدف .

وهكذا يتضح أن الاستقلالية تعني "حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة ، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما "³.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي بين المؤيدين والمعارضين

¹ - نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، الأردن ، 1994 ، ص 87 .

² - محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009 ، ص 177 .

لقد تزايد الاهتمام في العشرة الأخيرة بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية ، وأدت التطورات في هذا المجال إلى إثارة مسائل هامة حول العلاقة بين البنوك وحكومتها ، ورغم أن فكرة الاستقلالية لاقت تأييداً كبيراً إلا أنها لا تحظى بموافقة عامة .

أولاً: مؤيدو الاستقلالية

1- **الاتحاد الدولي والظروف الاقتصادية** : بحيث يدعم صندوق النقد الدولي استقلالية البنوك المركزية ، كما أصبح يوصي بها خاصة ضمن برامج الإصلاح المالي والمصرفي التي يعرضها على الدول النامية ، وهذا يأتي في الاتجاه العالمي لفرض آليات السوق وفق متطلبات الاقتصاد الحر ، سواء على مستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي ، بحيث يقتضي هذا الاتجاه انسحاب الدولة من مجال التحكم في الأدوات الرئيسية الموجهة للنشاط الاقتصادي على المستوى الكلي ، وضرورة منح الحرية للبنك المركزي لإدارتها بأعلى مستوى كفاءة ممكنة ، وذلك من خلال إعطاء صلاحيات أكثر وأهداف محددة من خلال الاستقلالية¹ .

2- **مصدقية السياسة النقدية** : تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى التحسين في مصداقية السياسة النقدية ، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة عليه في المدى الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية ، ويتحقق ذلك إذا كانت السياسة النقدية بين أيدي مسؤولين بعيدين عن المجال السياسي ويكون بإمكانهم النظر والتفكير للمدى البعيد .

إن هذا الرأي مرتبط أساساً بمسألة " عدم الاستقرار الزمني " للسياسة النقدية ، حيث أن آجال تأثير السياسة النقدية طويلة ومتغيرة ، ويمكن الإثبات بسهولة أنه إذا كان لصناع السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف مرتبطة بالتضخم أو العمالة أو الإنتاج فسوف يكون لديهم حافز لتحقيق مكاسب في الإنتاج على المدى القصير من خلال نقص السياسة النقدية غير التضخمية التي سبق إعلانها ، ويظهر نفس المشكل إذا كان الحافز يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات، ففي هذه الحالة فإن أسعار الفائدة الاسمية سوف ترتفع من توقع انخفاض التضخم ببطء نسبي مع المقارنة بالحالة التي يكون فيها مصمم السياسة النقدية أمامه هدف وحيد وهو استقرار الأسعار .

وترتبط الحلول الممكنة لمشكلة عدم الاستقرار الزمني بالقيام بالتدابير الضرورية لإقناع الجمهور - الشفافية والمساءلة - بأن مصمم السياسة النقدية سيبقى ملتزماً بسياسة نقدية غير تضخمية ومستقرة من خلال سن تشريع

¹ - محمد دويدار ، مرجع سابق ، ص 287 .

يضمن قواعد ثابتة للسياسة النقدية ، إلا أن هذا قد يكون أمرا غير مرغوب فيه لأنه لا يمكن الاستغناء عن حرية التقدير للسماح للسياسة النقدية بالتفاعل مع أوجه الاضطراب غير المتوقعة، كصدمات العرض والتغيرات في الطلب على النقود¹ .

3- المؤشرات الاقتصادية الكلية :

وتنقسم إلى² :

الاستقلالية والتضخم: يرى مؤيدو الاستقلالية أن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة بعيدا عن الضغوطات السياسية يمكن السياسة النقدية من تحقيق هدف استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم وقد أكدت ذلك العديد من الدراسات منها الدراسة التي أجراها "pade et parkin" واستخدام المؤلفان بيانات حول 12 دولة لبحث العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم في الفترة مابعد 1994 وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة وطيدة وعكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، واتضح من هذه الدراسة أنه في كل من ألمانيا وسويسرا اللتين يتمتع بنكاهما المركزيان بأعلى درجة من الاستقلالية كانت معدلات التضخم أصغر المعدلات.

وتوصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى إلى أن معدلات التضخم تكون منخفضة أكثر في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية أكبر عن الحكومة مع عدم إمكانية تعميم هذه النتائج لوجود دول لا تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية إلا أنها سيطرت على معدلات التضخم

الاستقلالية وعجز الموازنة: أجريت بعض الدراسات لبحث هذه العلاقة وأظهرت أن هناك دور لاستقلالية البنوك المركزية في تخفيض عجز الموازنة العامة.

الاستقلالية والنتاج المحلي الإجمالي: توصلت نتائج دراسة قام بها كل من "dedong et summers" حول هذه العلاقة في الدول الصناعية خلال الفترة 1955 و1990 إلى أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي وإذا ازدادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% سنويا.

¹ - مريم مطي ، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،شعبة التحليل الاقتصادي تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي ، جامعة أم البواقي الجزائر ، 2008-2009 ص ص 89 - 90 .

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية ، مصر ، 2013 ، ص ص 256 - 257 .

ثانيا: معارضة الاستقلالية

من أهم مبررات معارضة استقلالية البنك المركزي نجد¹:

القضاء على دور الدولة المركزية : حيث تؤدي استقلالية البنك المركزي في ظل اقتصاد السوق إلى تقليص دور الدولة للقضاء على إمكانية أن تلعب دورا قوميا (وطنيا) ، وهذا ما يعرقل في حركة رأس المال الدولي والسيطرة على المجتمع العالمي من خلال السوق العالمية الموحدة .

إعادة هيكلة دور البنوك المركزية : تتضمن استقلالية البنك المركزي امتناعه عن تمويل عجز الموازنة العامة ، وعن تقديم أي تسهيل للحكومة أو منحها أي ميزة تفضيلية في تعاملاتها مع المؤسسات المالية ، وأيضا امتناعه عن شراء أدوات الدين العام بشكل مباشر من السوق الأولي ، وقد يصل الأمر إلى غاية امتناع البنوك المركزية عن إدارة الدين العام وهكذا تتقلص الوظيفة التاريخية الرئيسية للبنك المركزي وهي بنك الحكومة ، وبالتالي نجد أنفسنا بصدد إعادة هيكلة مؤسسة جذرية للدور التقليدي للبنوك المركزية بما يعيد النظر حتى في الخصائص التقليدية المميزة لهذه المؤسسات ، وتصبح وظيفة إدارة السياسة النقدية الأحداث تاريخيا أهم الوظائف للبنك المركزي .

التعارض مع أهداف السياسة النقدية: يرى أصحاب هذه الحجة أن تحقيق الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب ضرورة إشراف الحكومة على السياسة النقدية والمالية لتجنب التعارض بين السياستين، ولتحقيق التوافق والانسجام بينهما

التعارض مع مبادئ الديمقراطية : ينظر إلى فكرة قيام مسيري البنك المركزي غير المنتخبين بتحديد عنصر هام في السياسة النقدية على أنها تعارض لمبادئ الديمقراطية ، متجاهلين في ذلك عددا من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في السياسة النقدية .

المطلب الثالث: دوافع اللجوء إلى الاستقلالية

¹ - معمري ليلي ، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة المدية الجزائر، 2013-2014 ص ص 72 - 73 .

يعمل البنك المركزي في رسم سياسته النقدية تحت ضغوطات الحكومة التي تعرقل عمله ولهذا كان اتخاذ قرار الاستقلالية تحت عدة عوامل نظرا لأهميتها البالغة في بعض دول العالم ومن الدوافع أو الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي¹ :

- عدم نجاح وتحكم وسيطرة الحكومة بإدارة السياسة النقدية ؛
- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل؛
- اختيار نظام (برترن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي ؛
- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وان كان قصير المدى لحين نجاحهم (وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي) ؛
- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية ، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وهذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنك المركزي ؛
- إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها ، وذلك في حالة طلبها ، أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة ؛

المطلب الرابع: أهمية استقلالية البنوك المركزية

¹ - خلف محمد حمد الجبوري ، مرجع سابق ، ص ص 74 - 75 .

تتمتع الاستقلالية بأهمية كبيرة جعلتها تنتشر في بلدان العالم بأسره وتتمثل هذه الأهمية في ما يلي¹:

تعتمد حجة استقلالية البنوك المركزية على مصداقية السياسة النقدية ، وبالتالي قدرتها على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل وبأقل تكلفة اقتصادية ممكنة ، هذه المصداقية سوف تتحسن إذا كانت السلطات النقدية تتمتع باستقلالية عن الحكومة تجعلها تأخذ في الاعتبار الأهداف طويلة الأمد .

فإذا اتبع البنك المركزي سياسة لمكافحة التضخم ، فان هذه السياسة يمكن أن تسفر في الأجل القصير عن ضغوط على أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار وزيادة معدل البطالة ، ولكن في المدى الطويل سترتب على هذه السياسة انخفاض مستمر في معدل التضخم ، ومن هنا فان المدى الزمني الذي سيتم فيه تقييم فاعلية السياسة النقدية يعتبر من الأهمية ، بمكان حيث يتم تقييم سياسة مكافحة التضخم من ناحية آثارها الإيجابية طويلة الأجل أو التكاليف قصيرة الأجل ، ومن هنا فان التحرر من اعتبارات إعادة الانتخاب أو البقاء في المنصب من جانب البنك المركزي ، سوف يدعو إلى الاتجاه لسياسة التضخم بصورة أفضل ، مما لو اهتمت الحكومة بإعادة الانتخاب أو البقاء في المنصب .

وتظهر أهمية استقلالية البنك المركزي في دعم مصداقية السياسة النقدية ، إذا ما تعرضنا لمشكلة التعارض في التوقيت ، وتظهر هذه المشكلة عندما تتأثر السياسة بعامل الوقت ، الذي يفيد من كفاءة هذه السياسة ، فإذا لم يوجد التعهد الملزم من جانب الحكومة بالاستمرار في هذه السياسة ، فانه يكون لديها فرصة التحول إلى سياسة أخرى ، ومن ثم فان هذا التعارض في التوقيت يمكن أن يضعف قدرة صانعي السياسة في مكافحة التضخم ، وبالتالي فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصداقية هي إلغاء إمكانية تغير السياسة من جانب الحكومة ، بواسطة الالتزام بالقواعد التي يعتقد أنها مقبولة من جانب صانعي السياسة ، وإذا تم ذلك بالنسبة للسياسة النقدية فان المشكلة تتحدد في كيفية وضع قواعد رشيدة .

المبحث الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية وطريقة قياسها

¹ - جديني ميمي ، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف ، 2004-2005 ، ص 35 .

هناك بعض الدراسات اهتمت بشأن نوع الاستقلالية التي تم قياسها من استقلالية سياسية واقتصادية وغيرها ، ورغم تباين تفاصيل بناء مؤشرات قياس الاستقلالية من دراسة لأخرى ، إلا أن هناك توافق في بعض المعايير التي تحدد استقلالية البنك المركزي ، لهذا سنتناول في هذا المبحث تقديم أنواع هاته المقاييس مع التركيز على المقياس القانوني وكذا التطرق إلى بعض نماذج لاستقلالية البنوك المركزية في العالم .

المطلب الأول: أنواع مقاييس استقلالية البنوك المركزية

سوف نعالج في هذا المطلب أنواع المقاييس التي ارتكزت عليها الكثير من الدول وهذا شرح لمضمونها

قياس استقلالية البنوك المركزية

بدأت الدراسات تركز على إيجاد معايير لاستقلالية البنك المركزي من الربع الأخير من القرن الماضي وبالضبط منذ عام 1978 إذ قدم كل من bade and parkin دراستها حول استقلالية ثم تبعت الدراسة عدد آخر من الدراسة أوجدت العديد من المعايير التي يمكن تقسيمها على¹:

أولا : المقاييس الأولية (الترتيبية والتصنيفية للاستقلالية) :

ركزت هذه المعايير على وضع تصنيف وترتيب الاستقلالية للبنوك المركزية بعدة مستويات وذلك بوضع أسئلة تكون الإجابة عليها متركرة ب(نعم أو لا) وتخرج بنتيجة مؤديها هل أن البنك المركزي مستقل أو تابع للحكومة ، أي أنها لم تعطي مؤشرا رقميا لمدى الاستقلالية ، وأهم هذه الدراسات هي ثلاث دراسات قدمت من Bad parkin خلال السنوات (1978-1982-1988) وتحدد الاستقلالية استنادا إلى إجابات الأسئلة الآتية :

1-هل أن البنك المركزي أو الحكومة هي السلطة النهائية للسياسة النقدية ؟

2-هل أن هناك ممثلين حكوميين يشغلون عضوية مجلس إدارة البنك المركزي وهل له حق التصويت ؟

3-هل أن الحكومة هي التي تعين كل أو أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي؟

وفي ضوء إجابات جميع هذه المحاور الثلاثة من قوانين البنوك المركزية للدول المدروسة يتم تحديد مستوى استقلالية البنك المركزي في كل دولة بأحد المستويات الآتية:

¹ - عبد الحسين جليل الغالي ، مرجع سابق ، ص 218 - 129 .

الاستقلالية الأقل جدا: **least Independence** وتكون الحكومة هي السلطة النهائية للسياسة النقدية، ولها ممثلين في مجلس إدارة البنك المركزي، ولها حق تعيين كل أعضائه وعز لهم.

الاستقلالية القليلة: **least Independence second**: وتكون الحكومة في هذا المستوى هي السلطة النهائية للسياسة النقدية، ولا يوجد ممثل لها في مجلس إدارة البنك المركزي ولكن كل أعضائه يعينون من قبلها ولها الحق في عزلهم.

الاستقلالية العالمية: **Independence Most** وهنا يكون البنك المركزي هو السلطة النهائية للسياسة النقدية، ولكن أعضائه يعينون من قبل الحكومة ولها الحق في عز لهم.

الاستقلالية الأعلى جيدا: **Independence Most**: ويكون البنك المركزي هو السلطة النهائية للسياسة النقدية، وان أغلب أعضاء مجلس إدارته يعينون باستقلالية عن الحكومة وليس لها الحق في عزلهم.

ولمعرفة أثر الاستقلالية على المتغيرات الاقتصادية المدروسة استخدم أصحاب هذا المنهج المتغيرات الوهمية **dummy variable** ووجدوا في دراستهم القياسية أن المستوى الرابع فقط يعطي نتائج معنوية يخفض التضخم ، وقد طورت فكرة **bade-parkin** بملاحظة من **akhtar** عام 1995 حول عدم وجود إشارة إلى أهداف البنك المركزي ولا إلى استقرار الأسعار، وأشار إلى أنها كانا يستهدفان من وراء معيارهم بيان الهيكل الترتيبي لأي البنوك المركزية أكثر استقلالية من الآخر من خلال الإجابة على تلك الأسئلة وأظهر **Dehaen and eigffinger** في عام 1996 أن هناك أربعة أصناف من البنوك المركزية.

* بنوك مركزية لا يتوفر فيها أي مؤشر من مؤشرات الاستقلالية ، أي يوجد فيها ممثلين للحكومة ، وتقوم الحكومة بالتعيين والعزل وتؤثر في صياغة السياسة النقدية.

* بنوك مركزية لا يوجد ممثل حكومي **gouvernement official** في مجلس إدارتها ولكن تقوم الحكومة بالتعيين والعزل وتؤثر في سياسة السياسة النقدية

* بنوك مركزية لا يوجد فيها ممثل حكومي ولا يوجد تأثير حكومي على صياغة السياسة النقدية (ولكن تقوم الحكومة بالتعيين والعزل).

* بنوك مركزية تتوفر فيها كل الصفات المرغوبة للاستقلالية (أي لا يوجد فيها ممثل حكومي ولا تقوم الحكومة بالتعيين والعزل ولا تؤثر الحكومة في صياغة السياسة النقدية) فضلا عن ما تقدم، فقد حاول **alesina** في عام 1993 تطوير المعايير من خلال إدخال الاتجاه المالي على الأسئلة السابقة أي إضافة سؤال رابع يكون كالتالي:

4- هل من المطلوب أن يشتري البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزينة)؟ أو هل تجبر الحكومة البنك المركزي المستقل على زيادة الإصدار النقدي إذ احتاجت إلى دين؟ وهنا يعني أن مثل هذا البنك المركزي لا يملك استقلالية تشغيلية (عملية) إذ أن أحد العواقب التي نجمت عن أزمة الرهن العقاري، هي أن البنك الاحتياطي الفدرالي يمتلك استقلالية تشغيلية أقل من الكاملة.

وعلى العموم فإن هذا المقياس يرتب هذا البنوك المركزية من التي تملك السلطة النهائية على سياستها النقدية حتى تلك التي تقع في مرتبة أدنى حيث الحكومة تملك السلطة النهائية.

ثانياً : المقاييس المتقدمة (المقاييس الكمية والمتقدمة) :

إن هذا النوع من المقاييس يستخدم بطريقة حساب النقاط للخواص المؤسسية للبنك المركزي أو يستخدم تقدير الاستبيان الذي يقرأه الخبراء وينقسم على:

1- مقياس **GMT** ويقاس عدد الإجابات ب " نعم " على الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية

للاستقلالية ويميز بين نوعين من الاستقلالية

*استقلالية السياسة: ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية

كتحديد مستوى التضخم أو مستوى النشاط الاقتصادي وغيرها من الأهداف

*الاستقلالية الاقتصادية: ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأدوات التي بواسطتها يحقق

أهداف السياسة النقدية.

وتعتمد قدرة البنك المركزي على ثلاث خصائص هي:

- ✓ تعيين مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الحكومة فيها .
- ✓ علاقة مجلس الإدارة مع الحكومة ومدى اشتراكها المباشر فيه بمن يمثلها كأن يكون وزير المالية.
- ✓ المسؤولية الرسمية للبنك المركزي كأن تكون مسؤوليته عن استقرار الأسعار كهدف وحيد

ويتم بناء المقاييس على هذه الخواص الثلاثة لقياس مستوى الاستقلالية من خلال المعايير الثمانية الآتية:

* هل أن المحافظ يعين من قبل البرلمان ؟

* هل أن مدة خدمة المحافظ أكثر من خمسة سنوات ؟

* هل أن كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة ؟

* هل إن مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات ؟

* هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة ؟

* هل أن موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية ؟

* هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الاستقرار من بين عدة أهداف أخرى ؟

* هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة ؟

ويتم قياس استقلالية البنك المركزي بجميع المعايير الثمانية المتساوية الوزن، بإعطاء نقطة واحدة لكل منهما بالشكل الذي يدعم الاستقلالية، وإعطاء صفر لكل منها إذا كان يدعم التدخل الحكومي والحصيلة النهائية للجمع تعبر عن الرقم الذي يمثل استقلالية البنك.

2- مقياس **ES** : إن تصميم هذا المقياس مشابه إلى مقياس **GMT** من حيث اعتماده على نفس أسس أو خصائص قدرة البنك المركزي في اختيار وتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، لكنه يختلف في أن المعايير الفرعية بدلا من ثمانية كانت ثلاثة فقط ، غطت مجالات التعيين والعلاقة مع الحكومة والمسؤولية القانونية .

3- مقياس **CWN** : يختلف هذا المقياس عن المقاييس السابقة ، لأنه أضاف مجموعة أكبر بكثير من تلك المعايير تتعلق بالترتيبات المؤسسية الممكنة ، والتي تجعل منه يتألف من عدة مقاييس ضمنية بعضها يتكون من نقطتين والبعض الآخر يتكون من ثلاث نقاط ، وغيرها يصل إلى سبعة نقاط ويتكون هذا المقياس من مقاييس هما :

✓ المقياس التشريعي

✓ المقياس الفعلي و يتكون من ثلاث مقاييس فرعية هي:

* مقياس معدل تغيير المحافظ

* مقياس يستخلص من استبيان يقدم للمختصين

* مقياس يجمع بين المقياس التشريعي ومقياس معدل تغيير المحافظ

وفيما سيتم توضيح هذه المقاييس:

أ- المقياس التشريعي لاستقلالية البنك المركزي : وضعت الخواص التشريعية للبنك المركزي المشتقة من

قانونه في أربع مجاميع لغرض دراستها وهي:

- تعيين وعزل مدة خدمة المحافظ وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (50%) من وزن المعيار بمجمله، وتتكون

من أربع فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1).

- صياغة السياسة النقدية وتتضمن أسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية (الحكومة) والبنك المركزي

في إعداد الموازنة العامة، وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (10%) من الوزن الكلي للمعيار وتتكون من ثلاث

فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1).

- أهداف البنك المركزي وأعطيت وزنا ترجيحيا مقداره (10%) من الوزن الكلي للمعيار، وتتكون من فقرة

واحدة تتراوح بين (0-1).

- الحدود على إمكانية البنك المركزي في إقراض القطاع الحكومي ، كالتقيد الموضوع على حجم القرض

والمدة وأسعار الفائدة وشروط الإقراض والتسديد وأعطيت لهذه المجموعة أكبر سنة من المعيار إذ أنها حازت

على (50%) من القيمة الإجمالية للمعيار ، وتتكون من ثماني فقرات تتراوح قيمتها بين (0-1) ولكل نقطة

وزن ترجيحي خاص بها ، فالوزن الترجيحي لفقرة الإقراض المباشر (10%) والإقراض التوريقي (10%)

وشروط الإقراض (10%) ومستويات الحكومة المحتمل إقراضها من البنك (5%) وكان (5.5%) هم

الوزن الترجيحي لكل من فقرة تعريف حدود الإقراض ومدة استحقاق القرض وشروط أسعار الفائدة ، ومنع

البنك المركزي من شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية.

ب- المقياس الفعلي لاستقلالية البنك المركزي : يعد الوضع التشريعي للبنك المركزي واحد من عدة

عناصر تستخدم لتقدير الاستقلالية الفعلية للبنك ، إذ أن هناك العديد من قوانين البنوك المركزية التي

يشوبها النقض وعدم الكمال والتي تركت مجالاً واسعاً للتفسير والاجتهاد، لذا فإن طبيعة وشخصيات المحافظ ومجلس إدارة البنك المركزي ستشكل كثيراً المستوى الفعلي للاستقلالية وكما تم الإشارة إلى أن هذا المقياس ينقسم إلى:

مقياس معدل تغيير المحافظ : إن اتخاذ معيار معدل سرعة تغيير المحافظين في البنك المركزي سيعطي صورة أكثر واقعية ، إلى جانب المقياس السابق ، ويحتسب هذا المقياس من خلال قسمة عدد مرات تغيير المحافظين على عدد السنوات المدروسة ، فكلما اقترب هذا المعدل من الواحد الصحيح دل على الاستقلالية المنخفضة ، وبالعكس كلما اقترب إلى الصفر دل على الاستقلالية العالية للبنك المركزي ، فإذا كانت المدة المدروسة في دولة ماضي (10 سنوات) ، وكان عدد مرات تغيير المحافظ ثماني مرات ، فإن سرعة التغيير هي (0.8) في هذه الدولة ، ولو كانت المدة المدروسة نفسها في دولة أخرى لكن عدد مرات تغيير المحافظ مرتين فقط فإن سرعة التغيير ستكون فيها (0.2) ، وعليه سيكون مستوى الاستقلالية في الدولة (الثانية) أعلى من الأولى لأنها أقرب إلى الصفر، ويمكن تفسير ذلك بأن السلطة التنفيذية تعمل على تغيير المحافظ ، رغبة منها في الوصول إلى الشخص الذي يلي طلباتها ، وتكرار هذه العملية ليشير إلى معارضة المحافظ للحكومة ، مما يترتب على ذلك قصر المدة التي سيشغل المحافظ فيها منصبه ، مما يجعل المستقبل مجهول أمامه ويقلل من دوافعه نحو العمل ، ويجد من رغبته في وضع سياسات بعيدة المدى ، ولا سيما تلك التي تتعدى حدود الدورات الانتخابية ، وكذلك فإن ما يدفع نحو قصر مدة خدمة المحافظ وقلة الاستقلالية ، هو تغيير المحافظ بعد فترة وجيزة من تولي الحكومات مهامها الرسمية بعد الانتخابات ، بينما المحافظ الذي يبقى لمدة طويلة أمام عدد حكومات متتالية ، سيكون قوي في القرارات حول السياسة النقدية التي سيتخذها ، والأهداف البعيدة التي سيتبناها ويؤشر مرتبة أعلى من الاستقلالية .

معيار الاستبيان للاستقلالية الفعلية : إن المعيار الأخر الذي يمكن من خلاله قياس استقلالية البنك المركزي ، هو الإجابة على الاستبيان ، يوجه إلى عينة من المختصين في السياسة النقدية ، ويتضمن الاستبيان بعض الأسئلة المهمة الموجودة في العيار التشريعي ، ولكن هناك تركيز على جانب الممارسة الفعلية أكثر من وجودها في القوانين ، ولا سيما في ميدان أهداف البنك المركزي وأهميتها في الممارسة الفعلية وبعض الأسئلة تركز على جوانب الدعم المقدم من البنك إلى القطاع الخاص ، وأخرى على الأرصد النقدية المستهدفة فضلا عن تقدير موازنة البنك والتدخل ، أو التزام بين مدة خدمة المحافظ وكبار موظفي الحكومة ، ويمكن

التعريف من خلال الاستبيان على الاختلاف بين الاستقلالية التشريعية أو القانونية ، وبين الاستقلالية التشريعية أو القانونية ، وبين الاستقلالية الفعلية .

المطلب الثاني: المقياس القانوني لاستقلالية البنوك المركزية

تقاس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على المعايير السالفة الذكر، والتي يمكن إيجازها في أربعة معايير وفقا لنموذج كوك يرومان ، وهي معيار المحافظ ، معيار صياغة السياسة النقدية ، معيار أهداف البنك المركزي وأخيرا معيار حدود الإقراض الحكومي لتمويل العجز .

الجدول رقم (2) : الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وفقا لنموذج cukierman

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
المحافظ	(أ) فترة التوظيف:	0.2	1.00
	*أطول من 8 سنوات		
	*5 سنوات		
	*4 سنسوات		
	*أقل من 4 سنوات		
	(ب) تعيين المحافظ:	0.2	1.00
	*مجلس البنك المركزي		
	*هيئة من مجلس البنك المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية		
	*السلطة التشريعية		
	*السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء)		
	*عضو أو عضوان من مجلس الوزراء	0.2	0.00
	(ج)الرفض أو الطرد:		
	*غير منصوص عليه		
	*لأسباب لا تتعلق بالسياسة		
	*استنساب مجلس البنك		
	*استنساب السلطة التشريعية	0.2	0.50
	*طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية		
	*استنساب السلطة التنفيذية		
	*طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية		
	(د) هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة:		
*لا	0.2	1.00	

0.50		* بإذن من السلطة التنفيذية	
0.00		* لا يوجد تشريع يمنع ذلك	
1.00	0.15	(أ) من يصوغ السياسة النقدية: * البنك فقط	صياغة السياسة النقدية
0.67		* البنك يشارك ولكن تأثيره ضئيل	
0.33		* البنك يوصي الحكومة فقط	
0.00		* ليس للبنك قول	
1.00		(ب) من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض: * البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع أو القانون	
0.80		* الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل البنك	
0.60		* هيئة من مجلس البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية	
0.40		* السلطة التشريعية على قضايا السياسة	
0.20		* السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعية	
0.00		* السلطة التنفيذية لها أولوية غير مشروطة	
1.00		(ج) دور البنك في عملية إعداد الموازنة: * للبنك دور نشيط	أهداف البنك المركزي
0.00		* ليس للبنك تأثير	
1.00	0.15	الهدف الرئيسي أو الوحيد للبنك المركزي في حالة تعارض الأهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار: * استقرار الأسعار (الهدف الوحيد)	
0.60		* استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتماشى واستقرار النظام المصرفي	
0.40		* استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة (مثل العمالة الكاملة)	
0.20		* لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون	
0.00		* الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار	
1.00	0.15	(أ) التسليف حدود الإقراض غير المورق: * التسليف غير مسموح به	
0.67		* التسليف مسموح بحدود صارمة	

0.33		*التسليف مسموح بحدود مرنة	
0.00		*لا يوجد حدود قانونية للإقراض	
	0.1	(ب) إقراض توريقي:	
1.00		*غير مسموح به	إقراض
0.67		*مسموح بحدود صارمة	الحكومة
0.33		*مسموح بحدود مرنة	المعجز
0.00		*لا يوجد حدود قانونية للإقراض	
	0.1	(ج) شروط الإقراض (استحقاق سعر الفائدة، الكمية)	
1.00		*السلطة للبنك المركزي	
0.67		*معينة بقانون البنك	
0.33		*متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية	
0.00		*تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط	
	0.05	(د) المقترضون المحتملون من البنك	
1.00		*الحكومة المركزية فقط	
0.67		*جميع مستويات الحكومة	
0.33		*جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة	
0.00		*القطاع العام والخاص	
	0.025	(هـ) حدود إقراض البنك معرفة في:	
1.00		*كمية النقود	
0.67		*كنسبة من التزامات البنك أو رؤوس الأموال	
0.33		*كنسبة من إيرادات الحكومة	
0.00		*كنسبة من نفقات الحكومة	
	0.025	(و) استحقاق القرض:	
1.00		*خلال ستة أشهر	
0.67		خلال سنة	
0.33		*أكثر من سنة	
0.00		*لا تحديد في القانون	
	0.025	(ز) أسعار الفائدة على القروض:	
1.00		*أعلى من حدود دنيا	
0.75		*أسعار السوق	
0.50		*أقل من حدود دنيا	
0.25		*سعر الفائدة غير مذكور	
0.00		*الفائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي	

	0.025	(ح) البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق	
			الأولية:
1.00			*نعم
0.00			*لا

المصدر: عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يوم 11-12 مارس 2008، ص 5-9.

حتى يكون للبنك المركزي درجة استقلالية (1.00) وفقا لمعيار المحافظ يجب أن يكون :

- مدة خدمة (توظيف) المحافظ أكثر من 8 سنوات ؛
- أن يتم تعيين المحافظ من قبل مجلس البنك المركزي ؛
- طرد المحافظ غير المنصوص عليه ؛
- إلا يكون المحافظ قد تقلد مناصب أخرى في الحكومة ؛

حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) بتطبيق المعيار الثاني (صياغة السياسة النقدية) يجب أن يكون:

- البنك هو المسؤول الوحيد عن صياغة السياسة النقدية ؛
- أن يكون البنك صاحب الكلمة الأخيرة في حل التعارض بينه وبين السلطة التنفيذية فيما يخص توجيه السياسة النقدية؛
- أن يكون للبنك دور نشيط في عملية إعداد الموازنة؛

حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية(1.00) بتطبيق المعيار الثالث (أهداف البنك المركزي) يجب أن يكون الهدف الوحيد للبنك المركزي هو استقرار الأسعار.

حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية(1.00) بتطبيق المعيار الرابع (مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي) يجب أن يكون:

- التسليف غير مسموح به ؛
- شروط الإقراض تكون من طرف البنك المركزي فقط ؛
- الحكومة المركزية هي فقط المقترض ؛

- فرض قيود شديدة على الإقراض (في حدود كمية النقود وخلال ستة أشهر استحقاق وبأسعار فائدة أعلى من حدود دنيا والبنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية). ويتم حساب درجة استقلالية المتغير كما يلي¹:

$$\text{درجة استقلالية المتغير} = \text{درجة استقلالية المتغير " أ " + درجة استقلالية المتغير " ب " + * الوزن النسبي للمعيار}$$

عدد المتغيرات

وقد تم الاعتماد في تحليل الجداول على نموذج كوك يرمان، والذي يعتبر من أكثر مؤشرات الاستقلال القانوني شمولا، ويعتبر هذا المؤشر شامل من حيث عناصره وسهل نسبيا وهو مؤلف من 16 متغير تقدم صورة مفصلة للهيكل القانوني الذي تعمل في ظلّه مختلف البنوك المركزية وتم تجميعها في الفئات الأربعة، حيث أن الرقم بين قوسين يشير إلى عدد من المتغيرات في كل مجموعة: استقلال المحافظ (4)، صياغة السياسة النقدية (3)، أهداف السياسة النقدية (1)، القيود المفروضة على الإقراض الحكومي (8).

ويقوم نموذج كوك يرمان على ما يلي²:

- ينظر إلى البنك المركزي بأنه أكثر استقلالية إذا كان المحافظ معينا من قبل مجلس الإدارة للبنك المركزي بدلا من الحكومة، ولا يخضع للطرد، ويستقر الحاكم في منصبه فترة طويلة،
- يكون مستوى الاستقلال أعلى عندما يتم اتخاذ القرارات دون تدخل الحكومة،
- يكون البنك المركزي أكثر استقلالا إذا نص قانونها على أن استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد أو الأساسي للسياسة النقدية،
- يزداد الاستقلال عندما تتوافر قيود تحد من قدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي

المطلب الثالث: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية عبر العالم.

¹ - عزوز علي ، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة الجزائر، يوم 11-12 مارس 2008 ، ص 17 .

² - خورشيدة نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سوريا ، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة فلسطين ، 2009-2010 ، 96 .

اتفقت الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية البنوك المركزية على أن البنوك المركزية لكل من ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر نماذج البنوك استقلالا ، وأن درجو الاستقلالية تتفاوت من دولة إلى أخرى ، نحاول في هذا المطلب التطرق إلى تجارب بعض الدول في الاستقلالية واختزنا من أجل ذلك دولا غربية متطورة ودول أخرى عربية .

أولا: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية في الدول الغربية المتطورة

تعتبر البنوك المركزية لألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر نماذج البنوك المركزية استقلالا وفقا لغالبية الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، وعلى هذا الأساس سنقوم بتحليل الاستقلالية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وذلك كما يلي:

*البنك المركزي الألماني:

يتفق المتخصصون أن البنك المركزي الألماني **Bundesbank** أكثر البنوك المركزية استقلالية في العالم وكإحدى الدول الرائدة في مجال استقلالية البنوك المركزي، خاصة و أن ألمانيا مرت بفترتين ساد فيهما التضخم الجامح في النصف الأول من القرن الماضي و الذي أدى إلى انهيار العملة الألمانية مما دفعها إلى القيام بإصلاح نظامها النقدي سنة 1948 لمحاربة التضخم¹ ، و تتمثل الملامح الأساسية لاستقلالية البنك المركزي الألماني في الأتي²:

- يعد البنك المركزي الألماني مسئولا عن تصميم و تنفيذ السياسة النقدية، و في هذا المجال يعد هذا البنك مستقلا عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أي مؤسسة أخرى؛
- تنحصر مهمة البنك المركزي الألماني أساسا في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار .و يلاحظ أن استقلالية هذا البنك لا تمنع تعاونه مع الحكومة، فهو ملزم بمساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية ،و ذلك بتقديم العون للحكومة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بما يملك من رأى ومشورة و خبرات يمكنها التأثير على الوضع الاقتصادي بما لا يتعارض مع دوره الرئيسي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار³؛

¹ - زكريا الدوري و يسرى السامرائي ، مرجع سابق ، ص 212 .

² - Deutsche Bundesbank, **the monetary Policy of the Deutsche Bundesbank** , Deutsche Bundesbank Book, March 1994, p02.

³ - أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية - دراسة تحليلية وتطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية ، الدار الجامعية الطبعة الأولى ، مصر ، 2006 ، ص 308 .

- يفرض البنك قيودا شديدة على تمويل الحكومة، إلا في بعض الحالات يسمح بشراء سلع أو بيع حجم من الأوراق المالية في السوق الثانوية للتحكم في الكتلة النقدية و تنظيم سوق النقد، أو يقدم سلف نقدية قصيرة الأجل تستحق بعد 03 أشهر، و يحدد قانون البنك ضمانات منح القروض و الحد الأقصى المسموح به¹ ؛
- ينص قانون البنك المركزي الألماني على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين كبار مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلال البنك و الحد من التأثير الحكومي عليه، أما فيما يتعلق بالإقالة فلم ينص القانون على إمكانية إقالة كبار المسؤولين في مجلس المديرين ، فبعد تعيينهم لا يجوز إعفاء أي أحد من منصبه قبل انتهاء الفترة المحددة لهم إلا إذا رغب في الاستقالة أو إذا ارتكب أفعالا سيئة السمعة².

*البنك الأمريكي للولايات المتحدة الأمريكية

- تم إنشاء الاحتياطي الفدرالي بموجب قانون الكونجرس في 23 ديسمبر 1913 ، وتوقيع الرئيس ويلسون على قرار الإنشاء لمساعدة البنوك على تخطي الأزمات التي عرفتها و إفلاس الكثير من البنوك عام 1907 ، و لم تمنح صلاحيات أكثر للبنك إلا بعد سنة 1935 بموجب التعديلات التي طرأت على القانون الأساسي و في مقدمتها في مجال السياسة النقدية و الائتمانية، يتكون الاحتياطي الفدرالي من 12 بنكا تغطي كل الولايات، و تتمثل الملامح الأساسية لاستقلالية الاحتياطي الفدرالي في الآتي :
- يتم تعيين أعضاء مجلس المحافظين عن طريق ترشيح الرئيس الأمريكي لهم و يستلزم ذلك موافقة الكونجرس، و يتم التعيين لمدة 14 سنة قابلة للتجدد طبقا للقانون و لا توجد نصوص خاصة بعزل أو إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس المحافظين ؛
 - يعتبر الاحتياطي الفدرالي حرا في صياغة السياسة النقدية و لا يخضع لأية تأثيرات من أية جهة كانت كموافقة الكونجرس لتطبيق سياسة نقدية معينة، حتى أنه في حالة وجود خلافات بين الحكومة و البنك فالقرار النهائي يرجع للبنك، و أن رأسمال بنوك الاحتياطي الفدرالي يساهم فيها البنوك التجارية الأعضاء

¹ - شمول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 200-2001 ، ص 103 .

² - أسامة الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999 ، ص 238 .

في النظام و تقوم بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لها دخلا مناسباً و هذا ما يميزه عن المؤسسات الأخرى التي تعتمد في مصادر أموالها على الموازنة العامة للدولة¹؛

- قانون البنك يحدد أربعة قواعد أساسية لإقراضها، وهي تمثل أسس استقلالية البنك و هي²:

✓ لا يقدم البنك قروض للسحب على المكشوف أو قروض طويلة الأجل أو سلفيات؛

✓ يمنع البنك شراء الأوراق المالية من السوق الأولية حيث تنتج التزامات على الحكومة؛

✓ يسمح قانون البنك بشراء الأوراق المالية من السوق الثانوية بدون شروط كمدة الاستحقاق؛

✓ لا تمنح القروض و سلفيات للحكومة لأن قانون البنك لم ينص على استعمال هذه الأدوات³.

- إن استقلالية البنك الفدرالي قد تم تضييق نطاقها، أنه يفضل أن تتوافق آراؤه فيما يتعلق بالسياسات النقدية وأن سلطة الرئيس تنشأ في جزء كبير منها من الإقناع الأدبي، و هناك توجيهات عديدة مع و ضد استقلالية البنك الفدرالي.

*البنك الفرنسي:

أنشئ البنك المركزي الفرنسي في عام 1800 ، وتحصل على الاستقلالية في سنة 1993 بفعل الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الأوروبية⁴ ، فقد فرضت معاهدة ماستر خيت على الدول الموقعة عليها البدء بصفة فورية بتغيير تشريعاتها بما يضمن استقلالية البنك المركزي ، وبناء على ذلك صدر قانون في 4 أوت 1993 منح البنك المركزي الفرنسي الاستقلالية عن الحكومة والحرية في التصرف ، وتتمثل أهم مؤشرات تلك الاستقلالية في النقاط التالية⁵:

- إعطاء البنك المركزي الحرية والحق في تحديد السياسة النقدية وتنفيذها بالشكل الذي يراه مناسباً لتحقيق هدف أساسي يتمثل في ضمان استقرار الأسعار؛

¹- توماس ماير، جيمس إس دوسينبري، روبرت زد أليبر، ترجمة أحمد عبد الخالق ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2006، ص 263 .

² -Carlo Cattarelli, **limiting central Bank credit to the government, theory and practice**, Occasional paper, IMF, Washington, 1993, pp 330, 336.

³ - محمد بن الحماقي، استقلالية البنك المركزي و أثره على السياسة النقدية ، معهد الدراسات المصرفية، مصر ، 1994، ص 30.

⁴ - Michel Ruimy ,**économie monétaire** , édition ellipses , 2004 , p 124.

⁵ - زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، مرجع سابق ، ص 127 - 128 .

- من ناحية مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية ومحاسبتهم ، فقد بقي محافظ كما كان سابقا قبل قانون 1993 ، أضاف القانون إلى جانب رقابة رئيس الجمهورية رقابة البرلمان على أعمال البنك وسياسته ، هذا وبالنسبة لإدارة البنك المركزي فهي تتم من طرف المجلس العام الذي يترأسه محافظ البنك المركزي، ويتكون المجلس إطار دعم الاستقلالية عن السلطة التنفيذية أيضا من أعضاء مجلس السياسة النقدية، بالإضافة إلى عضو منتخب من طرف موظفي البنك ؛

- أما بالنسبة لتعيين المحافظ وكبار المسؤولين ، فقد وضعت ضوابط خاصة ، بحيث حددت عهدة المحافظ نائبه لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، أما الأعضاء الستة الآخرون فيعينون بمقتضى مرسوم صادر عن مجلس الوزراء لمدة تسعة سنوات غير قابلة للتجديد ، أي أن تنتهي مدة عضويتهم منهم كل ثلاث سنوات حتى لا تتمكن الحكومة من تعيين كل الأعضاء أو معظمهم مرة واحدة .

وفيما يتعلق بإقراض البنك المركزي للحكومة فقد منع القانون إقراض البنك المركزي للحكومة، كما منع القانون البنك المركزي الفرنسي من الحياة المباشرة على سندات مديونية الحكومة.

وفي 12 ماي 1998 صدر قانون آخر معدل لنظام بنك فرنسا ، وقد دعم أيضا استقلاليته التي ضمنت أساسيا بموجب قانون 4 أوت 1993 ، هذا القانون كيف نظام البنك مع الأخذ في الحسبان التكامل في النظام الأوروبي والبنوك المركزية (مجموعة مشكلة من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لكل دول الاتحاد الأوروبي)¹.

ثانيا: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية في الدول العربية

نقتصر من أخذ نموذجين من استقلالية البنوك المركزية لدولتين عربيتين

*البنك المركزي اللبناني:

¹ -Michel Ruimy , op cit , p 131.

يتمتع البنك المركزي اللبناني بدرجة عالية من الاستقلالية ويتشابه كثيرا مع البنوك المركزية في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية و خصوصا فيما يتعلق بتعيين الحاكم و نوابه و عدم إقالة الحاكم و نوابه بعد تعيينهم¹، و تتمثل ملامح استقلالية البنك المركزي اللبناني في الآتي²:

- يتمتع المجلس المركزي بعدد من الصلاحيات أهمها أن المجلس هو الذي يحدد سياسة البنك النقدية والتسليفية، و تتضمن مهمته بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي و كذلك المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي و تطوير أسواق النقد و المال و يمارس البنك لهذه الغاية الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد و التسليف، إل أن القانون لم يتضمن تحديد دقيق لأولوية المسؤولية عن استقرار الأسعار؛
- إن قرارات المجلس المركزي للبنك تبلغ فوراً إلى مفوض الحكومة لدى البنك المركزي الذي يطلب من الحاكم تعليق كل ما يراه مخالفاً للقانون والأنظمة، ومع هذا فإن فعالية تعليق القرار محدودة لأن المجلس إذا أصر على رأيه يستطيع تأكيد القرار ووضعه موضع التنفيذ، لا يمكن أن يتدخل في تسيير شؤون البنك المركزي أو في تحديد سياسته؛
- يتم تعيين حاكم البنك المركزي بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد، أما بالنسبة لإقالة الحاكم لا يمكن إلا بسبب عجز صحي أو ارتكابه خطأ فادحاً في تسيير أعمال البنك المركزي؛
- يتألف المجلس المركزي لبنك لبنان المركزي من الحاكم رئيساً و نائب الحاكم، و مدير وزارة المالية العام، ومدير وزارة الاقتصاد الوطني العام و هذين العضوين الأخيرين لا يتصرفا في المجلس كمندوبين للحكومة، و هما لا يمارسان لدى البنك سوى المهام المتعلقة بصفتهم كعضوين في المجلس المركزي نظراً لخبرتهما في الشؤون المالية والاقتصادية وفي شؤون القطاع العام

*البنك التونسي:

تعود نشأة الجهاز النقدي في تونس إلى عهد ما قبل الاستقلال و من ثم تعرضت طبيعة الهياكل النقدية وإطار سيرها إلى سلسلة من التحولات المتواصلة تتركز في الحقبة الاستعمارية و عهد الاستقلال¹، يرتكز الإطار

¹ - حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص 106.

² - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 347.

القانوني الذي يعمل في ضله البنك المركزي التونسي منذ إنشائه على القانون رقم 90 لسنة 1958 الخاص بتنظيم البنك المركزي التونسي تتمثل ملامح استقلالية البنك المركزي التونسي في الأتي²:

- يمنح القانون للبنك المركزي التونسي مهمة عامة و هي مراقبة المعروض النقدي في إطار مساندة السياسة الاقتصادية للدولة و هذا يعطي للدولة أولوية على سياسة البنك المركزي، فلم يحدد القانون من يقوم بصياغة السياسة النقدية و بالتالي فانه يحظر عليه تحديد أو إتباع سياسات مستقلة ، و بذلك لم تكن هناك مساءلة قوية تضمن التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار ؛
- يتم اتخاذ قرارات مجلس إدارة البنك المركزي بأغلبية أصوات أعضاء المجلس و في حالة التعارض يتم إعلام وزير المالية بذلك و إرسال نسخة من التقرير لرئيس الجمهورية و هذا دليل على نقص الاستقلالية ؛
- يتولى تسيير البنك المركزي و إدارته و مراقبته مجلس إدارة يتكون من المحافظ بصفته رئيسا و مدير عام و حثمانية مستشارين يتم اختيارهم عن طريق رئيس الجمهورية، لا يوجد شرط قانوني يمنع عزل أحد الأعضاء بما فيهم المحافظ و نائبه و هذا يدل على انخفاض درجة الاستقلالية ؛
- يتمتع البنك المركزي التونسي في ظل القانون بدرجة مرتفعة من استقلالية الأدوات دون تدخل من الحكومة و كذلك إمكانية شراء الأوراق الحكومية بغرض تنظيم سوق النقد و منع القيام بذلك لصالح الخزانة أو الهيئات العمومية القائمة بالإصدار، و إمكانية منح سلف أو قروض أو القيام بضمائنها كالا اعتماد المكشوفة على الحساب الجاري في حدود مبلغ أقصاه 5% من الإيرادات العامة للدولة المحققة خلال العام المالي السابق و بذلك قد تنخفض درجة استقلالية البنك المركزي.

¹ - رشيد عيسى، السياسة النقدية في تونس، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 262

² عبد الحميد عبد البر، أثر تحرير أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، لعدد 465 - 466 مصر 2000، ص 100.

خلاصة :

تولي معظم النظم المعاصرة اهتماما بفرن الصيرفة المركزية التي تلعب فيه البنوك المركزية الدور الرئيسي كسلطة نقدية ، تنصدر هرم الهيكل الائتماني والنظام النقدي والمصرفي ، وتمارس الرقابة على مختلف جوانبه وتشرف على قيادة مؤسساته، وعلى رغم اختلاف الإطار الذي تؤدي فيه البنوك المركزية مسؤوليتها باختلاف النظم المصرفية السائدة ودرجة التقدم الاقتصادي بين الدول ، إلا أن وظائفها حصرت في معظم الحالات في إصدار وتنظيم النقد ، وفعالية هذه السياسة في أداء وظائفها النقدية والرقابية لا تكون إلا باستقلاليتها في إدارة الشؤون المالية والمصرفية بعيدا عن الضغوطات الحكومية.

وقد شهدت هذه الدول اهتماما بالغاً من قبل الباحثين بدراسة هاته الاستقلالية الى محاولة تعريفها ودرجتها وكيفية التأكد من وجودها و استخدامها في سبيل ذلك مؤشرات عديدة ، وبتطبيقها توصل إلى أن البوندسبنك هو أكثرها استقلالا ، وأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يتمتع أيضا بدرجة مرتفعة من الاستقلالية إلا أنها قصيرة المدى.

إن منح البنوك المركزية الحرية في إدارة السياسة النقدية من شأنه زيادة مصداقية وفعالية هذه الأخيرة وتوجيهها نحو تحقيق الهدف الأساسي وهو الحفاظ على استقرار الأسعار.

الفصل الثاني

أثر استقلالية البنك المركزي على
فعالية السياسة النقدية

تمهيد

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين هذه السياسات الاقتصادية، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف ذات الطابع النقدي المحافظ على استقرار الكتلة النقدية في السوق والذي يضمن الحفاظ على معدلات منخفضة من التضخم وهو بذاته هدف من بين الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وقد شهدت السياسة النقدية تطورات جوهرية نتيجة تطور مفهوم الدولة انتقالا من الطور الحيادي إلى الطور التدخلية ، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة النقدية وسيلة ضرورية وأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في التحكم في النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وتقلبات اقتصادية، غير أن السياسة النقدية لا تستطيع وحدها أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة النقدية تتأثر بعوامل متعددة ، منها طبيعة النظام الاقتصادي السائد أي حسب خصوصية اقتصاد كل بلد.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية.

- ماهية السياسة النقدية ؛
- أهداف السياسة النقدية وأدواتها ؛
- فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي .

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لمعالجة اختلالاتها ، و أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ، وسوف نتناول في هذا المبحث كل من مفهوم السياسة النقدية والأساس الفكري لها بالإضافة إلى اتجاهاتها وقنوات إبلاغها .

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية ، إلا أنها تتفق في مجملها على العناصر المكونة لها ، والمتمثلة في الإجراءات المتخذة والهيئة المصدرة لهذه الإجراءات والهدف النهائي لها .

وقبل أن نتطرق لمفهوم السياسة النقدية سوف نعطي مفهوم مبسط عن السياسة، إضافة إلى السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة.

مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية: يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظل الوحدات الاقتصادية الأخرى¹.

ولسياسة الاقتصادية الكلية مجموعة من الأدوات والمتمثلة في:

السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة².

¹ - نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص441 .

² - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص 118 .

في حين هناك أيضا¹:

السياسة التجارية: تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السياسة في مجال تجارتها الخارجية، قصد تحقيق أهداف معينة.

سياسة سعر الصرف: والتي تتمثل في هيكل العملة الوطنية ودرجة مرونتها وإثباتها، من خلال سعر الصرف الثابت والمرن، ودور الحكومة المباشرة وغير المباشرة في تحديد هذه السياسة، وتأثيرها على وضع ميزان المدفوعات.

السياسة النقدية: والتي تعتمد على تسيير طلب وعرض النقود من خلال التدخل المباشر وغير المباشر في السوق النقدية، ودور البنك المركزي في تسيير هذه السياسة.

وستكلم بالتفصيل عن السياسة النقدية في هذا المبحث لارتباطها الوثيق بالموضوع.

وفيما يلي سنستعرض بعض من التعاريف للسياسة النقدية والمتمثلة فيما يلي :

تعريف الأول: تعرف السياسة النقدية بالإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع، بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة، لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي².

تعريف الثاني: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي مستخدما كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي، تحقيقاً لأهداف السياسة، الاقتصادية الكلية³.

تعريف الثالث: تعرف السياسة النقدية على أنها ما تقوم بها السلطة النقدية من عمل يؤثر بصورة فعلية في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية⁴.

¹ -مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018، ص32 .

² - وحيد مهدي عامر، السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق - الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص233 .

³ - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص150 .

⁴ - محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، دار إتراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص375 .

تعريف الرابع: تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية والحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار، عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود¹.

ويمكن استخلاص كتعريف شامل للسياسة النقدية بأنها:

هي مجموعة الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة، التي تتخذها السلطات النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الموجودة خلال فترة زمنية محددة .

المطلب الثاني : الأساس الفكري للسياسة النقدية

ارتكزت السياسة النقدية على عدة نظريات والتي قامت بدورها بدراستها وتحليلها وتفسيرها ويمكن حصرها في ثلاث نظريات والتي جاءت بها كل من المدرسة الكلاسيكية ، الكينزية والمعاصرة والتي سنتناولها فيما يلي :

أولاً: النظرية النقدية الكلاسيكية :

في ظل الفكر الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطة النقدية، وهو الحفاظ على ثبات المستوى العام للأسعار وبذلك بالربط بين كمية النقود، والمعروض النقدي وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب هذا المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود ، وان التوسع النقدي سيقود التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائياً مع توقعات استمرار التضخم².

1-فرضيات النظرية النقدية الكلاسيكية

تقوم النظرية النقدية الكلاسيكية على الفرضيات التالية³:

أ- **ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل :** تؤكد النظرية النقدية الكلاسيكية أن ليس للنقود دوراً في تحقيق التوازن الاقتصادي، لأنها تؤدي وظيفة واحدة في الاقتصاد وهي وسيط للتبادل، وهي

1 - Marc montoussee. **Economie monétaire et financier**. Breal^{2eme} édition fronce. 2000. - 1

P117.

2- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق ، ص208 .

3- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق ، ص83 .

تستند إلى قانون ساي الذي مفاده بأن كل عرض يخلق طلبا مساويا له، حيث أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي.

ب- **ثبات سرعة تداول النقد:** يقصد بسرعة تداول النقد متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية محددة، أو في متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة نقدية من يد إلى أخرى، في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

ت- **ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:** وترى هذه النظرية بأن التغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار هي جراء تقييد النقود المعروضة بنفس القدرة والعكس صحيح، فان انخفاض المعروض من النقد سوف يجعل الأسعار تنخفض بنفس المقدار على افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود .

ركزت المدرسة الكلاسيكية على دراسة العلاقة بين كمية النقود والأسعار حيث أن الأسعار تتأثر بعاملين هما العامل السلعي المرتبط بظروف العرض والطلب والعامل النقدي والذي يعني أن التغير في كمية النقود تؤثر على الأسعار المطلقة، وعليه يمكن في أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وهذا ما وصلت إليه نظرية كمية النقود عند الكلاسيك¹، ومن أهم المعادلات التي حاولت شرحها هي معادلة فيشر ومعادلة كامبردج .

● **معادلة التبادل لفيشر:** انطلق الاقتصادي فيشر في صياغته لمعادلة التبادل (المعاملات) من فكرة أساسية مفادها أن قيمة النقود تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق خلال فترة زمنية معينة، أما عن عرض النقود فيمثل كمية النقود مضروبة في سعر تداولها، أما الطلب على النقود فيمثل حجم المبادلات الحقيقية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وعليه تتحد قيمة النقود من مستوى الأسعار بناءً على تفاعل ثلاث محددات أساسية هي : كمية النقود ، سرعة تداول النقود وحجم الإنتاج وتقرر هذه المعادلة أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى (حجم الإنتاج ، سرعة تداول النقود) فان المستوى العام للأسعار يتغير مباشرة تغيراً طردياً مع التغيرات الحاصلة في عرض النقود وعكسياً مع المتغيرات الحاصلة في الطلب على النقود، ويمكن تقديم الصيغة الرياضية للمعادلة كما يلي :

¹ - عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص 81.

$$P \cdot T = M \cdot V \dots\dots\dots 1$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار

T: الحجم الحقيقي للمبادلات

M: النقود المتداولة خلال فترة معينة

V: سرعة دوران النقود

ونظرا لثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود من المعادلة (1) يمكن استنتاج المستوى العام للأسعار كما هو موضح في المعادلة (2)

$$P = MV / T \dots\dots\dots 2$$

ويتضح من المعادلة أن المقدار V و T مقدار ثابت والتغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه¹.

- معادلة الأرصدة النقدية لكامبردج : تعتبر نظرية ألفريد مارشال من الأرصدة النقدية تحولا جوهريا في التحليل النقدي، فبينما تركز نظرية كمية النقود اهتمامها في عرض النقد نجد نظرية الأرصدة تركز اهتمامها في الطلب على النقود وتتلخص نظرية مارشال للأرصدة النقدية فيما يلي :²

$$M = P \cdot K \cdot Y \dots\dots\dots 1$$

حيث:

M: كمية النقود في التداول

P: المستوى العام للأسعار

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بقاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 53 .

² - عباس كاظم الدعيمي ، السياسة النقدية والمالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عمان، 2014، ص 28.

إذ تختلف هذه المعادلة على سابقتها معادلة فيشر فقط بمفهوم K والذي هو في الحقيقة يساوي $\frac{1}{V}$ ويمكن توضيح ذلك.

$$MV = PY \longrightarrow V = \frac{PY}{M} \quad \text{معادلة فيشر}$$

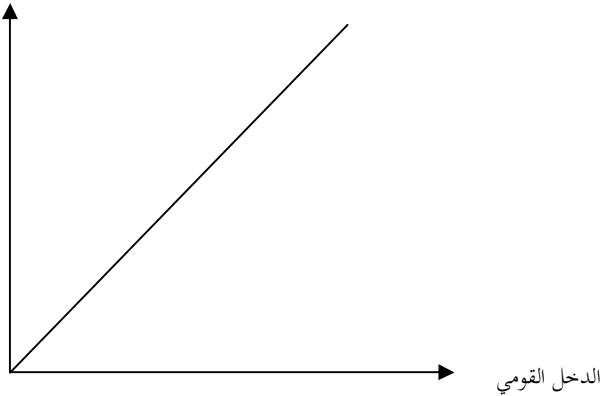
$$K = \frac{M}{PY} \longrightarrow V = \frac{1}{K} \longrightarrow K = \frac{1}{V} \quad \text{معادلة كامبردج}$$

ويمثل V في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة وهذا ما يعتمد على الرغبة في الإنفاق .

في حين أن $K = \frac{1}{V}$ حيث $\frac{1}{V}$ مقلوب سرعة التداول الداخلية وهو عبارة عن تلك النسبة المتوسطة من الدخل التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقود سائلة ، وحسب معادلة كامبردج أنه بزيادة الدخل القومي الحقيقي يزداد الطلب على النقود الحقيقية بنفس النسبة¹ ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 01 : معادلة كامبردج

الأرصدة النقدية الحقيقية



المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ص 65.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2009 ، ص 65.

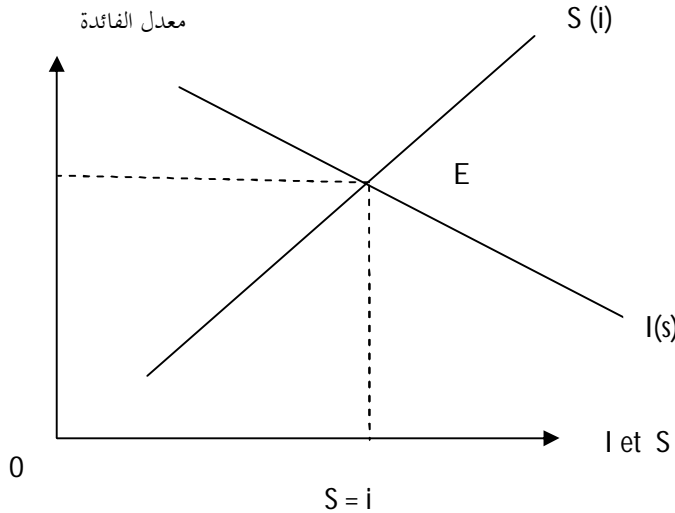
رغم أن معادلة كامبردج تعتبر أكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر إلا أنها لا تعتبر متكاملة طالما لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب للأرصدة النقدية بل تفترض ثباتها في الأمد القصير .

ويرى الكلاسيك أن الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على مستوى مشتريات سلع رأسمالية.

وبمفهوم آخر كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار وذلك تحت تأثير معدل الفائدة (i) ، حيث يمثل معدل الفائدة حجر الزاوية في بناء النموذج الكلاسيكي، لان الاستثمار يعتبر طلبا للموارد التي يمثل الادخار عرض لها وذلك فان معدل الفائدة هو ثمن التنازل على هذه الموارد ودورها في تأمين الادخار (S) والاستثمار (i) ، ومن أجل الوصول إلى التوازن ، فانه لابد أن يكون الادخار والاستثمار متساويين بين $I(i) = S(i)$ ومعدل فائدة يحقق وضعية التوازن بتقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار¹.

وبما أن منحنى الاستثمار يكون متناقصا ومنحنى الادخار متزايدا فانه يوجد معدل وحيد للتوازن كما يوضحه الشكل.

الشكل 02 : علاقة الادخار بالاستثمار وسعر الفائدة



المصدر : بريش السعيد الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ص 91

¹ - بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 89 - 90.

حيث سعر الفائدة حسب ما يظهره الشكل فانه يتناسب عكسيا مع الاستثمار، فكلما زاد سعر الفائدة قل الاستثمار والعكس عند انخفاضه ويتناسب طرديا مع الادخار ، فكلما زاد معدل سعر الفائدة زاد الادخار والعكس عندما ينخفض .

2- انتقادات النظرية الكلاسيكية

➤ إن النظرية الكلاسيكية افترضت ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل حيث أن الإنتاج يعد مستقلا عن التداول النقدي لان النقود بطبيعتها لا تؤدي وظيفة واحدة كما تقرر النظرية وهي وسيط للتبادل .

➤ افترضت النظرية طريقة تلقائية للعلاقة بين عرض النقود ذو المستوى العام للأسعار، وهذا صحيح لان هناك عوامل أخرى تحدد مستوى الأسعار مثل تغيير توزيع الأرصدة النقدية للأسعار والمشروبات لأغراض المعاملات أو المضاربة والاحتياط.

➤ افترضت النظرية النقدية الكلاسيكية بان سرعة دوران النقود ثابتة والواقع أثبت عكس ذلك ، حيث يمكن تغيير سرعة تداول النقود في الأجل القصير وفي الأجل الطويل أيضا حيث تعتمد سرعة تداول النقود على التوقعات والتأثيرات النفسية للإفراد والمشروعات ، والتطور في عادات المجتمع وغيرها¹.

ثانيا: النظرية النقدية الكنزوية

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكنزوية للتوظيف بعد حدوث الكساد العظيم سنة 1929 وفي عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينرد كينز تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة لضمان تحقق التوظيف الكامل ، وأن الاقتصاد الوطني قد يصل إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم

¹ - سعيد سامي الخلاق، محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 91 .

شديد ، فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق¹.

1-فرضيات التحليل الكينزي

لقد قام الفكر الكينزي على عدة فرضيات هي²:

- قام كينز بإحداث ثورة في علم الاقتصاد، وذلك باعتبار نظرية كمية النقود لأصدقائه خاصة بيجو وقانون ساي للأسواق مجرد معتقدات رديئة، ينبغي أن يتحرر الاقتصاد من طغيانها؛
- يتمثل أهم اقتراض للانتقادات الكينزية في جهود الجور النقدية، وبمجرد اقتراض أن هذه الأخيرة لا تتغير فانه من الملائم من الناحية التحليلية أن يتم استخدامها (بدلا من الأسعار السلعية) وبالتالي فقد عبر كينز على المتغيرات الحقيقية بوحدات أجزرية؛
- اهتم كينز بالطلب الكلي الفعال حيث يتم التحكم في الدخل والإنتاج في التحليل الكينزي بواسطة مبدأ الطلب الكلي الفعال، ففي حالة التوازن لا بد أن يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند الأسعار التي تغطي التكاليف؛
- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود كمخزن للقيمة، وهذا الدور أهمله التقليديون باعتبارهم النقود ماهية إلا وسيط للمبادلة؛
- ارتكز كينز في تحليله على السياسة المالية مع تهميشه للسياسة النقدية، كما نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

نظرية تفضيل السيولة: وهو كبديل لنظرية كمية النقود (عرض النقود) ومن اختلافات نموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي تفسيره بالطلب على النقود من خلال ما يسمى بنظرية تفضيل السيولة والتي توضح الدور

¹- عنتر بوتيار، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2016-2017، ص 41 .

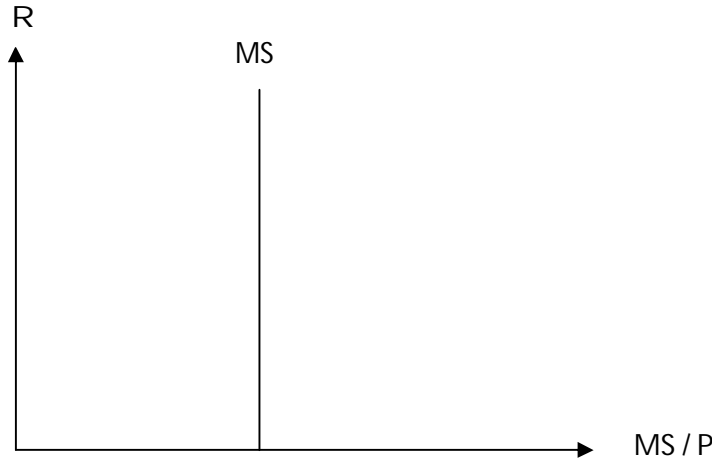
²- رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 29.

الأساسي للسوق النقدي في تحديد مستوى الدخل القومي، عن طريق السوق النقدي بتحديد سعر الفائدة، والذي يؤثر بدوره في الاستثمار، ومن ثم الطلب الكلي الفعال ومستوى الدخل القومي التوازني¹.

أ- **عرض النقود** : يقصد بعرض النقود عند كينز بأن الكمية المعروضة بقصد الاحتفاظ بها، حيث أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في سعر الفائدة إذا خفض أقل من عرض النقود، ويمكن أن يخفض من سعر الفائدة إذا زاد من عرض النقود، فالبنك المركزي إذا يمكنه أن يتحكم في سعر الفائدة إذا زاد من عرض النقود، فالبنك المركزي إذا يمكنه أن يتحكم في سعر الفائدة عن طريق تحكمه في النقود، كما يعتبر كينز عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت، ويتحدد بواسطة البنك المركزي، ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي².

ويمكن توضيح منحنى عرض النقود في الشكل التالي :

الشكل رقم 03 : منحنى عرض النقود



المصدر : رفاه شهاب الحمداوي، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار واقل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014 ص 206.

ويتخذ منحنى عرض النقود خطاً رأسياً موازياً للمحور الرأسي وهذا يعني أن عرض النقود ثابتاً لأنه يتم التحكم فيه بواسطة البنك المركزي الذي يحدد ويؤثر في حجم الإصدار وحجم الائتمان الذي يمكن خلقه بالنسبة للنقود المصرفية .

¹ - محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص 354.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 52.

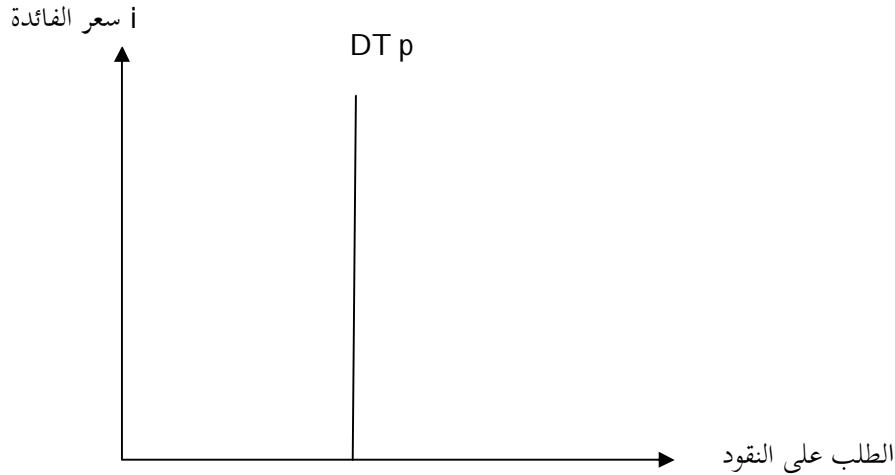
ب- **الطلب على النقود** : هي كمية النقود التي يرغب الأفراد ويقدرّون الاحتفاظ بها بصورة أصول سائلة ويعبر عنه كينز بمصطلح التفضيل النقدي¹، والذي يتحدد بالعوامل التالية:

➤ **دافع المعاملات**: ويقصد به توافر السيولة، أي القدرة من أجل المعاملات التجارية، وضرورة الحياة اليومية ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية، ويقل كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل².

➤ **دافع الاحتياط** : حيث يحتفظ الأفراد بالنقود بغرض مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة، والتي تتطلب إنفاقاً نقدياً بالإضافة لاحتفاظهم بالنقود من أجل الوفاء بما في ذمهم من ديون والتزامات نقدية في فترة مستقبلية معينة³.

وبما أن منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط يتخذ شكل الخط الرأسي الموازي للمحور الذي يعبر عن سعر الفائدة، وذلك لأن هذا النوع من الطلب يعد مستقلاً عن سعر الفائدة، حيث يعتمد على الدخل فقط كما هو موضح في الشكل .

الشكل رقم 04 : منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط .



المصدر : عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 137.

¹ سعيد سامي، الحلاق، مرجع سابق، ص 100 .

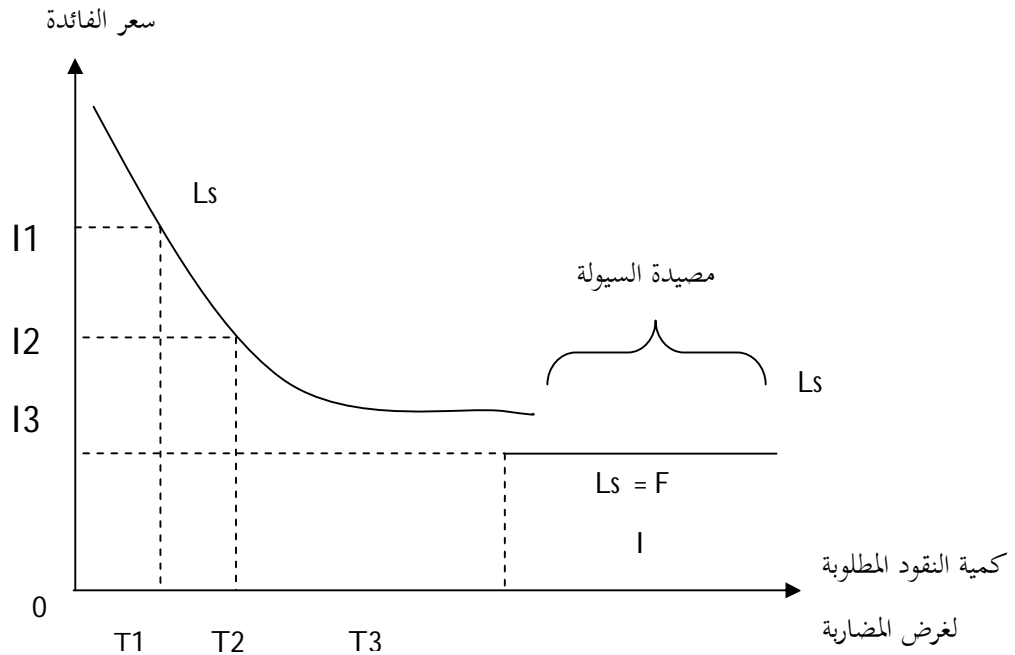
² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 49-50 .

³ سعيد سامي الحلاق، مرجع سابق، ص 100 .

➤ **دافع المضاربة:** يعتبر الاحتفاظ بالنقود لغرض المضاربة أهم ما جاء به كينز بالنسبة لتحليل الطلب على النقود، ويعتمد أن مثل هذا الطلب الإضافي على الاحتفاظ بالنقود سيكون موجودا نتيجة لظروف عدم التأكد التي تحيط بأسعار الفائدة في المستقبل والعلاقة بين التغيرات في أسعار الفائدة والأسعار السوقية، فإذا كان متوقعا أن تتغير أسعار الفائدة في المستقبل بطريقة تؤدي إلى تحقيق خسارة رأسمالية في السندات فمن المحتمل أن تقضي هذه الخسائر على ما تحققه السندات من عائد وقد يؤدي إلى تفضيل مستمر للاحتفاظ بالنقود¹

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي :

الشكل 05 : منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 125.

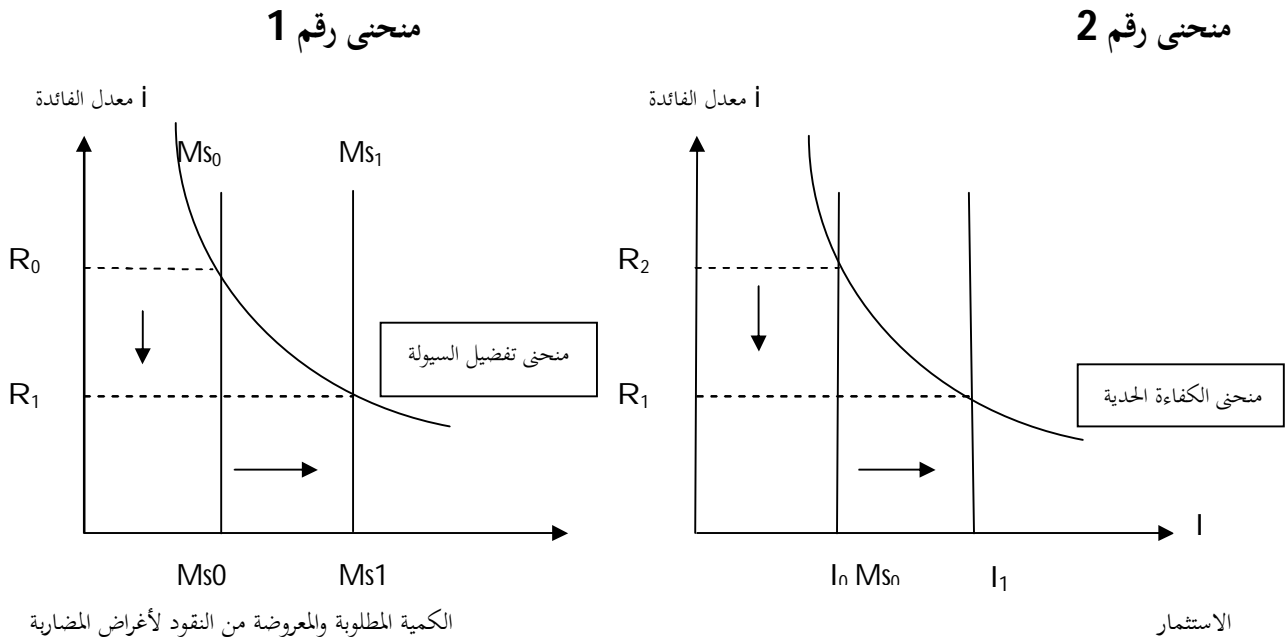
ويوضح الشكل الطلب الكلي على الأرصد المخصصة للمضاربة ويلاحظ أنه يعكس الزيادة التدريجية في الطلب نتيجة الانخفاضات المتتالية في أسعار الفائدة ويقل انحدار منحنى الطلب على المضاربة، ويكاد يكون أفقيا عند الأسعار المنخفضة جدا للفائدة حيث يكون هناك توقع عام بتحقيق خسائر رأسمالية تزيد على مكاسب

¹ - أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي - النظرية والتطبيق - مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 144 .

الفائدة وعند هذا المعدل يتم الاحتفاظ بأية إضافات للثروة في شكل نقود حيث لا يتوقع أن ينخفض سعر الفائدة عند هذا المستوى ويطلق كينز على هذه الحالة مصيدة السيولة¹.

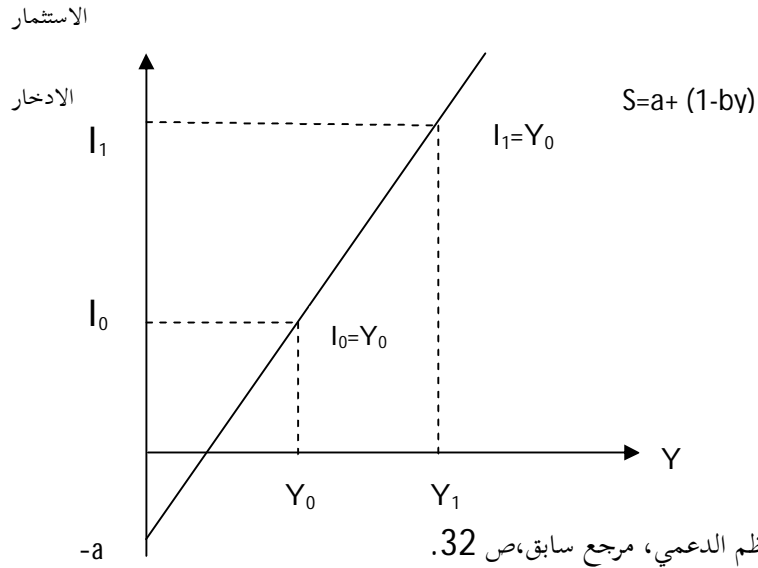
لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية إلا أنه أقر أن السياسة النقدية تلعب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة غير كونها وسيلة للمبادلة وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام، إذا الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك والمخاطرة بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع (سعر الفائدة) من انكماش في حجم الاستثمار ومن نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام، ويحصل العكس بميل التفضيل النقدي للانخفاض، وهكذا يعد التفضيل النقدي طبقا للتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم المسار الاقتصادي²، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 06 : دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي



¹ - مرجع سابق ، ص ص 148-149 .

² - عباس كاظم الدعيمي ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .



إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفرض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة لاقتصاد السلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية في حين عند الطلب على النقود (M_d) يتحدد بتفضيل السيولة أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي على التحليل الكلاسيكي ثلاث دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل، دافع الاحتياط و دافع المضاربة) فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسراء الأوراق المالية في السوق النقدية من $MS_0 \leftarrow MS_1$

مثلاً في المنحنى (1) وبما أن ($M_d = L_1 + L_2$) فإن الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون ($\Delta Ms = L_2$) أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدى الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض من $R_0 \leftarrow R_1$ مثلاً في المنحنى (1) وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال* وبما أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع وعليه يرتفع الاستثمار من I_0 إلى I_1 مثلاً في المنحنى (2)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفقاً للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فزيادة الاستثمار طبقاً لآلية السياسة النقدية تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في المنحنى (3) إذ ارتفع الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1 وهذا بسبب عمل المضاعف وبذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقاً لتحليل

*الكفاية الحدية لرأس المال: هو سعر إعادة الخضم الذي يحقق التعادل بين نفقات المشروع والقيمة المخصومة لتيار الدخل المستقبلي الذي يولد مشروعاً.

كينز، ويمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة فالنقود هنا ليست حيادية كما يرى الكلاسيك بل تلعب دور كبير في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع.

وفي نفس السياق لا بد من الإشارة إلى محاولة الكينزيين تطوير وتقديم النظرية العامة لكينز بصورة منتظمة وسهلة، وانطلقوا في ذلك من تفسيرهم لأثر السياسة النقدية من خلال منحنيين أساسيين منحني تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال إذ يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة أي أن تغيير الكمية المعروضة يكون أكثر من سعر الفائدة وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة إلى التغيرات في سعر الفائدة وبالعكس، في حين أن تتمتع منحني الكفاية الحدية لرأس المال بمرونة أكبر لسعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار أكبر جراء تغير أقل في سعر الفائدة وبالعكس¹.

3- انتقادات النظرية الكينزية

تتمثل أهم انتقادات النظرية الكينزية فيما يلي²:

- يقرر التحليل الكينزي بأن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط وهو الطلب على النقود، ويهمل عوامل أخرى كالدخل؛
- تعتبر النظرية النقدية الكينزية نظرية ستاتيكية وليست ديناميكية بحيث أوضحت العوامل المؤثرة في سعر الفائدة في الأجل القصير ولم توضح العوامل المحددة لها في الأجل الطويل؛
- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، حيث يرى أنها تتحدد بتقاطع منحني العرض النقدي والطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية لأغراض التي تراها النظرية الكينزية وهي المعاملات، المضاربة والاحتياط.

¹-عباس كاظم الدعي، مرجع سابق، ص 34 .

²- سعيد سامي الحلاق، مرجع سابق، ص ص 114-115.

ثالثا: النظرية النقدية المعاصرة

انطلاقا من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي في الستينات من القرن العشرين دفع بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم ميلتون فريد مان إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم " النظرية المعاصرة لكمية النقود " أو ما تسمى " بمدرسة شيكاغو " بزعمارة "فريد مان" الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأييد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد المذهب النقدي من قبل الدول الرأسمالية للتحقيق من حدة أزمة ووظأة التضخم ألكوددي الذي ساد هذه الدول¹.

1-فرضيات التحليل النقدي المعاصر

وتتمثل أهم فرضيات التحليل النقدي المعاصر فيما يلي²:

- يعتبر التقلبات إذا أحدثه في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص؛
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثر مباشر وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة؛
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار؛
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككوا في دور السياسة المالية؛
- حصر دور الدولة في أضييق الحدود؛
- سرعة تداول النقود وان كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها.

¹ - ابرير محمد السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2007-2008، ص 24 .

² - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص 65-66 .

2- عرض النقود والطلب عليها عند فريد مان

ولنبداً بتحليل جانب العرض والطلب على النقود انطلاقاً من العروض السابقة.

الطلب على النقود عند فريد مان

لقد انتهى فريد مان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظهرت الطلب على السلع والخدمات وهي الاعتبارات التالية¹:

- **الثروة:** التي تملكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود وهي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.
- **الائتمان:** والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة تكلفه الفرصة البديلة.
- **الأذواق:** وهو ما أطلق عليه فريد مان اصطلاح ترتيب الأفضليات حين قام فريد مان بصياغة دالة الطلب على النقود كالتالي :

$$Md=f \left(p, rb, re, \frac{\Delta p}{\Delta t}, \frac{1}{t}, \frac{p}{t}, w, u \right)$$

حيث:

Md: الطلب على النقود

P : المستوى العام للأسعار

Rd: عائد السندات

Re: عائد الأسهم

$\frac{1}{p} \cdot \frac{\Delta p}{\Delta t}$: عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك وتقديرها من خلال الزمن.

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري

¹- مرجع سابق ص 67-69 .

U : الأذواق وترتيب الأفضليات

وباقتراض فريد مان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية وثورة بالدخل الدائم y_p

$$Md = f(p, rb, re, \frac{\Delta p}{\Delta t}, \frac{1}{p}, \frac{y_p}{p}, w, u)$$

وبالتالي فان الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهو متغير خارجي ومعدل التضخم المرتقب من قبل السلطات النقدية $\frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}$ متغير خارجي الدخل الدائم متغير داخلي، ويرى فريدمان بخصوص الدالة ما يلي:

- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبردج
- أنها دالة مستقرة وان كان استقرار مالا يتطلب ثباتها.

عرض النقود عند فريد مان:

ينطلق فريد مان في موضوع عرض النقود من أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة وتتفق مع معدل النمو الاقتصادي أي :

$$\frac{\Delta M}{\Delta Y} = 1 \longrightarrow M = F(Y)$$

بمعنى أن الإصدار النقدي دالة تابعة للتغير الحقيقي في الدخل وعلى ذلك نجد فريد مان يحدد دور السلطة النقدية في مهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر يتفق مع معدل نمو الاقتصاد فبالنسبة لفريد مان يرى وجوب الاهتمام بعرض النقود وليس بالطلب عليها كما يرى كينز¹.

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي - دراسة حالة اقتصاد الجزائر، جامعة الجزائر، 2003 - 2004، ص 89.

المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

عند قيام البنك المركزي بممارسة الرقابة على النقود فعمله ينصب على تنفيذ سياسة نقدية ما لتحقيق أهداف معينة للسياسة النقدية وذلك عن طريق استخدام قنوات إبلاغ والتي تعتبر الطريق الموصل إلى هذه الأهداف.

أولاً: اتجاهات السياسة النقدية.

تتجه السياسة النقدية نحو اتجاه معين توسعي أو انكماشية وذلك حسب نوع الحالة المراد استهدافها في اقتصاد معين .

- **السياسة النقدية التوسعية** : وهي السياسة التي تعني بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة على الشراء، وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد وفي الجهاز المصرفي يستخدم هذا النوع من السياسة في معالجة البطالة والركود الاقتصادي بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وتأثير مضاعفة النقود¹ .

- **السياسة النقدية التقييدية (انكماشية)** : ويلجأ إليها في أوقات التضخم وهي عكس السياسة التوسعية تماماً، وتستهدف العمل على تقليل الاحتياطات النقدية وعرض النقد في الاقتصاد القومي أو الحد من معدلات نمو هذا العرض وذلك بهدف التأثير سلباً على حجم الائتمان وتقليل الإنفاق أو الطلب الفعال² .

- **السياسة النقدية للدول النامية** : يكون هذا الاتجاه حسب ظروف الدول النامية، يتماشى هذا الاتجاه وطبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تتميز في عمومها بأنها زراعية وموسمية وتعتمد على المنتج الواحد وعلى تصدير المواد الأولية للخارج وهنا يكون مجال تطبيق السياسة النقدية حيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند بداية الزراعة وتمويل المحصول ويخفض من هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول محاولة منه لمحاورة آثار التضخم³ .

¹ - جمال خريس، أمين أبو خيضر، عماد خصاونه، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 111 .

² - صالح خصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الأردن، 1999، ص 247 .

³ - معتز قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 76 .

ثانيا : قنوات إبلاغ السياسة النقدية :

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط وتنحصر هذه الأدوات في¹:

- **قناة سعر الفائدة** : وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحويلات إلى استثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الكلب الكلي ومنه النمو.

- **قناة سعر الصرف** : تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي

- **قناة أسعار السندات المالية** : وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قانتين : قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك .

➤ **عبر القناة الأولى** : يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية، لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين من التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار، فينخفض من مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام .

➤ **عبر القناة الثانية** : يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام .

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،

- قناة الائتمان :

وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين¹ :

- قناة الإقراض المصرفي : حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو .
- قناة ميزانية المؤسسات : يؤدي إلى انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤدي ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام .

¹ - ضيف أحمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، 2015-2016، ص56 .

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية وأدواتها .

تختلف أهداف السياسة النقدية وإستراتيجيتها بين الدول المتقدمة والدول النامية حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالدول الصناعية نجد لديها اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصاد على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في الغالب على استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم على عكس الدول النامية التي تتوسع في اختيار الأهداف وهذا ما يقلل من فعاليتها، كما تختلف مراحل تطور هذه الأهداف فتميز في هذه الحالة الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية إلى أهداف نهائية، أهداف وسيطة وأهداف أولية .

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية.

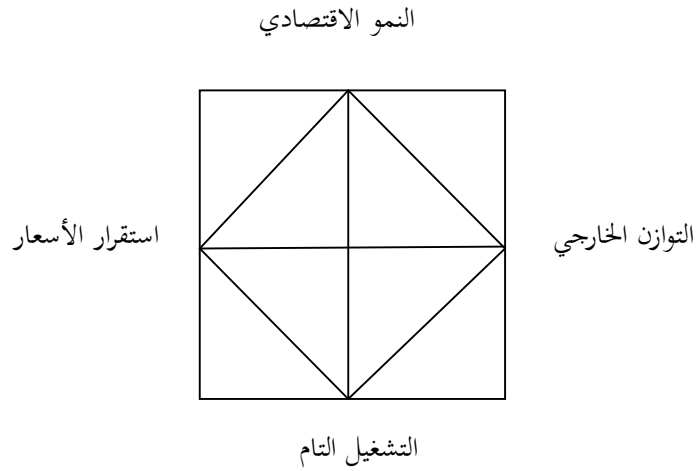
يتم تحديد أهداف السياسة النقدية على اعتبارين : احدهما قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والثانية تتعلق بالوسائل التي تتوصل بها تلك السياسة لتحقيق غاياتها والتوصل إلى أهدافها، وهي مقررات تتصل أكثر بالبنك المركزي الذي هو السلطة النقدية المركزية .

وكما اشرنا أن أهداف السياسة النقدية تنقسم إلى أهداف نهائية، وسيطية وأولية وهذا شرحا لمكوناتها .

أولاً: الأهداف النهائية:

تسعى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة النقدية الاقتصادية العامة إلى تحقيق نفس أهداف السياسة الاقتصادية، يتم التعبير على هذه الأهداف بالمرعب السحري لكالدور **le carré magique de Kaldor** وهي النمو الاقتصادي، التشغيل التام، التوازن الخارجي واستقرار الأسعار كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم 07 : رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور



المصدر: قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، 34 .

أ- تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه، والذي يؤدي إلى تلاقي مشكلة التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج للكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريد مان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959، أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود¹ .

ب- تحقيق العمالة الكاملة:

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح

¹ - رؤى عبد الرحمان وإبراهيم عبد الرحمان، دور السياسات النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان للفترة 2000-

2014، مجلة الدراسات العليا، العدد 22 ، جامعة النيلين، 2016، ص 40 .

بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3 % إلى 5 % بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي¹.

ج- تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي:

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على الائتمان، حجمه وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاستثمارات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية بإمكانها الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي .

د- تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب، يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فيخفض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته².

ثانيا: الأهداف الوسيطة :

أ- سعر الفائدة:

هو أحد المتغيرات النقدية الهامة التي تؤثر على عرض النقود والادخار والاستثمار والدخول وسعر الصرف، ويؤثر بشكل أساسي على الإنتاج والتشغيل، فهو أوسع تأثيرا من المتغيرات النقدية الأخرى، فهو تكلفة بالنسبة للمستثمر وأرباحا أو عوائد بالنسبة للمودع في المصرف، ويحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا كان سعر

¹ - لعزاري حسيبة، دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011 ص 20.

² - جميل الجنابي عجمي، أرسلان رمزي يسع، النقود والمصارف - النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 260-261 .

الفائدة مرتفعا سوف يزداد الادخار وينخفض الاستثمار، لذلك يجب أن يكون سعر الفائدة متغيرا إيجابيا بحيث يشجع الادخار والاستثمار معا¹.

وتستعمل السلطات النقدية معدل الفائدة الحقيقي كهدف وسيط ففي الحالة التي تشجع فيها العائلات على الادخار، ترفع من معدل الفائدة لأنهم شديدي الحساسية بخصوص تكلفة قروضهم وفي المقابل تخفض هذا معدل إذا كانت هناك رغبة في زيادة النمو والاستثمار لان تكلفة الإقراض تنخفض، لكن الصعوبة في اعتماد معدل الفائدة كهدف وسيط تمكن في التغييرات التي تحدث لسعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد، كذلك سعر الفائدة يعمل عنصر التوقعات التضخمية مما يفقد أهمية كمؤشر، وأخيرا التداخل في استخدام هذا المعدل من جهة كهدف وسيط ومن جهة أخرى يستعمل كقناة إبلاغ للسياسة النقدية².

ب- سعر الصرف:

أصبح هدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف أهم الأهداف الوسيطة في ظل ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج وارتفاع حركة رؤوس الأموال وتزايد النشاط التجاري (الواردات)، تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف توازني وتعمل على الدفاع على سعر التعادل لأن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ويستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف مثلا يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات بتشجيع الصادرات ولهذا تلجأ بعض الدول إلى ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملاتها مقابل تلك العملات، إلا أن المتقبلات التي تحدث في سوق الصرف (تكون عادة نتيجة للمضاربة الشديدة على العملات) مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف³.

ج- المجمعات النقدية "العرض النقدي":

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود.

¹ - علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص 383 .

² - فويدر معززي، مرجع سابق، ص 23 .

³ - صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر، 3، ماي 2013، ص 72 .

إن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل نمو الاقتصاد يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقد وبين، ولهذا فإن هذه النظرية تستوجب الحفاظ على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية لعدة سنوات، هذا أيتحسن أن يكون هذا المعدل ضعيفا يتراوح من نسبة 3 بالمائة إلى 5 بالمائة ولتحقيق ذلك ينبغي أن يترك سعر الصرف عائما .

إن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

- ✓ يمنع عرض النقود لأنه يصبح مصدرا لعدم الاستقرار ؛
- ✓ زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآتية من مصادر أخرى ؛
- ✓ تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو قريبا من ذلك .

كما يعتبر التحكم في كمية النقود مهما وذلك المبررات التالية:

- ✓ إن المجمعات النقدية تعتبر الشغل الشاغل للبنوك المركزية فهي التي تقوم بتحديد حجمها وحسابها؛
- ✓ يمكن التعرف على هذه المجمعات من قبل الجمهور ويستطيع تقديرها، لكن في السنوات الأخيرة ظهرت مشكلة تتمثل في عدم سهولة تحديد المجمع النقدي أو كمية النقود، كما كان عليه الأمر في الماضي، وهذا راجع لتغير سرعة دوران النقود، حيث أصبحت أقل استقرارا مما كانت عليه في الماضي وذلك نتيجة للابتكارات المالية الحديثة¹.

ثالثا: الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة².

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات هما :

¹ - ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2000، ص 205.

² - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الجزائر، 2005، ص 124.

أ- المجاميع النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية، الاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية (كمية القروض المخصومة) ونتيجة للخلاف حول المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع¹.

ب- أحوال سوق النقد:

وهي تمثل القسم الآخر من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد واستخدمت كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها. وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض².

¹ - برعي محمد خليل، سويبي عبد الهادي، النقود والبنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نضمة الشروق، 1984، ص 61 .

² - طهراوي فريد، تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية 1985-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، فرع إحصاء تطبيقي، الجزائر 2015 - 2016، ص 57 .

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يتطلب تحقيق البنك المركزي للأهداف المرجوة استخدامه لعدد من الأدوات المختلفة للتأثير على أوضاع النقد والائتمان، ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى غير مباشرة وأخرى مباشرة.

أولاً: الأدوات المباشرة

1- **التحكم في أسعار الفائدة:** تقوم السلطات النقدية أحياناً بتحديد أسعار الفائدة إدارياً، وذلك عندما تكون قادرة على تحقيق سعر فائدة مستهدف من خلال آليات السوق، ويتم هذا التحديد من خلال إلزام البنوك التجارية بتطبيق سعر فائدة محدد ثابت، وقد استخدمت هذه الأداة في الدول الصناعية الكبرى عام 1980، ثم توقفت عن استخدامها ومازالت بعض الدول النامية تستخدمها حتى الآن، غير أن الاتجاه العالمي الأكثر يسير نحو إلغائها نظراً للاتجاه نحو تبنى آليات السوق في ظل التحرير المالي.

2- **تحديد حجم الائتمان وتوجيهه:** يحدد البنك المركزي بواسطة هذه الأداة الحجم الكلي للقروض الممنوحة للاقتصاد، والحجم الكلي لكل قطاع، أو توجيه القروض إلى قطاع على حساب قطاع آخر، وهذه الإجراءات تهدف إلى تشجيع الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة وتمنع توجيهه إلى قطاعات أخرى كالحد من القروض الاستهلاكية مثلاً، وتشجيع القروض المقدمة في المجال الصناعي والزراعي وأهم الإجراءات المتخذة.

يتم حجم الائتمان بطريقتين :

أ- **تنظيم الائتمان الاستهلاكي :** يشمل هذا الجزء الرقابة على القروض الاستهلاكية ومدة سدادها وكيفية السداد، وهذه الرقابة تتضمن الحد الأدنى من المبلغ الذي يدفعه المقترض كدفعة أولية ومدة السداد، وبالتحكم في هذه الإجراءات من رفع أو خفض القروض الاستهلاكية إلى الزيادة أو النقصان، حسب درجة واستجابة المستهلكين لهذه الإجراءات.

ب- **الإقراض بضمان السندات مع التقييد بهامش الضمان:** يسمح للأفراد بالاقتراض من البنوك بضمان السندات، بشروط الالتزام بهامش الضمان الذي يشير إلى النسبة من قيمة السندات السوقية التي تمنح القروض على أساسها، فلو اشترى مضارب سندات بقيمة 1000 دولار، وكان هامش الضمان 60%، فإن المقترض يستطيع اقتراض 4000 دولار فقط، أي أن الزبون يستخدم السندات كضمان للحصول على 4000 دولار فقط.

فإذا أراد بنك مركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإنه يرفع من هامش الضمان والعكس¹.

3- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: في بعض الأحيان قد يلجأ البنك المركزي إلى توجيه الائتمان والسيطرة عليه من خلال التغيير في النسبة المئوية للتغطيات النقدية اللازمة لفتح خطابات الاعتمادات المصرفية ويقصد بالتغطية النقدية النسبية المئوية من قيمة خطاب الاعتماد التي يتوجب على المستورد فهمها بمجرد فتح خطاب الاعتماد لاسترداد السلع من الخارج، وعادة فإن البنك المركزي عادة يستطيع استخدام هذه الوسيلة في التأثير على نشاط البنوك التجارية وبما يتماشى والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصادي القومي، فإن كان من سياسة البنك المركزي تقليص حجم الائتمان فإنه قد يرفع نسبة تغطيات النقدية اللازمة لفتح خطابات الاعتماد، أما إذا كانت سياسة البنك المركزي تهدف إلى توسيع حجم الائتمان فإنه يقوم بتخفيض تلك النسبة².

4- النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول متساوية إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا خوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض م قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي³.

5- الحصول على موافقة البنك المركزي: تفرض البنوك المركزية علة البنوك التجارية سقفا معيناً لا يجب تجاوزه عند منح القروض، وإذا تجاوزت قيمة القرض هذا السقف، فإنه يجب إبلاغ البنك المركزي، وهو الذي يقبل أو يرفع هذا النوع من القروض⁴.

6- الإقناع الأدبي: وتسمى أحيانا سياسة المصارحة حيث يحاول صانعو السياسة النقدية كثيرا التأثير على البنوك والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، فمن خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسؤولون من هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه، ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج آثارا إلى إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغيير سعر

¹ - رسول حميد، مرجع سابق، ص 12

² - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 227.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 80-81.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 284.

الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني ومهما يكن من أمر فإن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والبنوك من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح¹.

ثانياً: الأدوات غير المباشرة

1- **سعر إعادة الخصم:** من المعلوم أن البنوك التجارية تقوم بخصم الأوراق التجارية والمالية مثل الكمبيالات التي يقدمها عملائها مقابل سعر فائدة معين يطلق عليه سعر إعادة الخصم $discount rate$.

ويقوم البنك المركزي بالتأثير على حجم المعروض من الائتمان بتغيير سعر إعادة الخصم، فعندما يرغب البنك المركزي في توسيع حجم الائتمان " سياسة نقدية توسعية " يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، مما يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها بتخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها مما يشجع رجال الأعمال على التوسع في تقديم الأوراق التجارية، والعكس عندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة انكماشية بالنسبة للائتمان، فهو يقرر رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى رفع سعر الخصم، وبالتالي يزيد من تكلفة خصم الأوراق التجارية، وبالتالي حجم رجال الأعمال عن خصم تلك الأوراق.

والجدير بالذكر أن هناك علاقة ارتباط بين سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة في السوق، حيث يتخذ التغيير في مستوى إعادة الخصم أثره المباشر على أسعار الفائدة طويلة الأجل في نفس الوقت نظراً لارتباط هاتين المجموعتين من أسعار الفائدة لعلاقة متبادلة متعددة²

2 - **عمليات السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي بالتأثير على احتياطات البنوك المركزية التجارية عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية والعملات الأجنبية، وتتم هذه العملية في إطار ما يسمى بعمليات السوق المفتوح، ويمكن أن تتصور هذه السوق بمثابة شبكة من الوسطاء الماليين الذين يتعاطون ببيع وشراء الأوراق المالية مع البنك المركزي، ويشترط لنجاح عملية السوق المفتوحة أن يوجد سوق مزدهر للأوراق المالية (بورصة) يتم فيها تداول الأسهم والسندات على أسس معروفة³.

¹ - باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 1987، ص 113-112 .

² - حسام علي داوود، معن النصور، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2016، ص 352 .

³ - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 235 .

أما كيف تمارس تلك السياسة ؟

فمثلا إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم (عرض نقدي كبير أكبر من العرض السلعي)، ففي هذه الحالة يستطيع البنك المركزي أن يمارس دوره في الحد من أو التخفيف من تلك الحالة وذلك من خلال قيامه بدخول سوق الأوراق المالية كبائع لما لديه من تلك الأوراق مقابل الحصول على النقود وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي من سحب كمية من النقد المتداول في السوق إلى الحالة التي التوازن بين المعروض النقدي والمعروض السلعي وبهذه الطريقة يستطيع البنك المركزي من تقليص حجم الائتمان و العكس صحيح¹

2- سياسة الاحتياطي القانوني: هي عبارة عن إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من التزاماتها الحاضرة في صورة رصيد سائل لدى البنك المركزي، ولهذا الأخير الحق في تغيير هذه النسبة بقرار منه عند الضرورة، فإذا أراد تخفيض حجم الائتمان فإنه يرفع هذه النسبة، وإذا أراد زيادة حجم الائتمان فإنه يخفض هذه النسبة².

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

تطبيق السياسة النقدية يقتضي توفر مجموعة شروط وذلك حسب الزمان والمكان، وكذلك نوع النظام الاقتصادي ومستوى أداءه، لتفعيل السياسة النقدية ويتطلب رفع أداء النشاط الاقتصادي، القيام بإصلاحات شاملة في ميادين (النقد، القرض، الاستثمار و الضرائب) وضمان استقلالية البنك المركزي، مع مساندة السياسة المالية للسياسة النقدية.

وهناك مجموعة من الشروط لنجاح السياسة النقدية، تختلف أهمية كل شرط حسب نوع البلد، وتتمثل هذه الشروط في³:

- ✓ بنك معلومات شامل ودقيق: يشتمل كل المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية؛
- ✓ تحديد دقيق لأهداف السياسة النقدي يراعى الأولوية وعدم التضاد؛
- ✓ هيكل النشاط الاقتصادي: عام و خاص، مؤسسات كبيرة وصغيرة..... الخ؛

¹ - محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص ص 224 ، 225 .

² -قويدر معتزي، مرجع سابق ، ص 332.

³ - عبد القادر خليل، مرجع سابق ، ص ص 176-177 .

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ نظام سعر الصرف: حيث أن السياسة النقدية تكون فعالة في سعر صرف مرن أكثر مما هو عليه عند سعر الصرف الثابت؛
- ✓ الوعي والعادات والتقاليد اتجاه المعاملات المصرفية؛
- ✓ مناخ الاستثمار وسياسته: القوانين المنظمة، الرسوم و الضرائب، ودور القطاع النقدي والمالي، والحرية الاقتصادية والتجارة الدولية؛
- ✓ أهمية وفعالية الجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي.

المبحث الثالث: فعالية الساسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي.

تنحصر فعالية السياسة النقدية عموماً في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما ترتبط هذه الفعالية أيضاً بمدى التنسيق والملائمة فيما بين استخدام هذه الأدوات من جهة، واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات والتدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم في حالة عدم التنسيق والملاءمة بين هاتين السياستين. وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث عن ماهية تلك الفعالية وضرورة التنسيق بين السياستين، كما سنتطرق إلى العلاقة بين استقلالية البنك المركزي بالأهداف النهائية للسياسة النقدية.

المطلب الأول : ماهية فعالية السياسة النقدية .

لقد ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين أن السياسة النقدية هي من أهم السياسات التي تتبعها الدولة ، وتحظى باهتمام ملحوظ من السلطة الاقتصادية والنقدية، وأهمية كبيرة بالإضافة لمستوى عال من الكفاءة والفعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث سنحاول أن نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم فعالية السياسة النقدية وفعاليتها في الفكر الاقتصادي وكذلك إلى فعالية السياسة بالنسبة للأدوات .

أولاً: مفهوم فعالية السياسة النقدية:

يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة من قبل السياسة الاقتصادية، دون الخروج عن مجال تحقيق معدلات نمو اقتصادية للقطاعات الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز فعاليتها في مدى إمكانية استخدام أدواتها الكفيلة، بتحقيق الغرض المسطر لمعالجة الأوضاع الاقتصادية غير المرغوب فيها، إضافة لمدى التنسيق بين استخدام أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لتفادي آثار عدم التنسيق الناتجة جراء تطبيق هاتين السياستين¹.

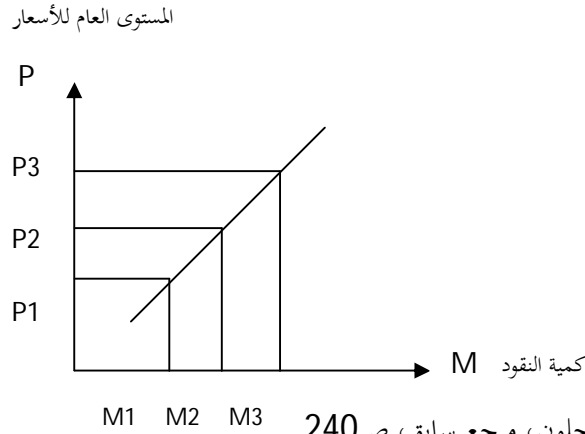
¹ - مصطفى جاب الله ، مرجع سابق ، ص 155.

ثانياً: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي .

إن السياسة النقدية تستند إلى النظريات الاقتصادية والأفكار التي لا بد للدولة أن تأخذ بها وقد مرت هذه النظريات وتطورت تاريخياً على النحو التالي:

1-فعالية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي: طبقاً للنظرية الكلاسيكية فإن الاهتمام يتركز عن أهمية السياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على المستوى العام للأسعار أي أن مسؤولية السلطة النقدية هو في التأثير على كمية النقود المعروضة في السوق، وهذا ينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار¹، ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي :

الشكل رقم 08 :علاقة كمية النقود بالمستوى العام للأسعار



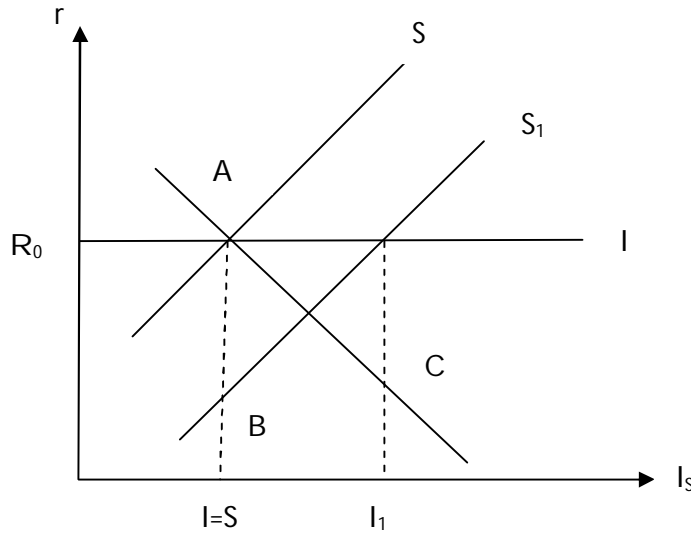
المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص240.

ويتضح من الرسم أن زيادة كمية النقود من $M2$ إلى $M3$ سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من $P2$ إلى $P3$ ، كما أن تخفيض كمية النقود المعروضة في الاقتصاد من $M2$ إلى $M1$ سوف تنخفض مستوى الأسعار من $P2$ إلى $P1$ ، لذا تبرز أهمية التحكم بكمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويتضح أيضاً أن العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة هي علاقة طردية متغيرها التابع هو المستوى العام للأسعار ومتغيرها المستقل هو كمية النقود المعروضة وبذلك فإن التحليل الكلاسيكي يرسم وظيفة واحدة للنقود وهي وظيفة وسيط للمبادلة، وفي داخل اقتصاد عيني تتبادل فيه المنتجات بالمنتجات والنقود حسب التحليل هي سلعة أيضاً أو منتج، أي أن الكلاسيك ينكرون وظيفة النقود المهمة في

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص239.

كونها مخزن للقيمة وأداة للادخار لذا فإنهم يرون أن كامل الادخارات الوطنية توجه إلى الاستثمار بحكم فعالية سعر الفائدة التي يتحدد كسائر الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة عن طريق عرضها وطلبها، وبما أن حجم الطلب ثابت وسعر الفائدة يتحدد بعرض النقود والطلب عليها، فإن الادخار سوف يتحول بصورة تلقائية إلى الاستثمار ويوضح ذلك من خلال الرسم التالي والذي يبين أن سعر الفائدة يتحدد من المستوى (re) نتيجة تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار في النقطة A ، وعند النقطة B يتساوى فيها حجم الادخار مع حجم الاستثمار ، وعندما يرتفع حجم الادخار إلى S_1 فيترتب على ذلك زيادة الادخار في الاستثمار أيضا (من النقطة B إلى النقطة C).

الشكل رقم 09 : علاقة الاستثمار والادخار بسعر الفائدة



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 241.

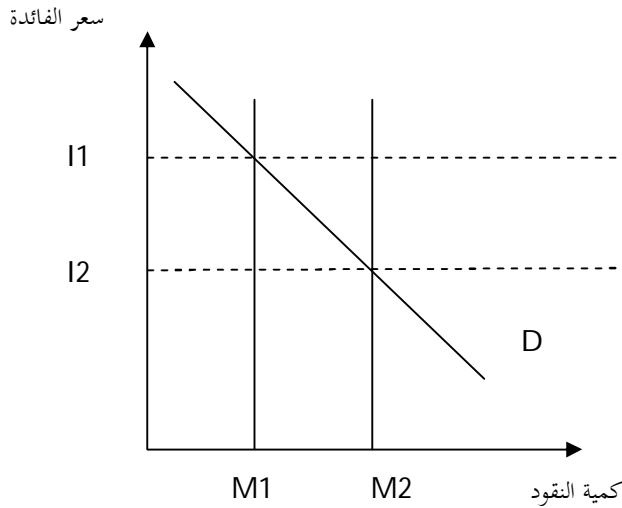
ويتضح من الرسم أن سعر الفائدة يتناسب عكسيا مع حجم الاستثمار بينما يتناسب طرديا مع حجم الادخار مما يضمن تقاطع المنحنيين، وبذلك فإن سياسة الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو يعتمد بالدرجة الأولى على السياسة النقدية دون الاهتمام مطلقا بالسياسة المالية، والسياسة النقدية كما يرى الكلاسيك لوحدها يمكنها معالجة الاختلالات خاصة في فترات الركود والكساد الاقتصادي من خلال اللجوء إلى زيادة كمية النقود التي بدورها تؤدي إلى تنشيط الوضع الاقتصادي من خلال تحسين مستوى الأسعار.

أما أثناء فترات التضخم الاقتصادي و حدوث ارتفاعات كبيرة في الأسعار يتم اللجوء إلى تقليل كمية النقود المعروضة مقابل حجم الإنتاج الموجود وبالتالي الضغط على المستوى العام للأسعار بالانخفاض¹.

2- فعالية السياسة النقدية في التحليل الكينزي : يجب أن نميز في الفكر الكينزي بين تأثير سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية مقيدة على الاستثمار، ويختلف أثر الإجراءات النقدية في مراحل الظروف الاقتصادية فهناك تقييد للطلب في مرحلة التوسع، وإجراءات لتنشيط الطلب في مرحلة الركود.

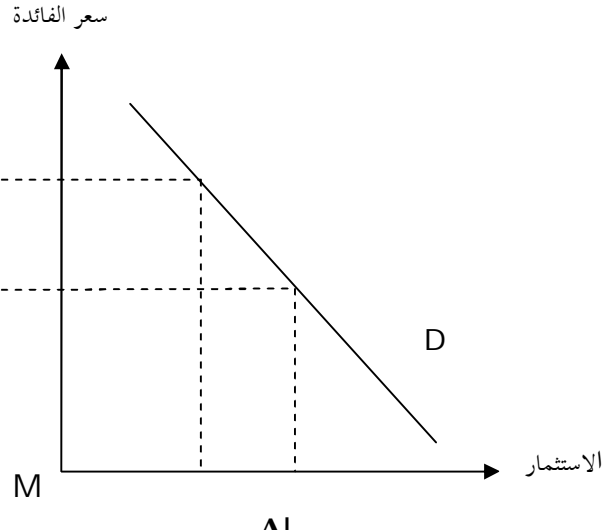
أ- تأثير السياسة النقدية التوسعية على الاستثمار: يعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أن استخدام السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهذا يعني أن سياسة تغيير العرض النقدي بالزيادة تؤدي إلى زيادة الاستثمار² حسب الأشكال التالية:

الشكل رقم 10 : علاقة سعر الفائدة بعرض النقود



الشكل (أ)

الشكل رقم 11 : علاقة الاستثمار بالفائدة

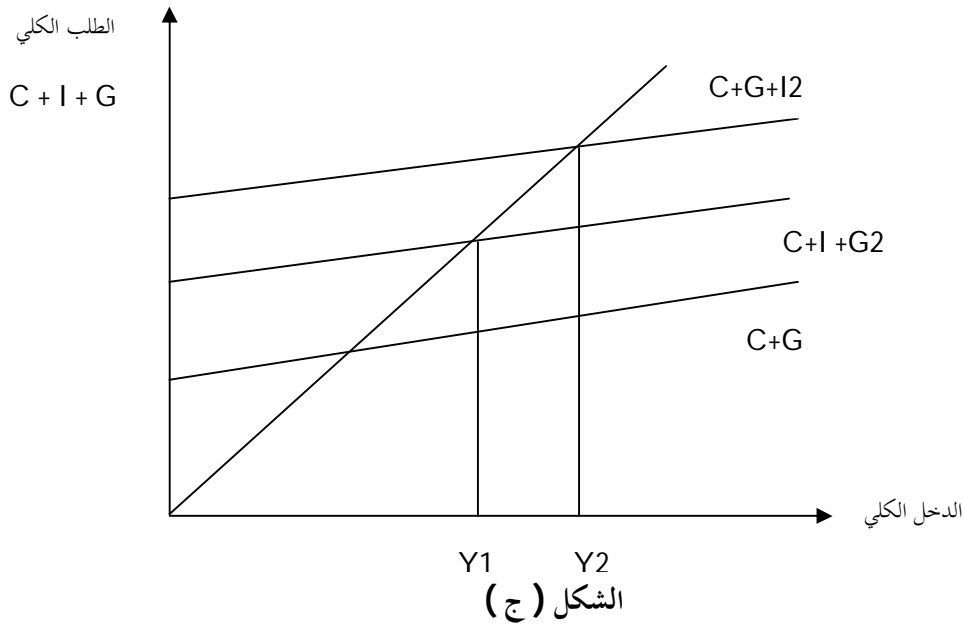


الشكل (ب)

¹ - ، مرجع سابق ، ص 240-242 .

² - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 169.

الشكل رقم 12 : علاقة الطلب الكلي بالدخل الكلي



المصدر : صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 169.

وفي هذا المجال تقوم السلطة النقدية بالدخول إلى السوق المفتوحة مشترية السندات لزيادة عرض النقود من $M1$ إلى $M2$ عند انخفاض سعر الفائدة الأول (I_1) إلى (I_2) شكل (أ) يزداد عرض النقود ولذلك يحاول الأفراد شراء السندات وغيرها من الأصول المالية طالما توفرت لديهم السيولة، ويترتب على هذا انخفاض سعر الفائدة، ولكن الاستثمار سوف يرتفع من I_1 إلى I_2 (ΔI) في شكل (ب) ، وبالتالي فحسب كينز فان الاستثمار الجيد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر من هذه الزيادة المحققة في الطلب من خلال عمل المضاعف، ولكن عمل المضاعف يتطلب وقتا حتى يمارس آثاره وهذه هي عملية انتقال أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عند الكينزيين اللذين يرون أن ميكانيزم انتقال أثر التغيير في كمية النقود إلى الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي سوف يفشل وبالتالي تفشل معه السياسة النقدية أو تقل فعاليتها .

ب- تأثير السياسة النقدية المقيدة على الاستثمار: مما يجدر الانتباه إليه هو أن ارتفاع معدلات الفائدة لا يعتبر عاملا رئيسيا لتقييد الطلب الكلي، وهذا ليس لضعف مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لمعدل الفائدة، بل أن ارتفاع تكلفة النقد طرح عوائق وقيود، فارتفاع معدلات الفائدة عن الممكن يتسبب في تدفق رؤوس

الأموال الأجنبية نحو الداخل وهذا يمكن أن يحدث التضخم، وعندما تكون القيود على الإقراض عامة وقطاع العائلات في تخفيض مشترياتها تنقلص إيرادات المؤسسات وتنخفض مبيعاتها مما يضعف فرص الاستثمار.

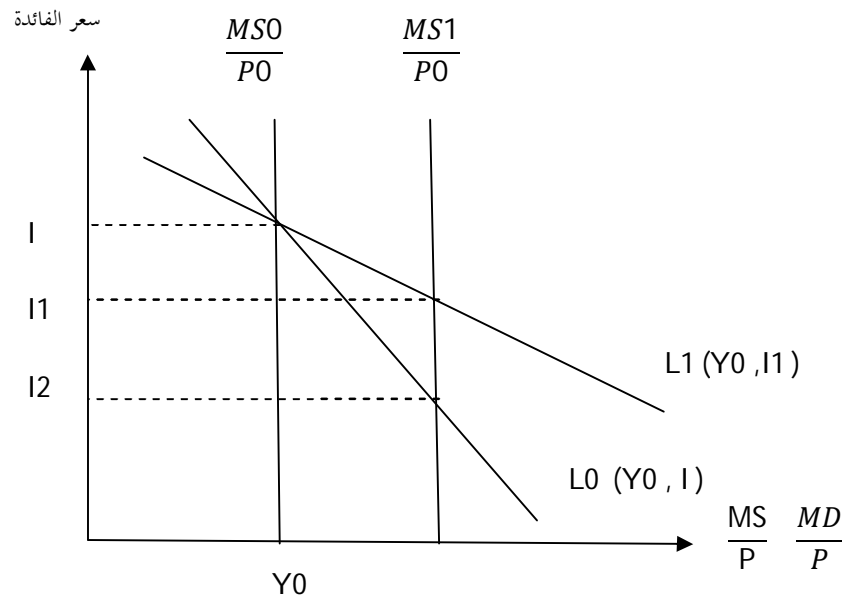
كما ناقشت النظرية الكثرية الفاعلية النسبية للسياسة النقدية عندما يكون الطلب على النقود مرنا مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة وهو ما افترضه الكنز يون، وعندما يكون سعر الفائدة غير مرن تماما بالنسبة للاستثمار.

• مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

إذا افترضنا أن السياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار ومن ثم يتزايد الدخل، ولكن كلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل، ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أصغر، ونتيجة لذلك تكون السياسة النقدية أقل فاعلية والشكل التالي يوضح

الفكرة عند منحني الطلب على النقود للدخل y_0 يكون $L_0(y_0, x)$ ¹

الشكل رقم 13 : منحني الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة



المصدر : صالح مفتاح ، مرجع سابق ص 170.

في الشكل المبين أعلاه، يكون عرض النقود بالقيمة الحقيقية $\frac{MS_0}{P_0}$ والدخل Y_0 وسعر الفائدة التوازني هو (

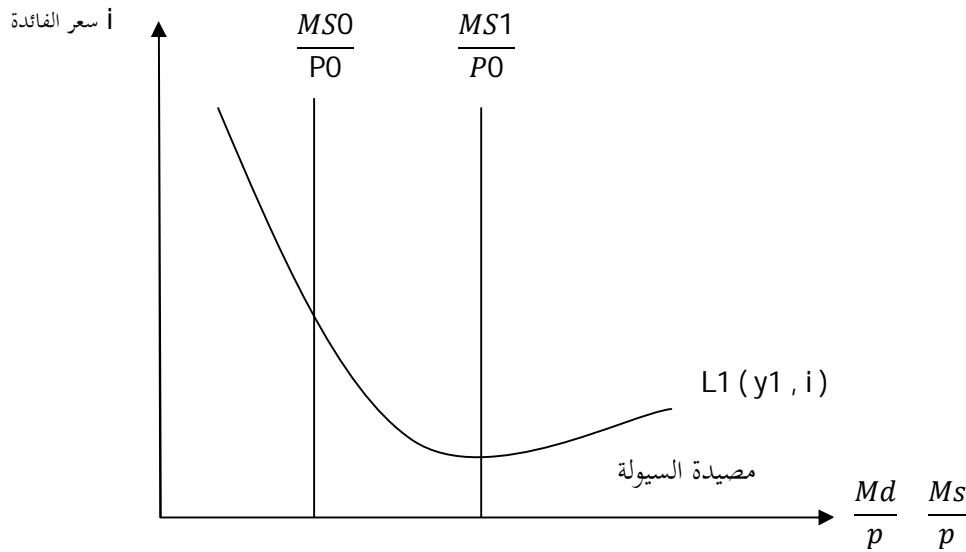
I_0) فإذا تم زيادة عرض النقود الاسمي إلى MS_1 مع فرض ثبات مستوى الأسعار فان عرض النقود بالقيمة

¹ - مرجع سابق ، ص ص 169-170.

الحقيقية سوف يرتفع إلى $\frac{MS1}{P0}$ وينخفض سعر الفائدة الى وعندما يكون الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة فان الانخفاض في سعر الفائدة يكون قليل جدا.

ولنفترض أن منحنى الطلب على النقود هو $l0 (y0 , i1)$ بدلا من $l0 (y0 , i)$ وكان سعر الفائدة التوازني هو i_e ومع الزيادة في عرض النقود بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية ، فان انخفاض سعر الفائدة سيكون i_2 بدلا من i_1 ومع انخفاض سعر الفائدة بقليل فان الزيادة في الاستثمار والدخل ستكون أيضا قليلة وبالتالي فالخلاصة : أن آلية انتقال أثر السياسة النقدية في الاستهلاك والاستثمار أي الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي سوف تكون بطيئة جدا عندما يكون الطلب على النقود مرنا مرونة كبيرة بالنسبة بالنسبة لسعر الفائدة ، وهذا الأخير لا يستجيب لتغيرات في عرض النقود فان السياسة النقدية تكون غير فعالة وكان كينز هو من تكلم عن هذه الوضعية في الاقتصاد والتي تسمى بمصيدة السيولة¹.

الشكل 14 : السياسة النقدية ومصيدة السيولة.



المصدر : صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 171 .

وبالتالي فان الفعالية تكون للسياسة المالية حسب كينز وحسب حالة مصيدة السيولة فانه لن يكون هناك تغير في سعر الفائدة، وهكذا فان الاستثمار لن يتغير إلى الأفضل وكنتيجة فان مرونة الطلب على النقود بالنسبة

¹ - مرجع سابق ، ص ص 170-171.

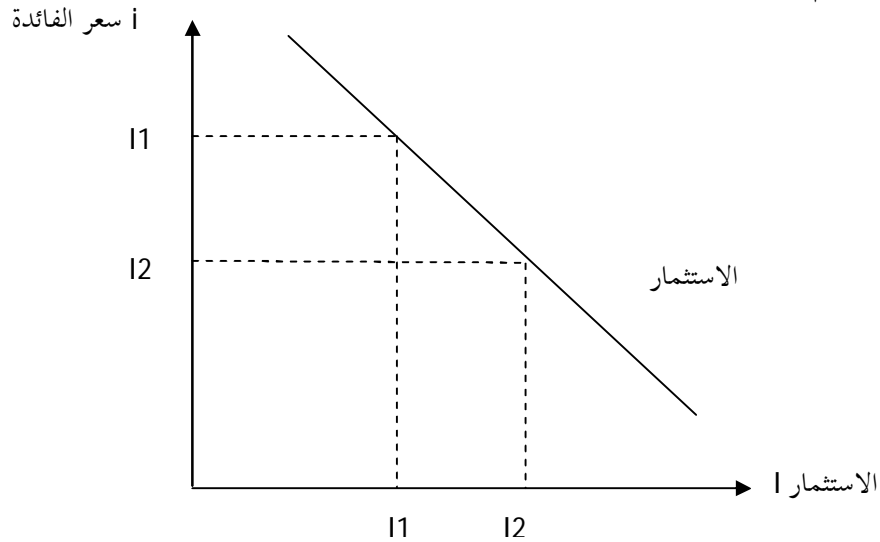
لسعر الفائدة هي من المحددات لفعالية السياسة (النقدية والمالية) وعند بلوغ حالة مصيدة السيولة تكون فعالية السياسة النقدية منعدمة بينما تكون السياسة المالية ذات فعالية كبيرة.

• مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة :

هذه المرونة هي أيضا من بين محددات الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية، فإذا كانت التغيرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار فان السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية بمعنى أن أي زيادة في عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة ، وهذا عندما يكون الاستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، ولكن من وجهة مظر السياسة النقدية يكون من الأفضل أن ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة لان التغير الكبير في الاستثمار ينتج تغيرا أكبر في الدخل.

حيث ترى النظرية الكنزوية انه عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد، وتسود حالة التشاؤم بين المستثمرين بشدة حول آفاق الاستثمار، ورغم زيادة عرض النقود التي تخفض سعر الفائدة ، إلا أن رجال الأعمال قد يشعرون بان الطلب على منتجاتهم لا يزال ضعيفا نتيجة للذعر الاقتصادي الذي يصاب به المجتمع في هذه الحالة، وتكون دالة الاستثمار رأسية (أو قريبة من المستوى الرأسي) في علاقتها مع سعر الفائدة كما يكون الاستثمار غير حساس (غير مرن) لتغير سعر الفائدة وهو ما يبينه الشكل¹.

الشكل رقم 15: الاستثمار غير المرن لتغيير سعر الفائدة



المصدر : صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 172 .

¹ - مرجع سابق ، ص ص 171-172.

إذا كان الاستثمار أقل استجابة لتغيرات سعر الفائدة فإن السياسة النقدية لن تكون أداة فعالة لزيادة الطلب الكلي، وخلافا لذلك تكون السياسة المالية أكثر فعالة إذا كان الاستثمار عديم المرونة تماما وبالنسبة لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية إذا كان الاستثمار عديم المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة وتكون السياسة المالية في قمة فعاليتها، ويحدث هذا حتى إذا زادت أسعار الفائدة عندما يزيد الإنفاق الحكومي وأن الاستثمار لن يتغير ونتيجة لذلك لن يكون هناك انخفاض في الاستثمار ليلغي الزيادة في الإنفاق الحكومي ومن ثم لا يوجد شيء يخفض من فعالية السياسة المالية¹.

فعالية السياسة النقدية في فكر النقديين:

يتبع النقديين أسلوبا مختلفا في التحليل ولهذا يصلون لنتائج مختلفة كما يلي :

- يرى النقديون أن العلاقة مباشرة بين التغيرات في عرض النقود والإنفاق الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي أما الكنزيون فيرون أن العلاقة غير مباشرة حيث تتم من خلال أسعار الفائدة ؛
- في التحليل الكينزي ينصرف اثر زيادة كمية النقود إلى الأصول المالية فقط أي أن السياسة النقدية تعمل من خلال شراء وبيع السندات، أما في التحليل النقدي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من ناحية وعلى لأذونات الخزينة والسندات والأسهم من ناحية أخرى ؛
- تختلف نظرية الفريقين للنقود، حيث يرى الكينزيين أن أحد الأصول المالية السائلة العديدة، وان كانت تتميز من غيرها من الأصول بأنها أكثر سيولة ، أما النقديون فيرون أن النقود أصل فريد ولا تطلب لذاتها، ولكن بصفتها وسيط في التبادل، وهي ليست بديلا لطائفة محدودة من الأصول (وهي الأصول المالية) كما يرى الكنزيون وإنما هي بديل لكافة الأصول.

وعلى هذا الأساس آمن النقديون بفعالية وأهمية السياسة النقدية، أما السياسة المالية فتؤدي إلى آثار بين القطاع العام والخاص نظرا لأن زيادة النفقات العامة يصاحبها غالبا انخفاض في الطلب الخاص بنفس المستوى .

على أساس ما سبق ذكره وبالرغم من اتخاذ البنك المركزي عدة إجراءات في إطار أدواته التي يتبناها لتنفيذ سياسته النقدية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تحكم البنك المركزي كالعوامل الإدارية والسياسية، ورغم ذلك فإن هناك اتجاه عام بين الحكومات في دول العالم لإعطاء البنوك المركزية بها قدرا أكبر من الاستقلالية ثم رسم

¹ - مرجع سابق ص 172.

وتنفيذ سياستها النقدية، بحيث أن الدلائل العملية تؤكد أنه كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كانت السياسة النقدية أكثر جودة .

لذلك هناك بعض المقترحات التي تزيد من الدعم والفعالية للسياسة النقدية أهمها:

- أن يكون هناك تخطيط لكمية النقود والائتمان عن طريق قيام البنك المركزي بتقدير معدل النمو بالمعروض النقدي، بما يتلاءم مع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ؛
 - عدم السماح للبنوك بمنح قروض لوححدات تمارس أنشطة غير مرغوب فيها، وعدم الاكتفاء في الحد لمثل هذه الأنشطة بسياسة رفع تكلفة الائتمان ؛
 - تشجيع البنوك على تنويع عملائها وعدم التوقع في عدد محدود من العملاء عن طريق اشتراط عدد زيادة مجموع القرض للمقترض الواحد في أي تاريخ عن نسبة معينة من رأس مال البنك المقرض .
- دفع البنوك إلى مواجهة مشكلة فائض السيولة النقدية التي تعرض البنوك لخسائر نتيجة دفع الفوائد دون عوائد، وذلك عن طريق استثمار الفائض بمعرفة البنوك المتخصصة مثلا¹.

فعالية السياسة النقدية (الأدوات) :

تهدف أدوات السياسة النقدية عند استخدامها إلى التأثير على عرض النقد وبالتالي التأثير على حجم الائتمان المصرفي عن طريق التأثير على حجم الاحتياطات أو تكاليف الائتمان حسب الحالة الاقتصادية التي يعرفها النشاط الاقتصادي للدولة وفيما يلي سوف نناقش فعالية السياسة النقدية لمواجهة الفجوة التضخمية والانكماشية عند حدوثها .

1- فعالية أدوات السياسة النقدية في حالة الفجوة التضخمية : بداية تحدث الفجوة التضخمية في حالة زيادة اطلب الكلي على العرض الكلي ($AS > AS$) وبالتالي يمكن معالجة هذه الفجوة عن طريق خفض الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية باستخدام أدوات السياسة النقدية الكمية كما يلي :

أ-عمليات السوق المفتوحة : في حالة إتباع سياسة انكماشية في فترات التضخم يكون هدف البنك المركزي تقليل عرض النقود عن طريق الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بتخفيض حجم الأرصد

¹ - مصطفى جاب الله ، مرجع سابق ، ص 159-161

النقدية المتاحة لها يدخل في هذه الحالة إلى سوق الأوراق المالية بائعاً لبعض أو كل ما في حوزته من أوراق مالية حكومية فإذا ما باع تلك الأوراق إلى الأفراد فسوف يحصل في هذه الحالة على أثمانها في صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية ويقوم البنك المركزي بخضم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه بما يعنيه ذلك من تخفيض لحجم احتياطاتها النقدية بما يعادل قيمة الأوراق المالية المباعة فتقل قدرتها على خلق الائتمان مما يترتب على ذلك انخفاض عرض النقد مما يعمل ذلك على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) .

ويستثمر البنك المركزي في عملية بيع السندات الحكومية حتى ينخفض عرض النقد إلى المستوى المرغوب فيه والمتمثل في ذلك المستوى الذي يتساوى فيه الطلب الكلي (AD) مع العرض الكلي (AS) .

ب- سعر إعادة الخصم : إذا رأى البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية في الظروف التي يسود فيها حالة من التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه فسوف يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم والتي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة الخاصة بها فإذا قرر البنك المركزي مثلاً أن يرفع سعر إعادة الخصم من 5% إلى 7% فسوف يترتب على ذلك قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الفائدة من 7% إلى 9% ومع ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها، وهذا يعني أنه سوف تنخفض رغبة العملاء في الحصول على قروض من البنوك التجارية أي انكماش حجم القروض، وبالتالي انخفاض حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد القومي ككل مما ينعكس ذلك بصورة انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن بين الطلب الكلي (AD) مع العرض الكلي (AS)

ج- نسبة الاحتياطي القانوني: في حالة وجود فجوة تضخمية سوف يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وبالتالي تهدف هذه السياسة إلى الحد من الارتفاع في الأسعار وخلف توازن بين الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS) فإذا رأى البنك المركزي ضرورة تخفيض حجم الائتمان بهدف مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي فسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل السيولة المتاحة للبنوك التجارية مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق نقود الودائع جديدة ولا يقتصر الأمر على مجرد التوقف على تقديم قروض جديدة بل قد تظهر هذه البنوك إلى استرداد بعض

قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم ويترتب على انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع فيقل حجم المعاملات وينخفض الطلب الكلي (AD) حتى يتساوى مع العرض الكلي (AS) مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I).

2 فعالية السياسة النقدية في حالة الفجوة الانكماشية : تحدث الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي ($AD < AS$) ، ويمكن معالجة هذه الفجوة عن طريق تحضير وزيادة الطلب الكلي، أي بإتباع سياسة نقدية توسعية باستخدام أدوات السياسة النقدية الكمية كما يلي:

أ - عمليات السوق المفتوحة: في أوقات الانكماش في النشاط الاقتصادي يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود ، والتي تؤدي بدورها إلى تنشيط الحالة الاقتصادية، نظرا لما تؤدي إليه هذه الزيادة من زيادة في الإنفاق على السلع والخدمات وزيادة الأسعار والنتائج والتشغيل .

وفي هذه الحالة سوف يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للأوراق المالية الحكومية، مما يؤدي إلى زيادة أرصدة النقود لدى البنوك ، وبالتالي بدورها سوف تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقود، وهذه الحالة لن تتغير سواء كان البائع أفراد أم البنوك التجارية ، و يستمر البنك المركزي في عملية شرائية للأوراق المالية الحكومية حتى يزداد عرض النقود إلى مستوى مرغوب فيه ، والتي تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري ، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (AD) إلى إن يصل إلى مستوى العرض الكلي (AS) .

ب - سعر إعادة الخصم: في حالة وجود فجوة انكماشية فان البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسعية لعلاج حالة الكساد السائد، فسوف يعمل البنك المركزي على تخفيض سعر إعادة الخصم بمعنى تخفيض تكلفة ما يقدمه للبنوك التجارية من ائتمان ، وسوف تتبعه البنوك التجارية في ذلك فتقوم بتخفيض سعر الفائدة التي تتقاضاه من عملائها على القروض الممنوحة لهم ، وهذا سوف يعمل على زيادة الطلب على القروض، مما يعني زيادة عرض النقد المتاح ، مما يعكس ذلك بشكل زيادة في الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) ، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي (AD) إلى الحد الذي يتساوى فيه مع العرض الكلي (AS) .

ج - نسبة الاحتياطي القانوني: في حالة الفجوة الانكماشية (الكساد) فان البنك المركزي سوف يعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها ، و هذا التخفيض معناه زيادة سيولة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على خلق الائتمان وفقا لمبدأ المضاعف، مما يعني زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني، وبالتالي سوف يزيد حجم المعاملات أي سوف يزيد كل من الإنفاق الاستهلاكي (C) ، والإنفاق الاستثماري (I) ، ويستمر هذا التخفيض في نسبة الاحتياطي إلى الحد الذي يزداد فيه الطلب الكلي (AD) إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع العرض الكلي (AS)¹.

المطلب الثاني : ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة الاقتصادية وإلى التنسيق بينهما إلا أنها تحتاج أيضا إلى السياسة المالية فهناك علاقة تبادل ومساعدة بين السياستين وهو ما يفرض التنسيق بينهما.

أولا: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية ؟ هذا السؤال أحدث نقاشا طويلا بين أنصار بين أنصار السياسة النقدية بزعماء ميلتون فريد مان وأنصار السياسة المالية بزعماء ولتر هيلر، ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها، إلى أن المناقشة الحديثة هي : هل يجب أن تمارس السياستين تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون أحدهما موازية وأداة علاجية للأخرى ؟

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم والعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان، فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة، فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية، وتكملها وتدعمها ولا تعوقها.

¹ - جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزبيد، مبادئ الاقتصاد الكلي - مفاهيم وتطبيقات عملية ، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 269-272.

والأسباب التي تدعو لذلك هي:¹

- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي وهذا يعني انه تم توجيه اللوم إلى السياستين ، السياسة النقدية في الحالة الأولى، والسياسة النقدية في الحالة الثانية؛
 - يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضاً من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية؛
 - عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه فان النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى؛
 - لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها إن تتحمل الإضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية؛
 - بينت التجارب العملية انه عندما سادت حالة الكساد في السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة.
- كما بينت التجارب إن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن إن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى، وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية .

¹ - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص ص 107-108.

إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية، ولا يمكن للدولة إن تحمل ذلك لان التعاضى عن ذلك يعنى تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تشده من أهداف.

ثانياً: نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا أنه توجد نقاط التقاء بينهما وهي¹:

النقطة الأولى: وتتعلق بالقرض العام ان عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته وتعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدولة، وكل هذه الاعتبارات تحددها السياسة المالية اما شكل القرض، أي شكل سنداته من حيث الأجل القصير أم الطويل، وسعر الفائدة فتتعلق بالسياسة النقدية.

النقطة الثانية: فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابله وحجمه وطريقة سداده، فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية،

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس السيولة الفائضة للاقتصاد.

كما يمكن في نفس الوقت الاعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضيف فرص الائتمان المتاح للأفراد و المؤسسات عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقترضين هذا في حالة التضخم.

أما في حالة الانكماش فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق، كما تطالب النظرية الكينزية بإحداث عجز في ميزانية الدولة ويتم ذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي، كما يمكن في نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم.

¹ - بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص ص 44-45.

وفي هذه العلاقات ونقاط الالتقاء تدعو الضرورة الملحة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الاقتصادية، بحيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص وزارة المالية والاقتصاد، أما السياسة النقدية فهي من اختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الهدف المنشود للدولة تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين الهيئتين.

ويكون الاتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية، وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن التنسيق بين السياستين لا يفرض استخدام كافة أدوات كل سياسة بل أن الأمر متروك للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة .

ثالثا : إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

لا بد أن تكون عملية التنسيق مدعومة بعدة ترتيبات تساعد على نجاحها ومن أهمها¹:

- الحد من تدخل البنك المركزي لتمويل عمليات الحكومة لان التدخل المستمر له في هذه العمليات يولد نزاعا بينه وبين وزارة المالية حول آليات تمويل العجز الموازي وبالتالي يقلل من استقلاليته؛
- مادام التنسيق يشترط حضور السلطتين النقدية والمالية، إذن لا بد أن يكون هناك لجنة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي، وأيضا من وزارة المالية حيث يتقابل أعضاء هذه اللجنة بطرق منتظمة لمناقشة متطلبات الحكومة، وطريقة تمويل العجز الموازي والنسبة التي يمنحها البنك المركزي للحكومة في حالة عجز موازي، كما تقوم هذه اللجنة بوضع إجراءات للتطوير سوق رأس المال لأنه يعتبر من شروط التنفيذ؛
- إن هذه الإجراءات تتمثل في العملية، أما الميكانيزمات التي يمكن الاقتداء بها عند بحث كيفية مزج السياستين النقدية والمالية تتمثل في:

تكون الناتج: ويقصد به نوعية القطاعات التي ينمو فيها الناتج حيث أن هناك قطاعات تصبح ضحية للسياسة المطبقة، فالسياسة النقدية التضخمية يمكن أن تؤدي إلى تشجيع المضاربة على العقارات نتيجة التوسع في الإقراض، أما السياسة النقدية الانكماشية فإنها تقلص من قطاعات العمران والإسكان والمشروعات الرأسمالية المحلية.

¹ - رسول حميد، مرجع سابق ص ص 131-132.

علاقة سعر الفائدة بالأصول المالية: تؤثر الأدوات النقدية على سعر الفائدة وعلى قائمة المركز المالي للمشروعات وعلى ثروة جملة الأسهم والسندات إذ أنه في حالة ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسعار السندات والأصول المالية، يتضرر المستثمرون وتزداد خسارتهم فترتفع التكلفة الاجتماعية.

التفكيك المالي: يمكن أن تؤدي السياسة النقدية المقيدة إلى تفكك النظام المالي نتيجة ظهور أزمة سيولة، وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرص الأفراد الذين يرغبون في الادخار أو الذين يرغبون في الاستثمار وتحمل المخاطرة.

ميزان المدفوعات: يؤدي استخدام السياسة النقدية إلى تأثير على وضعية ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير على سعر الفائدة العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال، وبالتالي ميزان المدفوعات يعتبر من العناصر الضرورية التي يأخذها صانعو القرار عند مزج السياستين النقدية والمالية.

النمو: إن استخدام مزيج من السياستين النقدية التوسعية مع خفض سعر الفائدة وسياسة مالية انكماشية مع تقييد الاستهلاك عن طريق زيادة نسبة الضريبة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو في الأجل القصير أما الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية وسياسة مالية توسعية فان أثره يكون سلبيا على النمو، لأنه يشجع الاستهلاك على حساب الاستثمار.

يتضح مما سبق أنه يجب التدقيق جيدا في مزج الأدوات النقدية بالأدوات المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولا يجب اللجوء إلى سياسة مفرطة التوسع أو شديدة الانكماش لأنها قد تؤدي إلى اضطراب النظام المالي وارتفاع أسعار الفائدة.

رابعا: أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

تمثل السياسة النقدية والمالية أحد أهم الأدوات الأساسية الاقتصادية العامة للدولة وغالبا ما تحدد الدولة أهداف اقتصادية أساسية تمثل أهداف السياسة الاقتصادية العامة وتسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين وانطلاقا من هذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل سياسة على حدى، فان التنسيق الملائم بين أهداف ووسائل هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها¹.

¹ - ناظم محمد نوري مرجع سابق ، ص 429.

تتحلى أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في قدرته الفعالة على معالجة الاختلالات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لتعرف وجود تضخم في دولة ما نتيجة الطلب الكلي على العرض الكلي بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للمواد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج.

وفي هذه الحالة تقوم السياسة الاقتصادية العامة من خلال السياستين النقدية والمالية، باتخاذ إجراءات لتحقيق التوازن في العرض الكلي والطلب الكلي وتمثل هذه الإجراءات على سبيل الحال فيما يلي:

1- تقوم السلطات النقدية بتحقيق حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي تتطلب استخدام أدوات السياسة النقدية لتقليص حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك الى قطاعات الاقتصاد الوطني.

2- قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد لتخفيض حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي.

3- زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال رفع مقدار الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، وتخفيض حجم الإعانات الحكومية

ويتضح من الإجراءات السابقة أن الجانبين الأول والثاني يتصلان مباشرة بالسياسة النقدية أما الجانبين الثالث والرابع فيتصلان بالسياسة المالية، لذا لا بد من التكامل والتنسيق بين الإجراءات المذكورة للوصول إلى الهدف الأساسي التي تسعى إليه السياسة الاقتصادية العامة للدول ألا وهي الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب الكلي عليها.

خامسا: المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

من الصعب التفصيل بين السياستين النقدية والمالية، فان السياسة الاقتصادية هي التي تستعين بكل منهما، ويبدو أن السياسة النقدية أكثر فعالية خلال فترة الانعاش الاقتصادي مما هي في فترة الكساد الاقتصادي، أي بعبارة أخرى أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية من السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي.

ومن مزايا السياسة النقدية أنه يمكن تطبيقها وتغييرها بسرعة، أما السياسة المالية فتمتاز بأن تأثيراتها تكون عادة مباشرة، لأنها تعني بتحقيق أهداف محددة، وذلك بإتباع وسائل مباشرة سواء في زيادة معدلات الضرائب علا مجالات معينة، أو تخفيضها على مجالات أخرى، كما تكون تأثيرات السياسة المالية مباشرة بصورة أكبر على

مستوى الدخل من السياسة النقدية، إلا أن السياسة المالية تتسم بالتباطؤ الإلزامي الذي يكون عادة أطول من التباطؤ الزمني للسياسة النقدية.

والجدير بالذكر أن اللجوء إلى السياسة النقدية لوحدها قد لا تكون سياسة مجدية لتحقيق الاستخدام الكامل في فترات الركود الاقتصادي، وكذلك الحال بالنسبة للاعتماد الكلي على وسائل السياسة المالية فإنه قد لا تكون مجدية إذ لم ترافقها إجراءات مكملتها على صعيد السياسة النقدية والسياسة التجارية، وبعبارة أخرى لا بد أن تكون هذه السياسات مكملتها لبعضها البعض من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وأخيرا يجب التأكيد على حقيقة مهمة وهي انه من الصعب أن تتوقع دائما الكمال بالنسبة لأي سياسة اقتصادية، حيث أن أي سياسة يمكن اتخاذها لتحقيق أهداف معينة لا بد أن تكون على حساب حدوث بعض الإضرار في مجال آخر، ولاشك أن السياسة الاقتصادية الواعية هي تلك التي تحقق أقصى المنافع بأقل الأضرار الممكنة في ظل ظروف لا تتوفر فيها المعرفة الكاملة¹.

المطلب الثالث: علاقة استقلالية البنك المركزي بالأهداف النهائية للسياسة النقدية

لقد بحثت دراسات عدة عن العلاقة الموجوة بين استقلالية البنك المركزي وبين الأهداف التي تسعى السياسة النقدية للوصول إليها والتي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم الحكم من خلالها عن حالة اقتصاد أي بلد والمتمثلة في التضخم والنتاج المحلي الإجمالي والتي يتم عرضها على النحو التالي²:

استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية

يذكر Lindsey وهو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي federol reserve في مؤتمر "البنوك المركزية في أوروبا الشرقية والتجارب الحديثة في الاستقلالية" الذي عقد بشيكاغو في 1994/4/22 أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي تركز بشكل أساسي الى قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء

¹ - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص ص 233-234.

² - منصورى زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص ص 425-426.

الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والفترة الطويلة، وحيث أن الاقتصاديين كما اعتقد على اتفاق بشأن تفاصيل التفاعل بين التضخم والاقتصاد الحقيقي.

ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود، ولكن في الفترة الطويلة لا يوجد ذلك الارتباط ففي الواقع إن تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج غالبا ما تعني تضخم مرتفع ومزمن.

وينقسم استقرار الأسعار إلى استقرار داخلي واستقرار خارجي مع وجود علاقة تأثير قوية ومتبادلة بينهما، والسؤال الذي يطرح لماذا تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تعزيز تحكم البنك المركزي في استقرار الأسعار بمعنى تحقيق والإبقاء على معدل تضخم منخفض؟

ولتوضيح العلاقة المرجوة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم، والإجابة عن التساؤل فانه يتم ذلك من خلال نقطتين هما:

- تحليل أثر استقلالية البنك المركزي على المسببات الداخلية للتضخم (التعارض بين السياسة المالية والنقدية)
- تحليل أثر استقلالية البنك المركزي على المسببات الخارجية للتضخم (التغيرات في أسعار الصرف، التضخم الخارجي).

يتضح أثر استقلالية البنك المركزي على التضخم من خلال عرض انعكاسات استقلالية البنك المركزي على التعارض الذي ينشأ بين السياسة المالية والسياسة النقدية من جانب، والتعارض بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية من جانب آخر.

حيث ينشأ التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلا تضخميًا، وينشأ التعارض بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في حالة قيام الحكومة بتحديد أهداف لسعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقلالية أدوات سعر الصرف والمعروض النقدي.

إن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي، ولكن أيضا الإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة

القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة والتي قد يترتب عليها نتائج تضخمية، كذلك تسهم استقلالية البنك المركزي بفعالية في خلق توقعات ايجابية بهدف الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية وشفافية السياسة النقدية.

وعليه يمكن القول انه كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة كلما كانت معدلات التضخم منخفضة والعكس في حالة انخفاض درجة استقلالية البنك المركزي.

خلاصة :

تعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية للدولة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، كهدف استقرار الأسعار والتشغيل ويعتبر البنك المركزي المشرف على هذه السياسة، وفي سبيل بلوغ البنك المركزي لأهدافه النهائية يستعمل مجموعة من الأدوات والتي يؤثر بها على بعض المتغيرات والمؤشرات والتي تسمى بالأهداف الأولية و الوسيطة للسياسة النقدية.

وقد تنوعت أدوات السياسة النقدية بين أدوات مباشرة يؤثر بها البنك المركزي على سلوكيات البنوك والعرض النقدي، وأدوات غير مباشرة يؤثر بها البنك المركزي على السيولة والعرض النقدي بصفة غير مباشرة كأداة إعادة الخصم والسوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري، وعن كيفية انتقال أثر السياسة النقدية يستعمل قنوات لنقل هذا الأثر من بينها قناة سعر الفائدة.

وهناك جدل بين فعالية السياسة النقدية من قبل المفكرين الاقتصاديين، فكان الكلاسيك ينظر إلى السياسة النقدية على أنها الأداة الوحيدة لتحقيق الاستقرار إلى أن جاء الفكر الكنزى الذي يقلل من فعاليتها مقدما عليه السياسة المالية ، وناقش التحليل الكنزى حالات عديدة مثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، لإثبات فعالية السياسة النقدية من عدمها وهو مخالفهم فيه الفكر النقدي بزعمه فريد مان، إذ يرى أن السياسة النقدية أقوى من السياسة المالية ، حيث يفرض الواقع الاقتصادي ضرورة التنسيق بين هاتين السياستين للوصول إلى أفضل النتائج.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة حالة السياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل
استقلالية البنك المركزي على الأهداف الإنمائية
للسياسة النقدية 1990-2017

تمهيد

عملت الجزائر للحصول على تطوير قطاعها المصرفي وذلك منذ الاستقلال ، حيث بذلت مجهودات كبيرة لبلوغ ذلك، وذلك من خلال إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي.

ويتضح الإصلاح المصرفي في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 والذي يعتبر قفزة نوعية في تاريخ الجزائر المستقلة، رغم كل هذا إلا أنه تم القيام بعدة تعديلات عليه، ومن أهمها صدور الأمر 01/01 والأمر 11/03 والقانون 10/17 هذا بغية تحقيق استقلالية بنك الجزائر، وتحقيق الأهداف التي تسعى السياسة النقدية للوصول إليها والمتمثلة في استقرار الأسعار بالدرجة الأولى بتطبيق مجموعة من الأدوات أهمها معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري، بالإضافة إلى أهدافها تدرجت بين النمو ومعدلات البطالة ، وكل هذا من أجل الوصول إلى نظام مصرفي قادر على المنافسة والاستمرار وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر، قياسها وأهم التعديلات للفترة 1990-2017؛
- السياسة النقدية في الجزائر في ظل استقلالية بنك الجزائر؛
- فعالية السياسة النقدية في الجزائر .

المبحث الأول: الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر، قياسها وأهم التعديلات للفترة 1990-2017

مرّ الجهاز البنكي الجزائري بعدة إصلاحات بعد الاستقلال والتي مست مجملها وضعية بنك الجزائر واستقلاليتها، ومن أهمها قانون 12/86 والمتعلق بنظام البنوك والقروض والقانون 06/88 المتمم للقانون 12/86، ثم يليه بعد ذلك قانون النقد والقرض 10/90 وأهم تعديلاته المكملة له وبذلك منح استقلالية أوسع لبنك الجزائر وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث دراسة لبنك الجزائر قبل وبعد 10/90 والتعديلات التي طرأت عله واستقلاليتها في ظل هذا القانون.

المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري قبل وبعد 10/90.

قبل أن نستعرض حالة بنك الجزائر بعد قانون النقد والقرض 10/90 وأهم المبادئ والأهداف التي جاء بها هذا القانون سنحاول أن نعطي لمحة ولو بسيطة عن حالة المنظومة البنكية قبل 10/90 وكيف تم إنشاء منظومة بنكية بعد الاستقلال.

أولاً: البنك المركزي قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90

لقد عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى والتنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغيرات خاصة في بداية السبعينات وهذا من أجل مواكبة المستجدات.

1- لمحة حول الجهاز البنكي الجزائري قبل صدور قانون 10/90 : ورثت الجزائر بعد الاستقلال عن النظام الاستعماري جهازا مصرفيا قائم على أساس ليبرالي لا يخدم التطلعات الجديدة المتمثلة في بناء مجتمع يسير على طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد نتج عن خروج فرنسا من الجزائر تغيرات كبيرة على الجهاز المصرفي أهمها تغيرات سياسية واقتصادية.

ونتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً، الأمر الذي أدى بالسلطات إلى تحدي تلك

الصعوبات وبذل المزيد من الجهود من أجل استرجاع سيادتها المالية والنقدية¹.

¹-بوشرفة عبد الحميد، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2009-2010، ص 94.

وتعتبر الفترة ما بين 1962 و 1966 مهمة في حياة الجزائر المستقلة، فحتى تثبت سيادتها وعدم تبعيتها لفرنسا قامت بالمصادقة على تأسيس بنك الإصدار في ديسمبر 1992 إلى جانب تأسيس الخزينة العامة وإصدار الدينار كعملة وطنية¹.

2- نشأة البنك المركزي الجزائري: تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 144/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 31 ديسمبر 1962²، وقد ورثت فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشأت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسم على 6 آلاف سهم³.

ومن الناحية القانونية البنك المركزي الجزائري هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أسند إليه كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية وبذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي وعن معدل إعادة الخصم⁴.

ويرأس البنك المركزي محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية⁵.

ويقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك، ويتألف هذا المجلس من: المحافظ رئيس، رئيس المجلس، والمدير العام وعشرة إلى ثمانية عشر من كبار المسؤولين والمختصين في الشؤون النقدية والمالية⁶.

أ- البنك المركزي في ظل قانون النقد والقرض 12/86: ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ والقانون الكلاسيكية للنشاط البنكي⁷.

¹ - بودلال علي، سعيداني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، مداخلة ضمن الملتقى الأول "الإصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر" - المركز الجامعي جيجل ماي 2005، ص ص 5-6.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 28 ديسمبر 1962

³ - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1962، ص 49.

⁴ - المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

⁵ - المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي

⁶ - شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 47

⁷ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996، ص 138.

وقد جاء القانون البنكي 12/86 بعدة تغييرات على مستوى هياكل الجهاز المصرفي اذ فرق بين البنك المركزي وبين البنوك التجارية و المتخصصة كما تم إنشاء المخطط الوطني للقرض والذي يدخل ضمن المخطط الوطني للتنمية¹.

ومما جاء في هذا القانون أيضا تحديد مهام البنك المركزي والمتمثلة في:

- ✓ ممارسة حق الإصدار²؛
- ✓ مراقبة توزيع القرض على الاقتصاد الوطني لمساعدة الخزينة العمومية³؛
- ✓ تسيير أدوات السياسة النقدية بواسطة تحديد سقف إعادة الخصم ومعدل إعادة الخصم للبنوك التجارية
- ✓ تسيير المديونية الخارجية⁴.

ب- البنك المركزي في ظل استقلالية المؤسسات 06/88: نظرا للنقائص والعيوب المتعلقة بقانون سنة 1986، اتضح أنه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988 والذي تم تعديله بالقانون 06/88* المؤرخ في 1988/01/12 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية⁵.

كما كلف هذا القانون أيضا البنك المركزي بتطبيق أدوات السياسة النقدية، بما فيها تحديد الشروط المصرفية وتحديد سقف الخصم⁶.

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006، ص 148.

² - المادة 02 من قانون 86-12 الصادر في 1986/08/19.

³ - المادة 15 من القانون السابق.

⁴ - المادة 17 من القانون السابق.

* القانون رقم 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86 الجريدة الرسمية العدد 02 الصادر في 1988/01/13.

⁵ - كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص 341.

⁶ - المادة 03 من القانون 06/88، المؤرخ في 12 جانفي 1988.

وكما وضح أيضا حد لتدخل الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لم تصبح المؤسسات العمومية الخاضعة لإلزامية التوطين الإجباري الوحيدة لدى البنوك¹.

ثانيا: بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانينات إلى أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14/04/1990 وهو تاريخ صدور قانون النقد والقرض 10/90 .

1-لمحة حول قانون النقد والقرض 10/90: يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 فقد حل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم بها عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصور التي سوف يكون عليها النظام المصرفي في المستقبل، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها سنتطرق لها².

1-مبادئ قانون النقد والقرض:

يقوم قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/01/1990 على نص تشريعي للإصلاحات الاقتصادية، كما أنه من بين القوانين الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، كما أن هذا القانون يقوم على مجموعة من المبادئ³:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة

¹ - سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر وأفاق مستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، يوما 6-7 جوان 2005، ص10.

² - كمال زيتوني، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2016، ص6.

³ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، صص 196-197.

التخطيط، ولكن هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقروض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسليم السياسة النقدية ؛
- ✓ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛

- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الاقتصاد؛
- ✓ خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط تميزه على حسب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: اعتمد قانون النقد والقروض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة

النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استقلالية البنك المركزي عن الدور للخزينة ؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ج - الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: كما أن الخزينة في النظام كانت تلعب الدور الأساسي في

تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات وخلق هذا الأمر غموضا كثيرة على مستوى نظام التمويل، وتغطي قانون النقد والقروض لهذه المشكلة حيث أبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة.

وابتداء من هذا أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ويسمح الفصل

بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- ✓ تناقص التزامات الخزينة في تمويل؛
- ✓ استعادة البنك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- ✓ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يركز أساسها على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع¹.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية مشتقة على عدة مستويات، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، ولكن بعد مجيء قانون النقد والقرض الغي هذا التعداد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة تمثل في مجلس النقد والقرض، وجعلت هذه السلطة وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد، ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية².

هـ- وضع نظام بنكي على مستويين: ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه، وألغى الأحكام الواردة في قانون أوت 1986 وجانفي 1988 اللذان كانا يمثلان قانونا مرحلة معينة، وباعتبار القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة البنكية ويضبط قواعد العمل البنكي واليات عمله سوف تتم في إطار أحكامه³.

¹- مرجع سابق، ص 198.

²- بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود- بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2005-2006، ص ص 21-22.

³- طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 199.

2- أهداف قانون النقد والقرض:

يهدف قانون النقد والقرض 10/90 إلى تحقيق ما يلي¹:

- ✓ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي ذلك لأن هذا الأخير قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب؛
- ✓ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ✓ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة مخصصة لفائدة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي؛
- ✓ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- ✓ ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- ✓ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان النقد والقرض؛
- ✓ حماية الودائع؛
- ✓ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيرفة؛
- ✓ ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية؛
- ✓ إدخال منتجات مالية جديدة.

2- بنك الجزائر والهيئات المسيرة له وفق قانون النقد والقرض

أ- بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10/90: عرفت المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 بنك الجزائر بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"²، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل

¹ - بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، الجزائر، 2008-2009، ص 31.

² - المادة 11 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990.

ب- مع غيره باسم بنك الجزائر، ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقته مع الغير¹.

ورأس ماله مكتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون من المادة 14² كما أتيحت له القدرة على فتح فروع و مراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك³.

يمثل بنك الجزائر قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية، ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية⁴.

ت- الهيئات المسيرة لقانون النقد والقرض 10/90

❖ **المحافظ ونوابه:** يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ويعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات ولا تجدد مدة ولا يتهم إلا مرة واحدة ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح⁵.

يقوم المحافظ بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأجنبية والهيئات المالية الدولية، وينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامه ويمكن أن تستشير الحكومة في المسائل التي تخص النقد مباشرة، أو التي قد تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها⁶.

❖ **مجلس النقد والقرض:** هو مجلس وطني له وظيفة تسيير بنك الجزائر عوض المجلس الوطني للقرض ويتشكل من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول كما يعين ثلاث مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة كما يؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين.

¹ -المادة 13 من القانون السابق.

² -المادة 14 من القانون السابق.

³ - المادة 16 من قانون السابق.

⁴ - بطاهر علي، النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص42.

⁵ - بلوافي محمد، مرجع سابق، ص18.

⁶ - بطاهر علي، مرجع سابق، ص47.

وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر: فبصفته مجلس إدارة البنك يتمتع بأوسع الصلاحيات ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون ويجوز له أن يحدد من بين أعضائه لجانا استشارية ويجدد صلاحياتها وقواعدها ويمكن استشارة أي مؤسسة أو أي شخص.

وظيفة السلطة النقدية في البلاد: باعتباره سلطة نقدية فانه يسن القوانين البنكية والمالية المرتبطة بإصداره النقود وتغطيتها وشروط عمليات بنك الجزائر، كما يحدد شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها، كما يحدد قواعد الحذر وتسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن وتنظيم سوق الصرف ومراقبته، بالإضافة إلى مهام أخرى حددت في المادتين 44 و 45 من قانون النقد والقرض¹.

وتتمثل صلاحيات بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض في ما يلي²:

- ✓ ينظم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة ويسهر على حسن أداء التعهدات المالية اتجاه الخارج والاستقرار الداخلي والخارجي ؛
- ✓ تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية.
- ✓ يحيط الحكومة علما بكل عامل شأنه أن يؤثر على استقرار النقد؛
- ✓ تمثيل الحكومة في المؤسسات والمؤتمرات الدولية؛
- ✓ المشاركة في المفاوضات الرامية إلى عقد اتفاقيات دولية تتعلق بالدفع والصرف والمقاصة، وهو مكلف بتنفيذ كل اتفاق تقني حول التنفيذ العملي المتعلق بها.

¹ - محفوظ لعشيب، القانون المصرفي، الطبعة الحديثة للفنون المطبعية الجزائرية، 2001، ص35.

² - المواد 55، 56، 57، من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض .

المطلب الثاني : استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون 10/90 وأهم التعديلات التي طرأت عليه

تعتبر استقلالية بنك الجزائر من أهم ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90، وعليه سيتم في هذا المطلب دراسة استقلالية بنك الجزائر في ظل هذا القانون، ومختلف التعديلات التي دخلت عليه مست استقلالية بنك الجزائر و المتمثلة في الأمر 01/01 والأمر 11/03 والقانون 10/17

أولا : استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10/90

حتى نستطيع تقييم استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10/90، علينا أن نعتمد على مجموعة من المعايير التي تستخدم في قياس استقلالية البنوك المركزية وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 3 : معايير استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض

المعايير	ما يتضمنه عليه القانون في الجزائر
-مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنوك المركزية و أعضاء مجلس إدارتها وكذلك مدة عهدهم.	يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، و يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، تتم إقالة المحافظ و نواب المحافظ في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية "
-مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع التنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة.	"تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية" أي أن الحكومة تستشير البنك الجزائر في كل قرار تتخذه يتعلق بالسياسة النقدية.
-المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار، و قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى	"تمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليهما بإتماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد"

<p>حيث حدد قانون النقد والقرض 10/90 في المادة 55 مجموعة من الأهداف لبنك الجزائر تتمثل في :</p> <ul style="list-style-type: none">● نمو اقتصادي منتظم● إنماء الطاقات الإنتاجية <p>الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد</p>	
<p>"يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس أن يدخل في سوق النقد، و أن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في اقل من ستة أشهر، و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المحلية "</p> <p>"يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم ذلك على أساس تعاقدية و في حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية "</p>	<p>-مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، ومدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة و الهيئات والمؤسسات.</p>

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المواد 22، 56، 55، 75، 78 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن قانون النقد والقرض قد منح بنك الجزائر استقلالية أكبر مقارنة بالوضع السابق قبل صدور القانون، حيث كان خاضعا للحكومة، وكانت الخزينة تمول آليا دون أي شروط أو

قيود

ثانيا: استقلالية بنك الجزائر في ظل مختلف التعديلات

تمثلت أهم التعديلات التي مست استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد و القرض و 10/90 في كل من

الأمر 01/01 و 11/03 والقانون 10/17

أ- استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 01/01

صدر الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ليعدل و يتمم القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 فيفري

1990 وقد تضمن مجموعة من التعديلات أهمها ما يلي¹:

- - المادة 02 من الأمر 01/01 تتضمن تعديل للمادة 19 من قانون النقد والقرض وذلك كما يلي:

"يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان"

حيث تم بموجب المادة 02 تعويض مجلس النقد و القرض في قانون النقد والقرض بمجلس الإدارة، فبعدما كان مجلس النقد والقرض يقوم بوظيفتين وظيفتين ووظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، ووظيفته كسلطة نقدية تم الفصل في هذا الأمر بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

- - المادة 03 من الأمر 01/01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 23 من قانون النقد

والقرض وذلك كما يلي:

"لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي، و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، لا يمكن للمحافظ ونواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما كان أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي"

- - المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض والتي تنص على ما

يلي:

¹- الأمر 01/01 المؤرخ في 28/02/2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90 .

"يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويعين لكل من نواب المحافظ لمدة 05 سنوات، يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة يتم إقالة المحافظ ونواب المحافظ في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، لا يخضع المحافظ و نوابه لقواعد الوظيفة العمومية"

وعليه وبموجب الأمر 01/01 تم إلغاء المادة التي تنص على تعيين المحافظ ونوابه وأسباب إقالتهم، وهذا سوف يؤدي إلى تراجع درجة استقلالية بنك الجزائر مقارنة بقانون النقد والقرض .

2- استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 11/03

أصدرت السلطات الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض و المؤرخ في 26/08/2003، حيث لاحظت الضعف الذي لازم الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة (بنك خليفة والبنك الصناعي التجاري) والتي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد و القرض من اجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة المالية، فمنح ذلك الأمر تدخل حكومي جذري في هيكل البنك المركزي مما أدى هذا التعديل إلى¹:

أ- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر المكلف بتسيير البنك المركزي و مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وذلك حسب المادة 19

"يدير بنك الجزائر مجلس إدارة....."

ب- عدم الإشارة إلى مدة عهدة المحافظ ونوابه وذلك حسب المادة 13 "يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية"، حيث أن هذا يعتبر جانب من الجوانب التي تؤدي إلى تخفيض درجة استقلالية بنك الجزائر

ج- احتوى هذا الأمر على تحديد الجهة التي تتولى صياغة السياسة النقدية وذلك في المادة 62 "...تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما

- أما فيما يخص الأمر 04/10 لم يتم التطرق له لأنه لم يحدث أي تغيير في استقلالية بنك لذا تم الاستغناء عنه.

¹ - الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض .

يتصل بتطور الجاميع النقدية والقروضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الرقابة في سوق النقد ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاحتلال " والتي تعد من بين صلاحيات مجلس النقد والقرض، وهذا ما يزيد من درجة استقلالية بنك الجزائر

د- بالنسبة لأهداف البنك المركزي : فقد تم تعديل المادة 55 من قانون النقد والقرض بموجب المادة 35 من الأمر 11/03 وذلك كالتالي :

"تتمثل مهمة البنك الجزائر في ميادين النقد و القرض والصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد . "وتتمثل أهداف البنك المركزي من خلال هذه المادة في :

- نمو اقتصادي سريع ؛
- استقرار الأسعار ؛
- استقرار أسعار الصرف .

حيث تم إلغاء هدف التشغيل الذي كان في المادة 55 من القانون 10/90 الذي يتعارض مع هدف استقرار الأسعار، مما يزيد من درجة استقلالية بنك الجزائر .

من خلال الأمر 11/03 يتبين وجود استقلالية البنك الجزائر بالرغم من وجود بعض الجوانب التي تؤثر على هذه الاستقلالية وتجعلها تتراجع .

3- استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 10/17

جاء القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 ليعدل ويتمم الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وقد تضمن هذا القانون تعديل واحد تمثل فيما يلي¹:

المادة 45 مكرر للقانون المتعلق بالنقد و القرض 10/17 تعدل المادة 45 من الأمر 11/03 فبموجب هذه المادة "يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر ، وذلك بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار "

¹- المادة 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر المعدل ويتمم للأمر 11/03.

من خلال هذه المادة يرخص القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية وخلال فترة لا تتعدى خمس سنوات القيام بالشراء المباشر للسندات التي تصدرها الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة و تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمارات بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي .

هذا ما لم يتم السماح به في الأمر 11/03 وذلك من خلال المادة 45 والتي تنص على¹ " يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخضم أو لمنح التسيقات ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات".

المطلب الثالث: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر من 10/90 إلى 10/17.

سنحاول من خلال هذا المبحث قياس درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر في ظل مختلف التشريعات باستعمال نموذج كوك يرمان "Cukierman" باعتباره الطريقة الأكثر وضوحا وسهولة.

أولا: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10/90

تقاس الاستقلالية القانونية لهذه الهيئة على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين وذلك كما يلي:

1- المحافظ: الوزن النسبي (0.2)

أ- فترة توظيف المحافظ: حسب المادة 22 من قانون النقد 10/90 يعين محافظ بنك الجزائر لمدة ست سنوات أي أن مدة توظيف المحافظ تدرج ضمن 06 إلى 08 سنوات، وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.75

ب- تعيين المحافظ: حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 10/90 يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية أي أن جهة تعيين المحافظ تدرج ضمن عضو أو عضوان من مجلس الوزراء وبالتالي درجة الترتيب هي:

0.00

¹ - المادة 45 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 .

ج- الرفض أو الطرد للمحافظ: حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90 تتم إقالة المحافظ في حالة العجز الصحي المثبت قانوناً أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، أي أن طرد المحافظ يدرج ضمن أسباب لا تتعلق بالسياسة وبالتالي درجة الترتيب: **0.83**

د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة؟: حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 10/90 لا يمكن للمحافظ ممارسة أي نشاط أو مهنة أخرى أو تولي أي منصب خلال مدة ولايته ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي، أي أن المحافظ لا يتقلد وظائف أخرى في الحكومة وبالتالي درجة الترتيب هي: **1.00**

ويمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما سبق وتطرقتنا إلى علاقتها في الجانب النظري كما يلي:

$$\text{درجة الاستقلالية} = (1.00+0.83+0.00+0.75) / 4 = 0.645 \times 0.2 = 0.129 \text{ (الوزن)}$$

وبنفس الطريقة نحسب درجة الاستقلالية بالنسبة لكل معيار (صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، حدود الإقراض الحكومي) ثم نضربها في أوزانها لنحصل على درجة الاستقلالية الكلية للمعيار.

2- صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي (0.15)

أ- الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية: حسب المادة 56 من قانون النقد والقرض 10/90 فإن البنك المركزي يحيط الحكومة علماً بكل عامل من شأنه أن يؤثر على استقرار النقد، أي أن البنك يوصي الحكومة فقط وبالتالي درجة الترتيب هي: **0.33**

ب- الكلمة الأخيرة في حل التعارض (التنازع): حسب المادة 46 من قانون النقد والقرض 10/90 يكون القرار الذي يتخذه مجلس إدارة بنك الجزائر في حالة الاختلاف مع الحكومة نافذاً أي أن الكلمة الأخيرة في حل التعارض يدرج ضمن البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع وبالتالي درجة الترتيب هي: **1.00**

ج- دور البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة للدولة: ليس هناك مادة في القانون 10/90 المتعلقة بالنقد والقرض تنص على ذلك وبالتالي درجة الترتيب هي: **0.00**

ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

$$\text{درجة الاستقلالية} = 3 / (0.00 + 1.00 + 0.33) = 0.4433 = 0.15 \times 0.0665$$

3: أهداف البنك المركزي: الوزن النسبي (0.15)

تنص المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 على أن أهداف بنك الجزائر هي النمو المنتظم للاقتصاد وإتمام جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وبالتالي فأهداف بنك الجزائر تتمثل في استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتعارض معه كهدف التشغيل الكامل مثلا وبذلك يمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.4

$$\text{ومنه درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاوله بلوغها} = 0.40 \times 0.15 = 0.06$$

4- حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي (0.5)

أ- إقراض غير توريقي "الوزن النسبي 0.15": لم يمنع قانون النقد والقرض 10/90 تمويل بنك الجزائر للعجز الحكومي لكن بشروط حيث تنص المادة 78 من قانون النقد والقرض على أنه يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوم وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، أي أن الإقراض غير التوريقي يدرج ضمن مسموح بحدود مرنة ومنه درجة الترتيب هي: 0.33

ب- إقراض توريقي "الوزن النسبي 0.1": حسب المادتين 76 و77 من قانون النقد والقرض يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل في سوق النقد لشراء وبيع سندات عامة، ولكن لا يجب أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، أي أن الإقراض التوريقي يدرج ضمن مسموح بحدود صارمة ومنه درجة الترتيب هي: 0.67

ج- شروط الإقراض "الوزن النسبي (0.1)": تنص المادة 78 أن شروط الإقراض المتضمنة لتاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة والكمية متفق عليها بين البنك المركزي والخزينة أي تدرج ضمن متفق عليها بين البنك والسلطة التنفيذية وبذلك يمنح له درجة الترتيب: 0.33

د- المقترضون المحتملون من البنك "الوزن النسبي 0.05" حسب المواد 73، 74، 78 من قانون النقد والقرض يتمثل المقترضون المحتملون من بنك الجزائر في الخزينة والمؤسسات المالية والبنوك أي يدرج ضمن جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.33

هـ - حدود إقراض البنك "الوزن النسبي 0.025": حسب المادتين 77 و78 من قانون النقد والقرض 10/90 ترتبط حدود الإقراض بنسبة من مداخل الحكومة وبذلك تدرج ضمن نسبة من إيرادات الحكومة وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.33

و- استحقاق القروض "الوزن النسبي 0.025": حسب المادتين 73 و78 من قانون النقد والقرض يتحدد استحقاق القروض على الأكثر لمدة سنة، وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.67

ز - أسعار الفائدة على القروض "الوزن النسبي 0.025": ليس هناك مادة في قانون النقد والقرض 10/90 تنص على ذلك أي تدرج ضمن سعر فائدة غير مذكور وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.25

ح- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية "الوزن النسبي 0.025": حسب المادة 76 ممنوع أن يقوم البنك المركزي بالشراء والبيع في السوق الأولية لصالح الخزينة وبالتالي درجة الترتيب هي: 1.00

$$درجة الاستقلالية لحدود الإقراض الحكومي = (0.15 \times 0.33) + (0.1 \times 0.67) + (0.1 \times 0.33)$$

$$(0.025 \times 1.00) + (0.025 \times 0.25) + (0.025 \times 0.67) + (0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33)$$

$$= 0.22225$$

وفيما يلي جدول يلخص لنا درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض 10/90:

الجدول رقم 4 : قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض 10/90

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
1-المحافظ	أ-فترة التوظيف	0.2	0.75
	ب-تعيين المحافظ		0.00
	ج-الرفض أو الطرد		0.83
	د-هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1.00
درجة استقلالية المعيار الأول = $4 / (1.00+0.83+0.00+0.75) = 0.645 \times 0.2$ (الوزن)			
2-صياغة السياسة النقدية	أ-من يصوغ السياسة النقدية؟	0.15	0.33
	ب-من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض؟		1.00
	ج-دور البنك في عملية إعداد الموازنة		0.00
درجة استقلالية المعيار الثاني = $3 / (0.00+1.00+0.33) = 0.4433 \times 0.15$ (الوزن)			
3-أهداف البنك المركزي	الهدف الرئيسي أو الوحيد للبنك المركزي في حالة تعارض الأهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار	0.15	0.40
	درجة استقلالية المعيار الثالث = 0.15×0.40 (الوزن)		
4-حدود إقراض الحكومة لتمويل العجز	أ-التسليف حدود الإقراض غير المورق	0.5	0.33
	ب-إقراض توريقي		0.67
	ج-شروط الإقراض		0.33
	د-المقترضون المحتملون من البنك		0.33
	هـ-حدود إقراض البنك		0.33
	و-استحقاق القروض		0.67
	ز-أسعار الفائدة على القروض		0.25
	ح-البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية		1.00

0.22225	درجة استقلالية المعيار الرابع = $+(0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.67) + (0.15 \times 0.33)$ $(0.025 \times 1.00) + (0.025 \times 0.25) + (0.025 \times 0.67)$	
0.47775	01	درجة الاستقلالية الكلية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المعايير السابقة

ومنه فدرجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10/90 هي **47.77%**

ثانيا: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 01/01

يتضمن الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90 بعض التعديلات للمواد التي تضمنها قانون 10/90، بالإضافة الى إلغاء بعض المواد وهذا ختما سوف يؤثر على درجة استقلالية بنك الجزائر.

1- المحافظ: الوزن النسبي (0.2)

أ- فترة التوظيف: حسب المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي أحكام المادة 22 من القانون 10/90، حيث كانت المادة 22 تنص على أن المحافظ يعين لمدة ست سنوات، وبالتالي أصبح الأمر 01/01 لا يتضمن مدة تعيين المحافظ وعليه تعطى لهذا العنصر درجة الترتيب: **00**

ب- تعيين المحافظ: حسب المادة 10 من الأمر 01/01 يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية، وبالتالي درجة الترتيب: **0.00**

ج- الرفض أو الطرد للمحافظ: حسب المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي المادة 22 من القانون 10/90 والتي تتضمن أيضا شروط إقالة المحافظ، وعليه درجة الترتيب: **0.00**

د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة؟: حسب المادة 03 من الأمر 01/01 المعدلة لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 10/90 كما يلي:

"لا تخضع وظائف المحافظ نوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتناهي مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهمة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي" وبالتالي لا يمكن للمحافظ ممارسة أي نشاط أو مهنة أخرى في الحكومة و بهذا تمنح له درجة الترتيب **01**.

$$\text{ومنه درجة الاستقلالية} = 4 / (1.00 + 0.00 + 0.00 + 0.00) = 0.2 \times 0.25 = 0.05$$

أما المعايير الثلاثة الأخيرة والمتمثلة في كل من صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، وحدود الإقراض الحكومي. فلم يطرأ عليها أي تعديل في الأمر **01/01** وبالتالي يتم أخذ نفس درجات الترتيب المعتمدة في قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض **10/90**.

وفيما يلي جدول يلخص درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر **01/01** المتعلق بالنقد والقرض:

الجدول رقم 5 : قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	أ- فترة التوظيف	0.2	0.00
	ب- تعيين المحافظ		0.00
	ج- الرفض أو الطرد		0.00
	د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1.00
	درجة استقلالية المعيار الأول = $4 / (1.00 + 0.00 + 0.00 + 0.00)$ $= 0.2 \times 0.25$ (الوزن)		0.05
2- صياغة السياسة النقدية	أ- من يصوغ السياسة النقدية؟	0.15	0.33
	ب- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض؟		1.00
	ج- دور البنك في عملية إعداد الموازنة		0.00

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية

للسياسة النقدية 1990-2017

0.0665	درجة استقلالية المعيار الثاني = $3/(0.00+1.00+0.33)$ $0.15 \times 0.4433 =$ (الوزن)	
0.40	0.15	3- أهداف البنك المركزي الهدف الرئيسي أو الوحيد للبنك المركزي في حالة تعارض الأهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار
0.06	درجة استقلالية المعيار الثالث = 0.15×0.40 (الوزن)	
0.33	0.5	4- حدود إقراض الحكومة لتمويل العجز
0.67		أ- التسليف حدود الإقراض غير المورق
0.33		ب- إقراض توريقي
0.33		ج- شروط الإقراض
0.33		د- المقترضون المحتملون من البنك
0.33		هـ- حدود إقراض البنك
0.67		و- استحقاق القروض
0.25		ز- أسعار الفائدة على القروض
1.00	ح- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية	
درجة استقلالية المعيار الرابع = $(0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.67) + (0.15 \times 0.33)$ $(0.025 \times 1.00) + (0.025 \times 0.25) + (0.025 \times 0.67)$		
0.3989	01	درجة الاستقلالية الكلية

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المعايير السابقة

ومنه نستنتج أن درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للامر 01/01 المتعلق بالنقد والقرض هي **39.89%**

ثالثا: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للامر 11/03 والقانون 10/17

1: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للامر 11/03

يتضمن الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض مجموعة من التعديلات والإصلاحات التي تمس استقلالية بنك

الجزائر سنحاول التعرف عليها فيما يلي:

أ - المحافظ: الوزن النسبي (0.2)

* فترة التوظيف: ليس هناك مادة في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض تنص على ذلك، وبالتالي درجة الترتيب: 0.00

* تعيين المحافظ: حسب المادة 13 من الأمر 11/03 يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية أي أن جهة تعيين المحافظ تدرج ضمن عضو أو عضوان من مجلس الوزراء، وبالتالي يمنح درجة الترتيب: 0.00

* الرفض أو الطرد للمحافظ: حسب المادة 15 من الأمر 11/03 يتم إقالة المحافظ في حالة ارتكاب خطأ فادح أي أن طرد المحافظ يدرج ضمن أسباب لا تتعلق بالسياسة، وبالتالي درجة الترتيب: 0.83

* هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة؟: حسب المادة 14 من الأمر 11/03 لا يمكن للمحافظ ممارسة أي نشاط أو مهنة أخرى في الحكومة، وبالتالي درجة الترتيب: 1.00

ومنه درجة الاستقلالية = $4 / (1.00 + 0.83 + 0.00 + 0.00) = 0.2 \times 0.4575 = 0.0915$

ب - صياغة السياسة النقدية: "الوزن النسبي 0.15"

* الجهة الموكلة لها صياغة السياسة النقدية: حسب المادة 62 من الأمر 11/03 فإن تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها تعتبر من صلاحيات مجلس النقد والقرض، وبالتالي فبنك الجزائر هو الذي حول بصياغة السياسة النقدية أي أن صياغة السياسة النقدية تدرج ضمن البنك فقط، وبذلك تمنح درجة الترتيب: 1.00

* من له الكلمة الأخيرة في حل النزاع: حسب المادة 63 من الأمر 11/03 يكون القرار الذي يتخذه مجلس إدارة بنك الجزائر في حال النزاع مع الحكومة نافذاً أي أن الكلمة الأخيرة في حل النزاع تدرج ضمن البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع، وبالتالي درجة الترتيب: 1.00

* دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة: ليس هناك مادة في الأمر 11/03 تنص على ذلك وبالتالي درجة الترتيب: 0.00

ومنه درجة الاستقلالية = $0.0999 = 0.15 \times 0.6666 = 3 / (0.00 + 1.00 + 1.00)$

ج- أهداف البنك المركزي: "الوزن النسبي 0.15"

حسب المادة 35 من الأمر 11/03 فإن أهداف بنك الجزائر تتمثل في النمو السريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، أي أن أهداف بنك الجزائر تتمثل في تشجيع نمو الاقتصاد واستقرار الأسعار (المحلية) وأسعار الصرف، ولم يذكر هدف التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية ضمن هذه الأهداف أي أن أهداف البنك تدرج ضمن استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متناغمة وبذلك تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: **0.6**

وبالتالي درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها = $0.09 = 0.15 \times 0.6$

د- حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي (0.5)

* حدود الإقراض غير التوريقي "الوزن النسبي 0.15": حسب المادة 46 من الأمر 11/03، فالإقراض غير التوريقي مسموح بحدود مكيفة أو مرنة، وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: **0.33**

* الإقراض التوريقي "الوزن النسبي 0.1": حسب المادة 45 من الأمر 11/03، فالإقراض التوريقي مسموح به لبنك الجزائر مع حدود مرنة أيضا، وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: **0.33**

* شروط الإقراض "الوزن النسبي 0.1": تنص المادة 46 من الأمر 11/03 أن شروط الإقراض المتضمنة لتاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة متفق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية أي تدرج ضمن متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: **0.33**

* المقترضون المحتملون من البنك "الوزن النسبي 0.05": تنص المادتين 43 و46 على أن المقترضون المحتملون هم الخزينة والبنوك أي يدرج ضمن جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة، وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: **0.33**

* **حدود إقراض البنك المركزي "الوزن النسبي 0.025"**: تنص المادة 46 من الأمر 11/03 أن حدود الإقراض

ترتبط بنسبة من مداخيل الحكومة وبذلك تدرج ضمن نسبة من إيرادات الحكومة ويمنح له درجة الترتيب: 0.33

* **استحقاق القروض "الوزن النسبي (0.025)"**: حسب المادتين 43 و46 من الأمر 11/03 فإن استحقاق

القروض التي يمنحها بنك الجزائر يكون على الأكثر لمدة سنة، ومنه تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.67

* **أسعار الفائدة على القروض "الوزن النسبي 0.025"**: تنص المادة 49 من الأمر 11/03 على أن أسعار فائدة

بنك الجزائر لا يجب أن تتجاوز بعض السقوف (1%) لذلك تعطى لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.5

* **البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية "الوزن النسبي 0.025"**:

حسب المادة 45 من الأمر 11/03 فإن البنك المركزي ممنوع من شراء وبيع أوراق مالية للحكومة في السوق

الأولية ، وبذلك تمنح له درجة الترتيب: 1.00

ومنه درجة الاستقلالية وفقا لهذا المعيار

$$\times 0.67) + (0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.15 \times 0.33) =$$

$$0.1945 = (0.025 \times 1.00) + (0.025 \times 0.50) + (0.025$$

وفيما يلي جدول يلخص درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض

الجدول رقم 6 : قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
1-المحافظ	أ-فترة التوظيف	0.2	0.00
	ب-تعيين المحافظ		0.00
	ج-الرفض أو الطرد		0.83
	د-هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1.00
	درجة استقلالية المعيار الأول = $4 / (1.00 + 0.83 + 0.00 + 0.00)$		0.0915
	= 0.2×0.4575 (الوزن)		

1.00	0.15	أ- من يصوغ السياسة النقدية؟ ب- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض؟ ج- دور البنك في عملية إعداد الموازنة	2- صياغة السياسة النقدية
1.00			
0.00			
0.0999	درجة استقلالية المعيار الثاني = $3/(0.00+1.00+1.00)$ = 0.15×0.6666 (الوزن)		
0.60	0.15	الهدف الرئيسي أو الوحيد للبنك المركزي في حالة تعارض الأهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار	3- أهداف البنك المركزي
0.09			
0.33	0.5	أ- التسليف حدود الإقراض غير المورق ب- إقراض توريقي ج- شروط الإقراض د- المقترضون المحتملون من البنك هـ- حدود إقراض البنك و- استحقاق القروض ز- أسعار الفائدة على القروض ح- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية	4- حدود إقراض الحكومة لتمويل العجز
0.33			
0.33			
0.33			
0.33			
0.67			
0.50			
1.00			
0.1945	درجة استقلالية المعيار الرابع = $(0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.15 \times 0.33)$ $(0.025 \times 1.00) + (0.025 \times 0.50) + (0.025 \times 0.67) +$		
0.4759	01	درجة الاستقلالية الكلية	

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المعايير السابقة

ومنه درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفقا للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقروض هي **47.59%**

2: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 10/17

جاء القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 متمما للأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد تضمن هذا القانون تعديلا واحدا يمس استقلالية بنك الجزائر في معيار حدود الإقراض الحكومي لتمويل العجز والمتمثل في إمكانية قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية وذلك من خلال المادة الأولى المتممة للأمر 11/03 بمادة 45 مكرر و التي تنص على ما يلي: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة ".

ولهذا سوف نتطرق لقياس الاستقلالية وفقا للمعيار الأخير أما المعايير الثلاثة الأولى (المحافظ، صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي) فلم يطرأ عليها أي تعديل في القانون 10/17 وبالتالي يتم أخذ نفس درجات الترتيب المعتمدة في قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03.

أ- حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي (0.5)

* حدود الإقراض غير التوريقي "الوزن النسبي 0.15": حسب المادة 46 من الأمر 11/03، فالإقراض غير التوريقي مسموح بحدود مكيّفة أو مرنة، وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.33

* الإقراض التوريقي "الوزن النسبي 0.1": حسب المادة 45 من الأمر 11/03، فالإقراض التوريقي مسموح به لبنك الجزائر مع حدود مرنة أيضا، وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.33

*- شروط الإقراض "الوزن النسبي 0.1": تنص المادة 46 من الأمر 11/03 أن شروط الإقراض المتضمنة لتاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة متفق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية أي تدرج ضمن متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.33

* المقترضون المحتملون من البنك "الوزن النسبي (0.05)": تنص المادتين 43 و 46 على أن المقترضون المحتملون هم الخزينة والبنوك أي يدرج ضمن جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة، وبهذا تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.33

* **حدود إقراض البنك المركزي "الوزن النسبي 0.025"**: تنص المادة 46 من الأمر 11/03 أن حدود الإقراض

ترتبط بنسبة من مداخيل الحكومة وبذلك تدرج ضمن نسبة من إيرادات الحكومة ويمنح له درجة الترتيب: 0.33

* **استحقاق القروض "الوزن النسبي (0.025)"**: حسب المادتين 43 و46 من الأمر 11/03 فان استحقاق

القروض التي يمنحها بنك الجزائر يكون على الأكثر لمدة سنة، ومنه تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.67

* **أسعار الفائدة على القروض "الوزن النسبي (0.025)"**: تنص المادة 49 من الأمر 11/03 على أن أسعار

فائدة بنك الجزائر لا يجب أن تتجاوز بعض السقوف لذلك تعطى لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.5

* **البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية "الوزن النسبي 0.025"**:

حسب المادة 45 مكرر من القانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض فإن البنك المركزي غير ممنوع من شراء وبيع

أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية لصالح الخزينة، وبذلك تمنح لهذا العنصر درجة الترتيب: 0.00

ومنه درجة الاستقلالية وفقا لهذا المعيار

$$= (0.15 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33) + (0.025 \times 0.33) + (0.67 \times 0.00) =$$

$$0.1645 = (0.025 \times 0.50) + (0.025 \times 0.00) + (0.025 \times 0.00)$$

وفيما يلي جدول يلخص درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض

الجدول رقم 7 : قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	أ- فترة التوظيف	0.2	0.00
	ب- تعيين المحافظ		0.00
	ج- الرفض أو الطرد		0.83
	د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1.00
	درجة استقلالية المعيار الأول = $4 / (1.00 + 0.83 + 0.00 + 0.00) =$		0.0915
	$(0.2 \times 0.4575) =$		

1.00		أ- من يصوغ السياسة النقدية؟	2- صياغة السياسة النقدية
1.00	0.15	ب- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض؟	
0.00		ج- دور البنك في عملية إعداد الموازنة	
0.0999	درجة استقلالية المعيار الثاني = $3/(0.00+1.00+1.00)$ = 0.15×0.6666 (الوزن)		
0.60		الهدف الرئيسي أو الوحيد للبنك المركزي في حالة تعارض الأهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار	3- أهداف البنك المركزي
	0.15		
0.09	درجة استقلالية المعيار الثالث = 0.15×0.60 (الوزن)		
0.33		أ- التسليف حدود الإقراض غير المورق	4- حدود إقراض الحكومة لتمويل العجز
0.33		ب- إقراض توريقي	
0.33		ج- شروط الإقراض	
0.33		د- المقترضون المحتملون من البنك	
0.33	0.5	هـ- حدود إقراض البنك	
0.67		و- استحقاق القروض	
0.50		ز- أسعار الفائدة على القروض	
1.00		ح- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية	
0.1695	درجة استقلالية المعيار الرابع = $(0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.15 \times 0.33)$ $(0.025 \times 0.00) + (0.025 \times 0.50) + (0.025 \times 0.67) +$		
0.4509	01	درجة الاستقلالية الكلية	

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المعايير السابقة

ومنه نستنتج بأن درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفقا للقانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض هي

%45.09

رابعاً: مقارنة بين مختلف درجات استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2016): انطلاقاً من القياسات السابقة نقوم بالمقارنة بين مختلف درجات الاستقلالية على مدى مختلف التعديلات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8: استقلالية بنك الجزائر على مدى مختلف التعديلات على قانون النقد والقرض

القانون 10/17	الأمر 11/03	الأمر 01/01	القانون 10/90	القوانين والأوامر معايير الاستقلالية
0.0915	0.0915	0.05	0.129	المحافظ
0.0999	0.0999	0.0665	0.0665	صياغة السياسة النقدية
0.09	0.09	0.06	0.06	أهداف بنك الجزائر
0.1695	0.1945	0.22225	0.22225	حدود الإقراض الحكومي
0.4509	0.4759	0.3989	0.47775	درجة الاستقلالية الكلية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على جميع القياسات السابقة

إذا قمنا بالمقارنة بين مختلف نسب الاستقلالية الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا بأن الاستقلالية شهدت أعلى درجة لها وفقاً لقانون النقد والقرض 10/90. وبمقارنة الأمر 01/01 بالقانون 10/90 نجد بأن هناك تراجع ملحوظ وذلك يعود إلى إلغاء مدة تعيين المحافظ، أما فيما يخص الاستقلالية في ظل الأمر 11/03 فقد ارتفعت مقارنة بالأمر 01/01 وهذا راجع لسببين، يتمثل السبب الأول في كون طرد المحافظ يتم في حالة العجز الصحي المثبت قانوناً أو الخطأ الفادح (أسباب لا تتعلق بالسياسة) بينما كان ذلك ملغى في الأمر 01/01، أما السبب الثاني يتمثل في ارتفاع الاستقلالية من الناحية الوظيفية حيث أصبح الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متناغمة بعدما كان هدفه استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة، إضافة إلى ذلك أصبحت أسعار الفائدة أقل من حدود دنيا حيث كانت في الأمر 01/01 غير مذكورة.

وبمقارنة القانون 10/17 بالأمر 11/03 والذي جاء متمماً له نجد بأن الاستقلالية في ظل هذا القانون تراجعت بنسبة قليلة يمكن تفسيرها بإمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة عن طريق شراء السندات التي تصدرها هذه

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية

للسياسة النقدية 1990-2017

الأخيرة أي غياب الاستقلالية الاقتصادية لبنك الجزائر. أما فيما يتعلق بالأمر 04/10 فلم يتم التطرق إليه باعتبار أن ليس له أي تأثير على استقلالية بنك الجزائر*.

* - احصائيات اعتمادا على القياسات السابقة

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر، وذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية وقابلاتها خلال فترة الدراسة، كما سنتطرق أيضا إلى الأدوات التي استعملتها لتحقيق أهدافها التي تغيرت تبعا لمختلف التعديلات، وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح هاته الأدوات لتهيئة عدة أدوات غير مباشرة تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق.

المطلب الأول: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاته في الجزائر

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح في السيولة لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.

أولاً: تطور الكتلة النقدية.

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية¹:

أ- **النقود الورقية**: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

ب- **النقود الكتابية**: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة والمودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

ج- **أشباه النقود**: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.

¹ - إكن لونيس، مرجع سابق، ص 198.

للسياسة النقدية 1990-2017

تمكن بنك الجزائر من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد والقرض، وهذا يعكس قدرته على ضبط العرض النقدي بالأدوات التي استعملها، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

الجدول رقم 9 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2	نسبة السيولة M2/PIB
1990	271.04	72.92	343.96	-	61.6
1991	325.93	90.27	416.2	21.02	47
1992	370.37	14618	14988.37	24.1	49
1993	448.58	180.52	629.1	21.78	54
1994	477.14	247.68	724.82	15.22	49.1
1995	521.6	280.5	802.1	10.51	40.7
1996	591.7	326	919.7	14.44	36.6
1997	675.6	409.9	1085.5	18.18	39.9
1998	813.7	474.2	1287.9	19.10	46.3
1999	885.5	577.9	1463.4	12.4	46
2000	1048.5	974.3	2022.8	13	49.3
2001	1238.5	1235	2473.5	22.3	58.3
2002	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	65.1
2003	1631	1723.9	3354.9	15.6	65.5
2004	2165.5	1478.7	3644.3	10.5	59.3
2005	2437.5	1632.9	4070.4	11.7	53.8
2006	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	56.7
2007	4233.6	1761	5994.6	21.5	63.7

للسياسة النقدية 1990-2017

63	16	6955.9	1791	4964.9	2008
71.5	3.1	7173.1	2228.9	4944.2	2009
68.7	15.5	6280.7	2524.3	3756.4	2010
69	19.9	9929	2787.3	7171.7	2011
68	10.9	11015.1	3333.6	7681.5	2012
71.7	8.4	11941.5	3691.7	8249.8	2013
79.4	14.6	13686.7	4083.7	9603	2014
82.1	0.1	13704.4	4443.4	9261.1	2015
79.4	0.8	13816.3	4409.3	9407	2016
79.2	8.4	14947.6	4708.5	10266.1	2017

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-1998-2003-2008-2013-2017.

نلاحظ من الجداول أن الكتلة النقدية M2 عرفت ارتفاعا من 1990 إلى 1992 حيث بلغت نسبة الزيادة بـ 24,1% و بعدها انخفضت إلى أن بلغت 10,5% كأدنى نسبة و التي حققتها سنة 1995 و هذا الارتفاع بسبب التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز للميزانية بالإضافة إلى صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أما ذلك الانخفاض بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي 1995-1998 و الذي كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي و هذا يدل على أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة، و هذا ما تعكسه الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي رغم تحرير الأسعار و معدل الصرف و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي .

و نلاحظ أيضا أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا منذ سنة 2000، حيث قدرت الكتلة بـ 2022.8 إلى أن بلغت معدلات نمو الكتلة انخفاضا و هذا من 2002 إلى سنة 2005 و هذا راجع إلى الاستقرار النقدي المحقق و الذي اقره الأمر 03/11 المتعلق بالنقد و القرض لتستمر في الارتفاع بعد 2005 إلى 2007 بـ 21,5 نتيجة تطبيق برنامج دعم النمو الهادف إلى مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العام حيث عرفت سنتين 2011 و 2012 نمو حجم العرض النقدي، و السبب يعود في ذلك إلى تحسن و ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك حيث

ساهم في تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إذ بلغ 10,9% في 2012 وذلك راجع إلى التأثير بالأزمة الأوروبية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر مصدر أساسي في الإصدار النقدي .

و بعدها نلاحظ ارتفاع في الكتلة النقدية M2 سنة 2013 إلى 11941,5 في حين أن معدل نمو M2 انخفض إلى 8,4% ليرتفع بعدها إلى 14,6% مقابل ارتفاع الكتلة M2 أيضا إلى 13686,7 سنة 2014. في حين عرفت سنتي 2015-2016 استقرار في الكتلة النقدية M2 حيث بلغت 13704,4 و 13816,3 على التوالي إلا أن معدل نموها كان ضعيف حيث قدر 0,1% سنة 2015 و هذا راجع إلى الانخفاض الحاد في مداخيل قطاع المحروقات كما قدر ب 0,8% سنة 2016 و يبرز هذا الانخفاض في مداخيل القطاعات خارج المحروقات 3,2% لتعود أدراجها سنة 2017 إلى 8,4% مقابل كتلة نقدية قدرت ب 14974,6 لترتفع إلى 16159,2 في سبتمبر 2018* .

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2017.

تتكون مكونات الكتلة النقدية من الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر وهي ما يجوزه من ذهب و عملات أجنبية نتيجة المبادلات التجارية أو التحويلات والهبات والمكون الثاني هي القروض المقدمة للاقتصاد أي التي تقدمها البنوك للأعوان الاقتصاديين وأخيرا القروض المقدمة للحكومة وتشمل ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والاكنتاب في سندات الخزينة و التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للخزينة¹.

وفيما يلي شرح لهذه المقابلات²:

1- صافي الأصول الخارجية: تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

* تحليل من الاجتهاد الشخصي اعتمادا على الجدول أعلاه ومن التقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-2008-2013-2015-2017 .

¹ - رسول حميد، مرجع سابق، ص 179.

² - علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، 2014، ص 31

2- القروض المقدمة للاقتصاد: القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان

الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض هما:

* القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية في إطار

العمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.

* القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

3- القروض المقدمة للخزينة: تتمثل قروض الخزينة في التسيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة،

الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في

حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

الجدول رقم 10: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض مقدمة للاقتصاد	قروض مقدمة للحكومة
1990	6.5	247	167
1991	24.3	325.8	159
1992	22.6	412.3	227
1993	19.6	220.2	527.8
1994	60.4	305.8	468.5
1995	26.4	565.7	401.5
1996	134	776.8	280.6
1997	350.4	741.3	423.7
1998	280.7	906.2	723.2
1999	169.6	1150.7	847.9
2000	775.9	993.7	677.5
2001	1310.8	1078.4	569.7

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية

للسياسة النقدية 1990-2017

578.6	1266.8	1755.7	2002
423.4	1378.9	2342.6	2003
-20.6	1535	3119.2	2004
-933.2	1779.8	4179.7	2005
-1304.1	1905.4	5515	2006
-2193.1	2205.2	7415.5	2007
-3627.3	2615.5	10246.9	2008
-3488.9	3086.5	10885.7	2009
-3392.9	3268.1	11996.5	2010
-3406.6	3726.5	13922.4	2011
-3334	4287.6	15940	2012
-3235.4	5156.3	15225.2	2013
-19992.3	6504.6	15734.5	2014
567.5	7277.2	1537.5	2015
2682.2	7909.9	12596	2016
4691.9	8880.8	11227.4	2017

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-1998-2008-2013-2015-

.2017

أ- صافي الأصول الخارجية

من الجدول أعلاه نلاحظ من خلال الفترة 1990-1993 استقرار في الكتلة النقدية، ثم بعدها عرفت قفزة نوعية وصلت إلى 60,4 في 1994 بعدما كانت 19,6 مليار دينار في 1993 حيث تزامن هذا شروع الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بعدما انخفضت إلى 26,4 مليار دينار سنة 1995 و بعدها شهدت ارتفاعا ملحوظا و قدر ب 134 مليار دينار سنة 1996، ما يمكن القول انه تضاعف بأكثر من 5 مرات ليصل بعدها إلى 350,4 مليار دينار سنة 1997 لتراجع بعدها خلال الفترة 1998 لتصل إلى 280,7 مليار دينار ثم إلى

169,6 في 1999 و هذا بسبب تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوى له ما أدى إلى تراجع المداخيل المتأتية من تصدير النفط .

و لكن ابتداء من سنة 2000 عرفت الأرصدة النقدية زيادة معتبرة في قيمتها إذ انتقلت من 775,9 مليار سنة 2000 إلى 2342,7 سنة 2003 و تفسير ذلك يعود إلى التحسن في احتياطي الصرف نتيجة التحسن المستمر في أسعار البترول الذي أدى إلى زيادة صافي الأصول الخارجية الأجنبية التي عرفت تصاعدا مستمر و بقيت في ارتفاع مستمر حتى 2012 التي بلغت 15225,2 لتعود بالارتفاع سنة 2014 لتبلغ 15734,5 مليار دينار و هذا يفسر بارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة

لتعرف بعدها سنة 2015 إلى 2018 تراجع تدريجيا يمكن تبريره بالانخفاض الكبير في أسعار البترول محدثا تراجع في المداخيل المتأتية من تصديره .

ب- قروض مقدمة الاقتصاد

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض المقدمة للاقتصاد عرفت تذبذبا من سنة 1990 إلى 1995 لتسجل هذه السنة الأخيرة 565,7 مليار دينار، و هذا راجع إلى السياسة المالية الصارمة آنذاك ، لتشهد بداية الارتفاع إلى سنة 1998 و التي قدرت ب 906,2 مليار دينار سنة 1999 حيث بقيت تشهد ذلك الارتفاع و لكن ارتفاع ضعيف و هذا سنة 2000 إلى 1779,8 مليار دينار سنة 2005 ، و ما بين 2005 إلى 2009 تقريبا بنفس النسبة فمن 1779,8 مليار دينار إلى 3086,5 مليار دينار أي بنسبة نمو تقدر ب 43.41 %

حيث تزامنت هاتين الفترتين مع بداية تطبيق البرنامجين المخططين للإنعاش و النمو الاقتصادي و تخللهما تنشيط آليات التشغيل، و بالتالي كان إلزاما على البنوك تقديم قروض أكثر للاقتصاد، و بالرجوع إلى هيكل القروض حسب القطاع نجد أن الجزء الأكبر منها تم تخصيصه للقطاع الخاص. واصل هذا الارتفاع استمراره حيث وصلت هذه القروض إلى 6504,6 مليار دينار سنة 2014 أي بمعدل نمو 11,2% مما جعل هذه القروض تساهم بصورة كبيرة في التوسع النقدي، و يرجع سبب نمو هذه القروض إلى التسهيلات التي اتخذتها السلطات فيما يخص تحفيز الوساطة المالية من زاوية تخصيص القروض ، بينما يخل اعتماد تعبئة الموارد قطاع المحروقات في وقت بقيت فيه إمكانيات معتبرة فيما يخص صيرفة المؤسسات الخاصة و الأسرة .

و من سنة 2015 إلى 2017 عرفت ارتفاعا حيث بلغت سنة 2015 7277,2 مليار دينار و في سنة 2016 بلغت 7909,9 مليار دينار لتصل إلى 8880,8 مليار دينار في سنة 2017، أما فيما يخص 2018 فقد بلغت 9792,6 مليار دينار و هذا قدر في نهاية السداسي الأول .

ج- القروض المقدمة للحكومة

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب في حجم القروض الممنوحة للخزينة خلال الفترة 1990-1990 لتعرف بعدها مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تراجعاً كبيراً في حجم القروض الممنوحة للخزينة فبعد أن كانت تقدر ب 401,6 مليار دينار سنة 1995 تراجعت إلى 280,6 مليار دينار سنة 1996 و ذلك راجع لانخفاض العجز الموازي لتظهير المالي للمؤسسات العمومية و تخلي الدولة عن تمويل عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية .

و تعتبر القيم السالبة منذ سنة 2004 عن مستحقات الدولة اتجاه النظام المصرفي ، و ذلك يرجع إلى التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة و مدفوعاتها لصالح البنوك العمومية و بالتالي أصبحت الخزينة الدائن الصافي للنظام المصرفي نظراً للوفرة المالية الهائلة التي أصبحت تجوزتها في تلك الفترة ، في سنة 2015 ارتفعت القروض الموجهة للحكومة لتصل إلى 567,5 مليار دينار لتعرف قفزة سنة 2016 حيث بلغت 2682,2 مليار دينار .

و في سنة 2017 أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر سندات الخزينة لتغطية حاجاتها من التمويل ضمن أحكام المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتهم إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1380,6 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 حيث كان 842,2 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017 .

حيث استمر في الارتفاع ليصل في سبتمبر 2018 ب 5335,2 مليار دينار و هذا المواصلة الحكومة بطبع النقود عن طريق التمويل غير التقليدي الذي يعتبر من الآليات لتمويل العجز الموازي و التي تعتبر من بين الآليات التي لا تجد نفعاً للبلاد* .

* احصائيات اعتماداً على الجدول أعلاه والتقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-1998-2008-2013-2015-2017

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان و توزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات ، و التي وضعت السلطة النقدية دعائم تطبيقها سنة 1994 ، و لتفادي عجز الأدوات غير المباشرة استحدثت بنك أدوات أخرى غير مباشرة و التي ستطرق إليها في هذا المطلب .

أولا :معدل إعادة الخصم .

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة ، و يمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية . لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقهما مدة معينة تحدد حسب نوع السندات و طبيعتها ، و لقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1989 مقدر ب2,75 بالمائة إلا انه منذ هذا التاريخ و إلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة و كان اصغر من معدل الفائدة الدائن ، مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص .

و لقد حدد قانون النقد و القرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي ، فيمكن إن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية :

* إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج ؛

* إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر ، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا ؛

* إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات .

لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعينة تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن .

و قد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5 بالمائة سنة 1989 الى 10,5 بالمائة سنة 1990 و بالتالي التقليل من الاقتراض و منه التخفيف من حدة التضخم و يمكن توضيح تطور معدل الخصم منذ 1990 كما يلي :

الجدول رقم 11: تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الوحدة: بالمئة %

المعدل	إلى غاية	ابتداء من
10,50%	1991/09/30	1990/05/22
11,5%	1994/04/09	1991/10/01
15%	1995/08/01	1994/04/10
14%	1996/08/27	1995/08/02
13%	1997/04/20	1996/08/28
12,5%	1997/06/28	1997/04/24
12%	1997/11/17	1997/06/29
11%	1998/02/08	1997/11/18
9,5%	1999/09/08	1998/02/09
8,5%	2000/01/26	1999/09/09
7,5%	2000/01/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2000/10/22
5,5%	2003/05/31	2002/01/20
4,5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2016/09/30	2004/03/07
3,5%	2016/09/30	2016/09/30
3,75%	إلى يومنا هذا	2017/10/01

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2018

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الخصم كان في ارتفاع من 1990 إلى 1995 حيث كان يقدر 10.5% ليصبح 15% وهذا راجع إلى إتباع الجزائر إلى سياسة انكماشية هدفها الحد من مستويات التضخم المرتفعة آنذاك ثم بعدها بدأ بالانخفاض حيث قدر ب 14% سنة 1996 ليصل إلى 7.5% سنة 2000، وهذا لظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ 2001 حيث جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة وتجدد الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوما من سنة 2001، حيث يعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل ب 170.5 مليار دينار، وعندها أصبح معدل إعادة الخصم أقل من 6% ليصل إلى 3.5% في 2016، وبعدها إلى 3.75% في 2017 ليبقى على حاله إلى غاية اليوم* .

ثانيا: معدل الاحتياطي الإجباري.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتنصص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90/10 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية .

إلا أن الأمر 03/11 المعدل والمتتم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنيته عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حج الاحتياطات، ومدة مكوثاتها لدى البنك .

ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري ابتداء من سنة 2001 .

* احصائيات اعتمادا على النشرات الإحصائية جويلية 2018

جدول رقم 12 : تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001 إلى 2017). الوحدة: بالمئة %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
المعدل	%3	%4.25	%6.25	%6.5	6.5%	%6.5	%6.5	%8	%8	%9	
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017				
المعدل	%9	11%	%12	12%	%12	%8	%4				

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2018.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 وخاصة ابتداء من 2008 و 2009 وتواصله في الارتفاع سنة 2010، 2012، 2013، يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة ب 2001 على نمو هذه الاحتياطات بمعدل 151.72% .

حيث استمر بالارتفاع إلى غاية 2015 ليصل 12% لينخفض بعدها سنة 2016 إلى 8% و 4% سنة 2017، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 10% سنة 2018 بناء على الاحتياطات المنشورة خلال السداسي الأول منهما* .

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة.

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض، على ألا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 540 منه وتجدر الإشارة إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية 1996، وشملت مبلغا قدره 04 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم.

* إحصائيات اعتمادا على النشرات الإحصائية جويلية 2018

رابعاً: أداة استخراج السيولة بالمناقصة .

دخلت آلية استرجاع السيولة بالمناقصة حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من 2002، بحيث تعتبر هذه الآلية من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت بحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360) ، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

وتعتبر هذه الآلية أسلوبا مائلا لآلية المزيادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حيث عانت عجزا في السيولة غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض .

خامساً: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة .

على الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية، التي تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عند الفائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

من خلال آليات تسهيل الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة مقارنة بتلك المطبقة على عملية استرجاع السيولة .

حيث يتبين أن الاستعمال المنتظم لوسائل استرجاع السيولة وتسهيل الودائع المغلة الفائدة والاحتياطي الإجباري في إدارة السياسة النقدية حيث نسجل انطلاقا من سنة 2005 تم تسجيل نسبة 67.04%،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية

للسياسة النقدية 1990-2017

07.04% و 25.55% لكل من استرجاع السيولة، تسهيل الودائع المغلة الفائدة والاحتياطي الإجباري على التوالي وصولاً إلى سنة 2009 حيث تم تسجيل 44.95%، 41.76%، 13.29%، حيث تم تثبيت معدل الاحتياطي القانوني انطلاقاً من سنة 2009 بمعدل 8% ليصل إلى سنة 2014 حتى معدل 12%.

من خلال ما سبق ذكره، فإن التنسيق بين الأدوات الثلاث للسياسة النقدية مكن بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية من خلال الفترة 2001_2011 تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية. خاصة وانه قد تم تعزيز الاحتياطي الإجباري كأداة تقليدية للسياسة النقدية بدءاً من 2001_2005 و يتعلق الأمر باسترجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة التي قد مكنتنا السلطة النقدية إلى ابعدها من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تغيرت أهداف السياسة النقدية تبعاً لمختلف التعديلات النقدية التي شاهدها المنظومة البنكية، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، والمتمثلة في كل من 11/03 و 04/10.

لقد حددت في كل من هاذين الأمرين الأهداف النهائية الصريحة للسياسة النقدية، إذ يعتبران أهم تعديلين لقانون النقد والقرض، فبعد أن كانت مهمة بنك الجزائر " تتمثل في مجال النقد و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"¹.

يظهر من هذه المادة مجموعة من الأهداف هي: هدف استقرار الأسعار وهو الهدف الصريح وهدف النمو المنتظم للاقتصاد الذي يصاحبه تشغيل، غير أن 11/03 للمادة 35 التي حلت محل المادة 55 والتي ذكرناها سابقاً، نص على أن مهمة بنك الجزائر هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، فلاحظ أن الأمر 11/03 استبدل النمو المنتظم بالنمو السريع، وهذا ما تفسره السياسة المالية التوسعية التي ابتدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، غير أننا لاحظنا أن المادة 35 من الأمر 11/03 ألغت هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية أي إهمال هدف التشغيل الكامل.

¹ - المادة 55 من قانون النقد والقرض.

بقي الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية¹، في حين يقيم التكفل بالاستقرار المالي الهدف الثاني للسياسة النقدية، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة 35 للأمر 11/03 على ما يلي (لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف).

انطلاقا من 2009 ثم مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية والمحددة من طرف مجلس النقد والقرض متضمنة وسائل إدارة السياسة النقدية.

حيث أن الأمر 10/04 أعطى إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية².

بالإضافة إلى هدف التضخم هناك هدف الاستقرار المالي والذي بقيت أهدافه الكمية صعبة التحديد، وبالتالي أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحديد هدف السياسة النقدية، والمتمثل في استقرار الأسعار³.

كما قام بنك الجزائر بإعداد نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل استقلالية بنك الجزائر .

سعت السلطة النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة الاستقرار، وفي هذا المطلب سنتناول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي خلال الفترة 1990-2017، وفي الأخير سنحاول إعطاء تقييم شامل للسياسة النقدية في ظل استقلالية هاته السلطة

¹ - بنك الجزائر التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2008، ص 178.

² - مرجع سابق، ص 178 .

³ - بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 177.

المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر

عرف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، حيث سطر كل من قانون النقد والقرض 10/90 و 11/03 المتعلق بالقرض والنقد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث سنتناول في هذا المطلب على مضمون كل من هاته الأهداف.

أولاً: رفع معدلات النمو الاقتصادي

حسب قانون النقد والقرض 10/90 ومن خلال المادة 55 منه، نجد أن أهداف السياسة النقدية تتوزع في المقام الأول بين تحقيق نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل، إلا أن الجزائر في ظل هذه المرحلة عرفت عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق استعادي إلى برنامج التعديل الهيكلي وحسب الكثير من الخبراء فان تطبيق مثل هذه البرامج تنتج عنها آثار انكماشية في المدى القصير، وهذا يعود إلى فلسفة البرامج المبنية على تطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات في المقام الأول وبعدها توفير الشروط الأساسية للإنعاش، وعليه فان عمل السياسة النقدية في هذه الحالة ينصب على خفض العجز المالي والتضخم سينجم عنه نوعاً من الركود الاقتصادي. يتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام وباستقراء التطورات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر فقد عرف عدة تذبذبات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور معدل النمو للناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1990-2017 .

الوحدة: بالمئة %

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	-0.9	-2.1	1.8	-1.2	0.8	معدل النمو
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1.6	2.4	3	2	5.1	5.2	6.8	2.1	2.1	2.4	معدل النمو
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
		1.6	3.3	3.7	3.8	2.8	3.3	2.8	3.6	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-1998-2003-2008-2013-2017

نلاحظ من خلال الجدول أن معطيات النمو كانت متذبذبة طيلة فترة الدراسة فخلال سنة 1990 كان معدل النمو يقدر بـ 0.8% ونستطيع القول أنه سجل أدنى مستوي له خلال 1990-2017 وبعدها بدأ بالارتفاع شيئا فشيئا ليعود للانخفاض إلى أن سجل نسبة سالبة سنتي 1993 و 1994، وهذا يفسر بتراجع نسبة الناتج الداخلي الخام، وهذا بسبب السياسة المتبعة آنذاك (سياسة انكماشية) للتخفيض من نسبة التضخم خلال هاته الفترة وفي سنة 1995 سجل نسبة 3.8% وسنة 1996 سجل 4.1% ليعود بـ 1.1% في سنة 1997، ويمكن القول أنه عادة إلى عادته (تذبذبه)، حيث أن هاته الفترة تميزت بتطبيق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي، والذي جعل السياسة النقدية توسعية، وكذا الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وتعزيز الوضع المالي العمومية مع تراكم الادخار والتحسين الملحوظ في سيولة البنوك وتحسن شروط تمويل الاقتصاد.

حيث يرجع هذا التذبذب في معدلات منخفضة إلى نمو قطاع المحروقات بقيمة كبيرة عن قطاع الفلاحة والصناعة والاستثناء الوحيد كان سنتي 2003 و 2004، بحيث سجلت معدلات النمو 6.8% و 5.2% على

التوالي، وتعتبر هذه النسبة بارتفاع نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، وكذلك قطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر نمو قدر بـ 19.7% .

أما أدنى معدل نجده في 2009 حين بلغ معدل النمو 1.6% ويرجع ذلك إلى تراجع نمو قطاع المحروقات نتيجة الأزمة المالية 2008، وسجل معدل النمو سنة 2012 ارتفاعا إلى 3.3% ثم ارتفع سنة 2014 إلى 3.8% ويعود ذلك النمو الاقتصادي، رغم الركود الاقتصادي العالمي الذي أثر على مختلف اقتصاديات الدول¹، ليعود بعدها بالانخفاض ليصل إلى 1.6% سنة 2017 وهذا الانخفاض أيضا يعود إلى قطاع المحروقات التي وصل إلى -3% بعدما كان 2016.7.7%

يمكن القول أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لم يحقق هدف النمو الاقتصادي، وكما نرى أيضا أن الأمر 11/03 ألغى الفقرة المرتبطة بإتداء الطاقات الإنتاجية، في حين أن السياسة المالية التوسعية لم تكن موجهة إلى استثمارات مولدة للثروة.

ثانيا: هدف التشغيل

يعد هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، حسب ما ورد في المادة 55 من قانون النقد والقرض، والذي يرتبط مباشرة بالهدف الأول للسياسة النقدية في الجزائر والمتمثل في النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة.

المتبع لسياسة التشغيل في الجزائر يدرك أن إستراتيجيتها قد تغيرت في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، فقد أصبحت تبنى على أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية عكس ما كانت عليه في

¹ - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2010، ص

التسيير الإداري للاقتصاد وحق المواطن في الشغل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة وما تولد عن ذلك من بطالة مقنعة لا تضيف شيئا للإنتاج¹.

مشكلة التشغيل في الجزائر بدأت تطرح نفسها منذ أزمة النفط العكسية 1986، ويعود ذلك الى تراجع الاستثمارات العمومية (إعادة هيكلة الاستثمارات) التي أدت إلى الانخفاض في مناصب الشغل الموفرة سنويا، وبعدها جاءت عشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني احتلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية وضغط المديونية على الخصوص، بالإضافة إلى عمليات إعادة هيكلة القطاع الصناعي وما تبعه من تسريح كبير للعمال².

وما يهمنا في هذا الموضوع هو تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال مرحلة الإصلاحات، وهي المرحلة التي بدأت فيها السياسة النقدية تعمل كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: بالمائة%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة%	19.8	20.6	31.5	23	23.2	24.2	27.9	25.4	28.04	29.25
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29.5	29	26	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7		

¹ - بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 266.

² - بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 271.

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 1998-2003-2008-2013-2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة كانت تقدر بـ 198% سنة 1990 لترتفع إلى 31.5% سنة 1992 لتتخفض سنة 1993 إلى 23% لتعود للارتفاع إلى غاية سنة 2000 لتصل إلى 29.5% وهذا راجع إلى السياسة الانكماشية التي طبقت في تلك الفترة مما انعكس سلبا على الطلب الكلي والاستثمار وبالتالي التشغيل.

في سنة 2001 بدأت تشهد انخفاضاً من 29% سنة 2001 إلى 15.3% سنة 2005 ثم 11.8% سنة 2007 ووصلت إلى 10.2% سنة 2009 واستقرت في حدود هذا المعدل إلى غاية 2013 لتصل إلى 9.8% ثم تعود للارتفاع من 10.6% في 2014 إلى 11.7% سنة 2017.

حيث كان الانخفاض من 2000 فما فوق راجع إلى سببين:

- إجراءات السياسة النقدية التي تؤدي إلى زيادة القروض المقدمة للاقتصاد كتخفيض سعر الخصم إلى 4% في 2004 بعد أن كان 7.5% خلال سنة 2000 غير أن هذه السياسة لم تكن فعالة نظراً لمصاحبتها إجراءات أخرى مضادة لها تهدف إلى الحد من زيادة السيولة في الاقتصاد، وهذا تضارب في أهداف السياسة النقدية، إذ أنه يستحيل تحقيق الهدفين معاً لأنهما متضادان حسب فيليبس غير أننا لاحظنا انخفاضاً في معدلات البطالة.

إن هذا الانخفاض لا يفسره التحليل النقدي وإنما يفسر التحليل الكينزي وهذا ما يجزنا إلى السبب الثاني.

- إجراءات السياسة المالية: فزيادة الاستثمار من خلال زيادة الإنفاق العام أدى في النهاية إلى زيادة الناتج الوطني، فانخفضت معدلات البطالة، وهذه النفقات غطت عدة صيغ للتشغيل تمثلت في: برامج الشبكة الاجتماعية، الأنشطة ذات المنفعة العامة، المنحة الجغرافية للتضامن، برامج عقود ما قبل التشغيل، جهاز الإدمان المهني، أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، برنامج الإنعاش الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج القرض المصغر، برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي للنمو.

إذن السياسة النقدية لم تكن فعالة لوحدها، لكن سياسة مالية توسعية مع سياسة مالية تقيديه نوعا ما، أدى إلى تقليص معدلات البطالة.

ثالثا: هدف استقرار الأسعار ومحاربة التضخم

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، ويعبر عن مستوى الأسعار في الجزائر بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك.

ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018.

الجدول رقم 15: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017 .

الوحدة: بالمئة %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.32	1.42	2.59	3.54	1.63	2.53	3.51	4.64	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.2	2.92	4.78	6.40	5.59		

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-2003-2008-2013-2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في 1990 كانت 17.8% لترتفع إلى 31.7% سنة 1992، و بعدها انخفضت 1993 لتسجل 20.5% لتعود للارتفاع الى 18.7% سنة 1996، وهذا راجع

إلى رفع دعم الحكومة عن الأسعار وإلى تحريرها اثر الانتقال إلى اقتصاد السوق، ورفع معدل إعادة الخصم ابتداء من 22 ماي 1990 إلى 10.5% بعد أن كان 7% حيث شهدت هاته الفترة مجموعة من التدابير الصارمة أيضا، وكان هدفها تصحيح انحرافات الفترة 1991 إلى 1992 وكانت الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها هي¹:

- ✓ خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛
- ✓ رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على المكشوف إلى 24%؛
- ✓ حصر الحد الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية إلى 5% وهي إضافة لمعدل 18.5% ومن ثم يصبح معدل الفائدة على القروض 23.5%؛
- ✓ رفع معدل الفائدة على التوفير من اجل السكن إلى 10% وجعله 14% في دفاتر التوفير الأخرى؛
- ✓ رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 5.16% .

وفي سنة 1996 شهدت انخفاضا يصل إلى 18.5% وبعدها إلى أن جاء الانخفاض الكبير والتي كانت سنة 1998 معنية به ليسقط مرة أخرى إلى 2.8% سنة 1999، إلى 0.3% سنة 2000، ويعود هذا الانخفاض إلى الرجوع إلى حالة الاستقرار الكلي بما فيها استقرار الأسعار ، وبفضل زيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة الدينار كذلك.

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى إلى 4.23% مقارنة بالمعدل المسطر لاستهداف التضخم آنذاك والمقدر ب3%، ويرجع ذلك الارتفاع في نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2.2% نتيجة انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30% سنة 2002².

¹ - مشروع التقدير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 29.

² - Media BANK . le journal interne , de la banque D'ALGERIE N = 68 CT / NON. 2003 ? P :

وبعدها تم استهداف معدل التضخم ب 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك، وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، لكن سنة 2003 شهدت ارتفاعا في معدل التضخم، بحيث بلغ 3.5%، وهذا يمكن إرجاع جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003¹.

ثم بدأ يرتفع بعد ذلك إلى أن أبلغ 8.89% سنة 2012 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد للأجور، وفي سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى 3.2% و 2.92% على التوالي، ويمكن تبرير ذلك بالسياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة والخفض من الإنفاق العام من جهة بالإضافة إلى رفع معدل الاحتياطي الإجباري إلى 12% سنة 2013 بعدما كان 11% سنة 2012*.

عرفت سنتي 2015 و 2016 تسارعا في التضخم، بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية (M2) سوى 10.13% و 0.79% على التوالي، على عكس ذلك ففي 2017 ترافق الارتفاع النسبي هو التوسع النقدي، خصوصا ذلك المتعلق بتوسع الكتلة النقدية M2، خارج المحروقات مع تباطؤ التضخم بما في ذلك التضخم الهيكلية بالمثل، وان كان ارتفاع وتيرة توسع المؤشر الكلي للأسعار عند الاستهلاك في 2016، مقرونا مع وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، فلم يكن الأمر مماثل في سنة 2017، إذ تسارع التضخم الكلي بينما كان التضخم المستورد جد ضعيف².

رابعا: هدف التوازن الخارجي لميزان المدفوعات

يعتبر هذا الهدف من بين الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر، والتي نص عليها قانون النقد والقرض، ويرتبط هذا الهدف بتحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة واستقرار الصرف من جهة أخرى، ونجد أن ميزان مدفوعات الجزائر متعلق بنسبة كبيرة بصادات المحروقات، لذا تبقى وضعيته رهينة أسعارها في السوق العالمية أما أسعار الصرف فهي تبقى على بنك الجزائر تحقيقها من خلال استقرار أسعار الصرف الدينار الحقيقي،

¹ - Evolution économique et monétaire en ALG2RIE , Bank d'Algérie , Rapporté 2009 – p 180.

*تحليل من الاجتهاد الشخصي اعتمادا على النشرات الإحصائية جويلية 2018، والتقارير السنوية لبنك الجزائر

² - التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017، ص 134.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية

للسياسة النقدية 1990-2017

والجدول الموالي يوضح تطورات كل من الميزان التجاري وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2017*.

الجدول رقم 16: تطورات رصيد الميزان التجاري وأسعار الصرف في الجزائر خلال 1990-2017

الوحدة: بالمئة %

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
-2.38	-1.47	1.16	-2.09	-6.32	-4.83	0.01	0.23	-0.52	-0.22	رصيد الميزان التجاري
66.5	58.7	57.70	56.20	52.90	42.90	24.10	21.83	17.76	12.20	سعر الصرف
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
3.86	36.99	29.59	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.54	رصيد الميزان التجاري
72.73	71.18	66.82	71.15	73.37	72.61	77.4	.79	77.2	75.5	سعر الصرف
										السنوات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
-21.76	-26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.58	رصيد الميزان التجاري		
114.93	110.52	107.13	87.90	78.15	78.10	76.05	72.9	سعر الصرف		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير: 2001-2008-2013-2017، والنشرات الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2018.

من الجدول أعلاه ومن خلال دراستنا لسعر الصرف في الجزائر، نلاحظ أنه كان قبل 2000 في 1998 و 58.7% و 1999 بـ 66.5% وبعد تلك الفترة وخلال الفترة من 2000 إلى 2006 عرف تذبذبا في حدود

* إحصائيات اعتمادا على النشرات الإحصائية جويلية 2018، والتقارير السنوية لبنك الجزائر

1.5% صعودا ونزولا، غير أننا نلاحظ أن سنة 2002 عرفت ارتفاعا كبيرا نوعا ما لسعر الصرف، وهذا بسبب التخفيض لقيمة العملة الذي اعتمده بنك الجزائر قصد تقليص الفارق في سعر الصرف الموازي مع سعر الصرف الرسمي.

في السنوات 2004 و 2005 إلى غاية 2007 سجلنا انخفاضا في سعر الصرف، أي ارتفاع وتحسن في قيمة الدينار ، ويرجع ذلك إلى زيادة العرض في العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف ، نظرا لانتعاش أسعار النفط.

كما نلاحظ أنه في سنة 2008 عرف سعر الصرف تحسنا في ظل ظرف دولي تميز بتقلب حاد في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف ، خاصة في الدول الشريكة للجزائر، وهذا بفعل تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف التي أدت إلى تعديل في سعر تعادل الدينار مقابل العملات الأخرى*.

عرفت سنة 2010 ارتفاعا في سعر صرف الدينار مقابل الأورو، وبالرغم من ارتفاع الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر، وهذا يعني العلاقة الطردية بين سعر الصرف وأسعار البترول، كما كانت قائمة قبل 2008، إذا فهذا الانخفاض التلقائي في قيمة العملة يرجع إلى أزمة الدين السيادي، حيث تجسدت تأثيراتها على أسعار الصرف بتقلبات قوية في أسعار الصرف (أورو ، دولار) وتطلب هذا الوضع تدخل بنك الجزائر قصد تحسين سعر الصرف الفعلي الحقيقي في متوسط 2.64%¹ سنة 2010 ، مع بقاءه على مستواه التوازي في المدى المتوسط 1.16%

حيث عرف بعدها نوعا من الاستقرار ما عدى التقلبات الطفيفة في حدود 3% لتقلبات العملات الدولية، وهذا بفعل تدخلات بنك الجزائر لاحتوائه لأثر هذه التقلبات المالية على السوق الوطنية.

ونلاحظ أيضا أن سعر الصرف سنة 2014 عرف ارتفاعا قدر ب 87.90 دينار للدولار الواحد، وهذا راجع إلى التخفيض الذي اعتمده بنك الجزائر لقيمة العملة قصد الحد من الواردات بالدرجة الأولى، لأن هذه السنة عرفت أول عجز لميزان المدفوعات ومن جهة أخرى قصد زيادة الإيرادات من العملة المحلية طالما أن الجباية البترولية

* إحصائيات اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

¹ - بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، ص 66.

في النهاية تحول إلى الخزينة بالدينار الجزائري في سنتي 2015-2016 انخفاض سعر الصرف الدينار بنسبة 3.3% مقابل الأورو في 2017 انخفاضا ب 8%.

على أساس سعر الصرف في نهاية الفترة انخفضت قيمة الدينار بنسبة 15.4% تقابل الأورو بنسبة 3.8% مقابل الدولار بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية ديسمبر 2017، حيث سجلت 10.5% و 6.2% مقابل الأورو والدولار على التوالي¹، أما في السادس الأول في سنة 2018 فقد بلغ 117.67، وهذا لارتفاعه من 114.93 في 2017.

المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية في الجزائر في ظل استقلالية بنك الجزائر

تعمل السلطة النقدية في الجزائر والمجسدة في مجلس النقد والقرض على تحديد المعايير التي تقاس بها استقلالية بغيمة معرفة ما مدى استقلاليته، وكيف هي حالة السياسة النقدية من خلاله ويتم هذا في ظل قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه والمتمثلة في الأمر 01/01 والأمر 11/03 والقانون 10/17.

أولاً: بالنسبة لقانون النقد والقرض 10/90

أول معيار بدأ به قانون النقد والقرض هو معيار المحافظ، وتكون فترة توظيف المحافظ 6 سنوات وذلك حسب المادة 22 من قانون 10/90 حيث يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وهذا حسب المادة 20 من نفس القانون، أما بخصوص إقالته فتكون لأسباب لا تتعلق بالسياسة، وإنما بسبب العجز الصحي أو الخطأ الفادح حسب المادة 22 من القانون 10/90، كما يمنع عليه تقليد وظائف أخرى خلال مدة ولايته وهذا ما جاء في المادة 23 من القانون.

أما بالنسبة للمعيار الثاني والمتمثل في السياسة النقدية، وفيما يخص الجهة الموكل لها صياغتها حسب المادة 56 من القانون 10/90 فان الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل أمر يتعلق بالأمور النقدية أي أن الكلمة الأخيرة للبنك، وفي حالة النزاع أو التعارض فالكلمة الأخيرة في حالة التضاد في القرارات تعود للبنك، وهذا حسب ما جاء في المادة 46 من القانون 10/90.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 53.

أما فيما يخص المعيار الثالث والمتمثل في الأهداف والتي سعى بنك الجزائر لتحقيقها هي النمو المنتظم للاقتصاد، وإتمام الطاقات الإنتاجية إضافة إلى الهدف المهم والمتمثل في استقرار الأسعار، وهذا حسب المادة 55 من القانون 10/90.

وبخصوص المعيار الرابع والمتمثل في حدود الإقراض الحكومي فلكلا من الإقراض سواء غير التوريقي أو التوريقي، فإن القانون لم يمنع منه، وإنما في حدود معينة. فيما يخص الإقراض غير التوريقي لا يتجاوز 10% من الإيرادات العادية للدولة في مدة أقصاها 240 يوم، أما الإقراض التوريقي فإنه في حدود 20% من الإيرادات العامة، وهذا حسب ما جاء في المواد 76، 77، 78 من القانون 10/90، أما شروط الإقراض والمتمثلة في تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة وكمية القرض يكون متفق عليه بين البنك والخزينة حسب المادة 78، ويتمثل أهم المقترضين من بنك الجزائر في الخزينة والمؤسسات المالية والبنوك حسب المواد 73، 74، 78 من نفس القانون، وأخيرا يمنع على بنك الجزائر من بيع وشراء أوراق مالية للحكومة في سوق الأوراق المالية حسب المادة 76.

ومن خلال هذه المعايير التي تطرق لها بنك الجزائر تم تحديد درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 10/90 بحوالي 47% .

وعليه يمكن القول أن بنك الجزائر قد حقق استقلالية ولو لنسبة ما، وبهذا يعد قانون النقد والقرض قفزة نوعية تاريخ النظام المصرفي الجزائري، وهذا بسبب فصل مجلس الإدارة عن مجلس النقد والقرض، والذي يعتبر المسؤول عن السياسة النقدية، إضافة إلى تحديده لهدف مهم يسعى لتحقيقه وهو استقرار الأسعار.

ورغم ما حققه قانون النقد والقرض، إلا أن بنك الجزائر قام بتعديل بعض المواد من خلال الأمر 01/01 والأمر 11/03 والأمر 17/10.

ثانيا: بالنسبة للأمر 01/01

قي ظل هذا الأمر وبالنسبة لمعيار المحافظ فقد تم إلغاء المادة 22 من قانون النقد والقرض حسب ما جاء في المادة 13 من الأمر 01/01 والتي كانت تنص على مدة تعيين المحافظ وشروط إقالته، أما فيما يخص المعايير الثلاثة الأخرى والمتمثلة في صياغة السياسة النقدية وأهداف البنك المركزي وحدود الإقراض، فلم يطرأ عليها أي تغيير في ظل هذا الأمر.

ومنه فان درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل هذا الأمر قد حددت بنسبة حوالي 39%.

حيث نلاحظ أن هناك تراجع في درجة استقلالية بنك الجزائر، مقارنة بقانون النقد والقرض 10/90 ، وهذا راجع إلغاء مدة تعيين المحافظ حيث نستنتج أنه كلما كانت مدة تعيين المحافظ طويلة، كلما زادت درجة استقلالية البنك، لأن تغيير المحافظ من فترة لأخرى وفي مدة قصيرة يؤدي بالضرورة إلى تغيير أهداف السياسة النقدية حسب توقعات كل محافظ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار.

ثالثا: بالنسبة للأمر 11/03.

بالنسبة لمعيار المحافظ فانه ليس هناك مادة تدل على فترة توظيف المحافظ، وبالنسبة للتعيين يتم بمرسوم من رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الأمر 11/03 أو فيما يخص الطرد، فانه يكون في حالة ارتكاب خطأ فادح حسب المادة 15 من الأمر 11/03 أي أنه يدرج ضمن الأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية.

أما فيما يخص المعيار الثاني والمتمثل في صياغة السياسة النقدية، فانه جاء في نص المادة 62 من الأمر 11/03 على أن الجهة الموكلة لها تحدد السياسة النقدية والإشراف عليها، هي مجلس النقد والقرض، كما تعود الكلمة الأخيرة في حل التنازع مع الحكومة إلى مجلس النقد والقرض، ويكون الحكم نافذا مهما كان محتواه وهذا حسب المادة 63 من الأمر 11/03.

أما بالنسبة للمعيار الثالث والخاص بأهداف السياسة النقدية، حيث تضمن مجموعة من الأهداف جاءت في نص المادة 35 من الأمر 11/03 والمتمثلة في النمو السريع للاقتصاد والاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

وبخصوص المعيار الأخير والخاص بمحدود الإقراض الحكومي فانه مسموح به لكل من الإقراض غير التوريقي، والإقراض التوريقي وبمحدود مرنة، وذلك حسب المادتين 46 و 45 من الأمر 11/03، وتم إضافة المادة 49 للأمر 11/03 والتي تنص على أسعار الفائدة على القروض حيث يجب ألا تتجاوز 1%، هذا فيما يخص أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03.

ومنه فان نسبة استقلالية بنك الجزائر في ظل هذا الأمر قدرت بحوالي 47%، أي أن نسبة استقلالية بنك الجزائر في الأمر 11/03 ارتفعت مقارنة بالأمر 01/01 وهذا راجع بسبب إعادة المادة التي تنص على طرد

المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح، والسبب الآخر والمتمثل في هدف السياسة النقدية وبالضبط في هدف استقرار الأسعار، وهو الذي تسعى السياسة النقدية للوصول إليه، حيث نصت المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 على هدف استقرار الأسعار مع هدف التشغيل وهما هدفين متعارضين لا يمكن التوفيق بينهما، لتأتي المادة 35 في الأمر 11/03 وتلغي هدف التشغيل ل يبقى هدف استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي لبنك الجزائر مع أهداف أخرى، كما أعطى القانون وفق الأمر 11/03 لبنك الجزائر الصلاحيات الكاملة لإدارة السياسة النقدية.

رابعاً: بالنسبة للأمر 10/17

بالنسبة لهذا القانون لم يكن هناك أي تغيير فيما يخص المعايير الأولى والمتمثلة في معيار المحافظ وصياغة السياسة النقدية وأهدافها، وإنما مس المعيار الأخير والمتمثل في حدود الإقراض، وبالضبط في إمكانية بنك الجزائر من شراء وبيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية وذلك في المادة 45 مكرر من القانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض.

وقدرت درجة استقلالية بنك الجزائر وفق هذا القانون بحوالي 45% وبمقارنتها مع الأمر 11/03 و الذي جاء هذا القانون متمماً له، فإنها انخفضت بنسبة قليلة وهذا راجع إلى تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية عن طريق شراء سنداتهما المالية، التي تصدرها بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات من أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، حيث توضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمراقبة إنجاز برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي ينبغي أن تنقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير، حيث أن هذا الإجراء فتح باب لإمكانية طبع المزيد من النقود كخيار جديد، إلا أن طبع المزيد من النقود دون أن يكون لها مقابل من الذهب أو العملات الأجنبية يؤدي إلى نتيجة أساسية، وهي ارتفاع الأسعار والتضخم وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار.

خلاصة :

تعتبر التعديلات التي جاءت في قانون النقد و القرض 10/90 والمتمثلة في الأمران 11/03 و 01/01 والتي عملت على التحكم في مستويات الاستقلالية القانونية للسلطة النقدية (أي أن قانون النقد والقرض في نصه الأصلي) من الناحية النظرية على الأقل، ضامنا لاستقلالية البنك المركزي عن تأثير السلطة التنفيذية .

حيث سمحت سلطة السياسة النقدية من خلال السنوات (2000-2004)، بضبط التوسع في السيولة، أين تراجع نمو الكتلة النقدية M2 بشكل ملحوظ، وذلك بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير مباشرة كما هو الحال بالنسبة للاحتياطي الإجمالي الذي أعيد تنشيطه ابتداء من سنة 2001، كما قام بنك الجزائر بتعزيز استعمال أداة امتصاص السيولة كأداة عملية لقيادة السياسة النقدية باسترجاع جزء هام من فائض السيولة في السوق النقدية ما بين البنوك التي شرع فيها ابتداء من أفريل 2002، حيث تم تنشيط هاتين الأداةين غير المباشرتين للسياسة النقدية بصفة مرنة تتماشى مع تطور السيولة المصرفية والسوق النقدي، ومنه عملت هذه الأدوات على المحافظة على وتيرة نمو المجاميع النقدية خاصة M2 في الحدود المسطرة لها، بينما يعتبر معدل التضخم الذي انطلق من نسبة 17.6 % في بداية الفترة 1990 والذي انحدر الى نسبة 3.6% في نهاية الفترة 2004 بمثابة شاهد على نجاعة السياسة النقدية وصرامتها وكذا أسرارها على بلوغ هدفها الرئيسي وهو تحقيق معدل تضخم يتراوح ما بين 0 % و 3%.

وفي محاولة لمعرفة استقلالية بنك الجزائر وأثرها على الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفي معالجة الاختلالات الاقتصادية نجد أن استقلالية بنك الجزائر لم يكن له في التخفيف من حدة التضخم ولا رفع مستويات النمو الاقتصادي والحد من البطالة، أو حتى التحسين في وضعية ميزان المدفوعات، وهذا استنادا الى المؤشرات الاقتصادية والسياسات المنتهجة، كما أن الاستقلالية عرفت تذبذبا نتيجة للتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض لكنها لم تكن في مجملها تعمل على تفعيل الاستقلالية بل تراجعها في بعض الأحيان ولم تصاحب فترات ارتفاع درجة الاستقلالية تطور المؤشرات المستهدفة من السياسة النقدية (الأهداف النهائية) مما يوضح عدم بلوغ أهداف السياسة النقدية رغم وجود درجات للاستقلالية وتذبذبا .

الخطمة

يمثل البنك المركزي مظهر من مظاهر السيادة الاقتصادية، إذ يتولى عملية وضع و تنفيذ السياسة النقدية، و رغم أن البنوك المركزية في العالم تختلف من حيث الشكل و الوظائف من دولة لأخرى.

ويتبع التطورات الحديثة لوظائف البنوك المركزية توجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، و التركيز على سياسة استهداف التضخم و التوجه نحو منح البنوك المركزية استقلالية أكبر لتأكيد مصداقيتها، و لرفع فعالية السياسة النقدية، مما يجعل من إدارة السياسة النقدية أهم وظيفة على الإطلاق.

وفي ظل اختلاف الآراء حول فعالية السياسة النقدية، فإن أهميتها تكمن في مختلف المتغيرات الاقتصادية خاصة التضخم و ينتقل اثر هذه السياسة عبر قنوات مختلفة، و هي سعر الفائدة و سعر الصرف و قناة الائتمان، و يتم اختيار القناة وفقا للغرض و تماشيا و ظروف الاقتصاد.

تبنت الجزائر إصلاح 1990 من خلال صدور قانون النقد و القرض 10/90، الذي يعتبر نقلة نوعية للنظام المصرفي، حيث استرجع من خلاله بنك الجزائر استقلاليته، و العديد من صلاحياته كسلطة نقدية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنقد و القرض، و بسبب قلة الخبرة في التسيير أدى إلى حدوث فضائح مالية متمثل في الخليفة بنك و البنك التجاري الصناعي، مما جعل السلطة النقدية تعيد النظر في حدود هذه الاستقلالية بموجب الأمر 01/01، كما قامت بإجراء آخر متمثل في صدور الأمر 11/03، لوضع حدود واضحة المعالم لاستقلالية بنك الجزائر، و لم يتوقف عند هذا الحد بل قام بنك الجزائر بإصدار قانون 10/17، الذي حمل في طياته إمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة، مما أدى إلى تراجع استقلالية بنك الجزائر .

وبالتعرض لمسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل التطورات، نجد أن أهداف السياسة النقدية متعددة ترمي أساسا إلى تحقيق نمو للاقتصاد الوطني، مع السهر على استقلال الأسعار، و هو ما يستدعي استقلالية أكثر لتحقيق مصداقية هذه السياسة، و من دراستنا للموضوع تحصلنا على إجابة للفرضيات على النحو التالي :

الفرضية الأولى :

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الاستقلالية القانونية أكثر المعايير تجسيدا لاستقلالية البنك المركزي، إلا أن الاستقلالية الفعلية هي التي يمكن من خلال بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهذا ما يثبت عدم صحتها

الفرضية الثانية :

تعتبر قناة سعر الفائدة و قناة سعر الصرف من بين القنوات المنشطة للاستثمار، و ذلك من خلال ما يلي :

فبالنسبة لقناة سعر الفائدة تتم عن طريق رفع وخفض سعر الفائدة، ففي حالة رفع سعر الفائدة فان البنك المركزي يطبق سياسة نقدية انكماشية بغية امتصاص السيولة الزائدة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الاستثمار و العكس في حالة خفض سعر الفائدة، أي تطبق سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى جذب أصحاب رؤوس الأموال لزيادة الاستثمار، و فيما يخص قناة سعر الصرف فبرفع معدل سعر الصرف يكون في المقابل خفض لقيمة العملة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات و تنشيط عجلة الاستثمار، و العكس في حالة خفض معدل سعر الصرف ، وهذا ما يثبت صحتها .

الفرضية الثالثة :

تم التوصل من خلال البحث إلى أن قدرا معينا من الاستقلالية يؤدي إلى زيادة مصداقية السياسة النقدية ، حيث استطاعت الجزائر أن تحقق ذلك في ظل قانون النقد و القرض 10/90 و مختلف تعديلاته، و هذا لانفصال مجلس الإدارة عن السلطة النقدية رغم حدوث تذبذبات في درجة استقلالية بنك الجزائر، إلا أنها لم تستطع تحقيق الأهداف النهائية السياسة النقدية لنقص خبرة المسيرين و تغير الأهداف من فترة لأخرى ، وهذا ما يثبت صحتها.

ثانيا نتائج العامة الدراسة :

- ✓ تعد استقلالية البنك المركزي مطلبا ضروريا خاصة مع تطور وظائفه بالتزامن مع التطورات الاقتصادية ؛
- ✓ إن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام ؛
- ✓ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق المربع السحري لكالدور و خاصة التحكم في التضخم باستعمال أدوات مباشرة و غير مباشرة ؛
- ✓ هناك تراجع في درجة استقلالية بنك الجزائر في الأمر 11/03 مقارنة بالقانون 90/10 ، وهذا نظرا للتعديلات التي مست المعيار المحافظ لعدم وجود مادة تنص على فترة تعيين المحافظ ؛

✓ أهم ما جاء به قانون النقد و القرض، يتمثل في قضية استقلالية بنك الجزائر و إعطاؤه كافة الصلاحيات لمجلس النقد و القرض، بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور النقدية بعيدا عن ضغط أي جهة، و قد حدد هذا القانون أسسا جديدة تنظم العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة، بينه و بين الخزينة و جعلها تشاور و تبادل و تنسيق فقط، بينما أدى صدور الأمر 01/01 إلى خفض درجة استقلالية السلطة النقدية نتيجة إلغاء مدة تعيين المحافظ و نوابه، مما أدى إلى تراجع سلطاته و بالتالي زيادة تدخل وزير المالية في صلاحيات المحافظ، لكن الأمر 11/03، عمل على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر، و بصفة عامة أعطى قانون النقد و القرض و الأمان المعدلان له درجة استقلالية معتبرة لبنك الجزائر، و بالرغم من المتفاوتات البسيطة في درجتها، إلا أنها بالمقارنة ببقية البنوك المركزية في العالم، فقد احتل بنك الجزائر مكانة مهمة.

وفي الأخير نستنتج أن الحديث عن استقلالية البنك المركزي ليس الهدف منه خلق قلعة يصعب بلوغها، وإنما الغاية من ذلك هو إعطاء المصدقية للقرارات التي يتخذها على مستوى السياسة النقدية.

ثالثا الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية، بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي؛
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، خاصة عمليات السوق المفتوحة و إعادة تفعيل أداء معدل إعادة الخصم، من اجل حصول تنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ؛
- ضرورة تعزيز دور بنك الجزائر في الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك و المؤسسات المالية، في ظل تدعيم النظام المصرفي كأولوية على الصعيد العالمي؛
- ضرورة فرض استعمال النقود الالكترونية، بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في حكم الكتلة النقدية المتداولة .
- ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة و مستقرة، من اجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية .

- ضرورة وضع هدف وحيد لبنك الجزائر و المتمثل في التحكم في مستوى التضخم، لأنه يؤدي بسبب معدلاته المرتفعة إلى تآكل استقلالية بنك الجزائر من الناحية الفعلية مهما كانت درجة استقلاليته القانونية ، و ذلك بسبب تراجع قدرته على مقاومة ضغط القطاع الحكومي بهدف رفع حجم الائتمان .
- ضرورة تمديد مدة عهدة المحافظ و نوابه و التركيز عليها مع ضرورة وجود سلطة للمساءلة والرقابة اليومية على المحافظ ونوابه ، لما لها من أهمية تنعكس على أداء السياسة النقدية في الجزائر، لما يخدم كل الأهداف النهائية للسلطة النقدية .

آفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2017)، و بعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب لا تزال تحتاج إلى بحث و دراسة ، و لكي نترك مجال البحث مفتوح نقترح المواضيع التالية :

✚ علاقة استقلالية البنك المركزي بسياسة سعر الصرف ؟

✚ فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ؟

✚ مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي للجزائر ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

كتب :

- (1) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002 .
- (2) أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية - دراسة تحليلية وتطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية ، الدار الجامعية الطبعة الأولى ، مصر ، 2006.
- (3) أسامة الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999.
- (4) أسامة كامل ، عبد الغني حامد ، النقود والبنوك ، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ، البحرين ، 2006.
- (5) إسماعيل هاشم محمد، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
- (6) أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي - النظرية والتطبيق - مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
- (7) أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- (8) أنس البكري ، وليد الصافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010.
- (9) باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية ، 1987 .
- (10) برعي محمد خليل، سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نضفة الشروق، 1984.
- (11) بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.
- (12) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006.
- (13) بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي - دراسة حالة اقتصاد الجزائر، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- (14) توماس ماير، جيمس إس دوسينبري، روبرت زد أليبر، ترجمة أحمد عبد الخالق ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2006 .

قائمة المراجع

- 15) جمال خريس، أيمن أبو خيضر، عماد خصاونه، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
- 16) جميل الجنابي عجمي، أرسلان رمزي يسع، النقود والمصارف - النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 17) جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، مبادئ الاقتصاد الكلي - مفاهيم وتطبيقات عملية ، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 18) حسام علي داوود، معن النسور، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2016.
- 19) حشاد نبيل ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 1994.
- 20) خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2008.
- 21) دي كوك ، ترجمة عبد الواحد المخزومي ، الصيرفة المركزية ، دار الطليعة ، لبنان ، 1987.
- 22) رائد عبد الخالق، عبد الله ألبعدي و خالد أحمد فرحان المسهداني ، النقود والمصارف ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013.
- 23) رشيد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000.
- 24) رشيد عيسى، السياسة النقدية في تونس، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 25) رمضان محمد مقلد ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.
- 26) زكريا الدوري و يسرى السمراني ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.
- 27) زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات المال والنقود ، دار الجامعية ، الأردن ، 1994.
- 28) سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك ، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009.
- 29) سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوني للنشر، الأردن، 2010.
- 30) سوزي عدلي ناشر ، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2005.
- 31) شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1962.

قائمة المراجع

- (32) صالح خصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
- (33) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الجزائر، 2005.
- (34) صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للنشر والطباعة ، الأردن، 1983.
- (35) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر، 2009.
- (36) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
- (37) عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، لبنان، 1993.
- (38) عباس كاظم الدعيمي ، السياسة النقدية والمالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عمان، 2014.
- (39) عبد الحسين جليل الغالي ، السياسات النقدية في البنوك المركزية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2005.
- (40) عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 .
- (41) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006 .
- (42) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- (43) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية ، مصر ، 2013.
- (44) عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
- (45) عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 1999.
- (46) علي كنعان، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.
- (47) عمر عبد الحليم سليمان، استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية، جامعة حلوان، مصر، 2003.
- (48) مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2000.
- (49) محفوظ لعشب، القانون المصرفي، الطبعة الحديثة للفنون المطبعية الجزائر، 2001.

قائمة المراجع

- (50) محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2013.
- (51) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2016.
- (52) محمد حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- (53) محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.
- (54) محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- (55) محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.
- (56) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.
- (57) محمد يمن الحماقي، استقلالية البنك المركزي و أثره على السياسة النقدية، معهد الدراسات المصرفية، مصر 1994.
- (58) محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- (59) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- (60) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.
- (61) محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.
- (62) مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.
- (63) ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.
- (64) منير إسماعيل أبو شاور، أجمد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- (65) نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، الأردن، 1994.

قائمة المراجع

- (66) نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، 1990.
- (67) وحيد مهدي عامر، السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق - الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
- (68) يسرى مهدي السامرائي وركريا الدوري ، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس .
- (69) ضيف أحمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، 2015-2016.
- (70) عنتر بوتيارة، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2016-2017 .
- (71) كمال زيتوني، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2016.

أطروحات ورسائل :

- (1) ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2007-2008.
- (2) بطاهر علي، النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- (3) بلواني محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود- بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2005-2006.
- (4) بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005.
- (5) بن الدين محمد أميين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2000-2010.

قائمة المراجع

- (6) بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة **1970-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012-2013.
- (7) بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي - دراسة حالة اقتصاد الجزائر، جامعة الجزائر 2003-2004.
- (8) بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة **1980-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- (9) بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة 20 اوت 1995، سكيكدة، الجزائر، 2008-2009.
- (10) بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2009-2010.
- (11) جداني ميمي ، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف ، 2004-2005.
- (12) خورشيدة نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سوريا ، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة فلسطين ، 2009-2010 .
- (13) رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
- (14) سعيدان عمر ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي الجزائر ، 2008-2009.
- (15) شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 200-2001.

قائمة المراجع

- 16) طهراوي فريد، تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية 1985-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، فرع إحصاء تطبيقي، الجزائر 2015-2016.
- 17) لعززي حسيبة، دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
- 18) محب خلة توفيق، البنوك المركزية في إفريقيا، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، 1990.
- 19) مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة التحليل الاقتصادي تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة أم البواقي الجزائر، 2008-2009.
- 20) معتزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 21) معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية الجزائر، 2013-2014.

المجلات :

- 1) خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي، رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 33، جامعة العراق.
- 2) عبد الحميد عبد البر، أثر تحرير أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 465-466، القاهرة، 2000.
- 3) كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006.
- 4) علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، 2014.

قائمة المراجع

- (5) محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 10 ، 2010 .
- (6) رؤى عبد الرحمان وإبراهيم عبد الرحمان، دور السياسات النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، للفترة 2000-2014، مجلة الدراسات العليا ، العدد 22 ، جامعة النيلين، 2016 .

الملتقيات :

- (1) بودلال علي، سعيداني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، مداخلة ضمن الملتقى الأول "لإصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر"- المركز الجامعي جيجل ماي 2005.
- (2) سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر وأفاق مستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، يوما 6-7 جوان 2005.
- (3) صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية حالة الجزائر الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر3، 13 ماي 2013.
- (4) عزوز علي ، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة الجزائر، يوم 11-12 مارس 2008.
- (5) منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف .

مطبوعات ومحاضرات

(1) القوانين:

- (1) الأمر 01/01 المؤرخ في 28 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90 .
- (2) الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض .
- (3) المادة 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03.
- (4) المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.
- (5) المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي .

قائمة المراجع

- (6) المادة 02 من قانون 12/86 الصادر في 19 سبتمبر 1986.
- (7) المادة 15 من قانون 12/86 الصادر في 19 سبتمبر 1986.
- (8) المادة 17 من قانون 12/86 الصادر في 19 سبتمبر 1986
- (9) المادة 03 من القانون 06/88، المؤرخ في 12 جانفي 1988
- (10) المادة 11 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- (11) المادة 13 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- (12) المادة 14 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- (13) المادة 16 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- (14) المادة 55 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- (15) المادة 56 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990
- (16) المادة 57 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990
- (17) المادة 45 من الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض .

التقارير والنشرات :

- (1) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 1993.
- (2) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 1998.
- (3) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2000.
- (4) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2003.
- (5) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2008.
- (6) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2012.
- (7) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2013.
- (8) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2014.
- (9) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2016.
- (10) بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2017.
- (11) حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017.
- (12) النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2008، 2011، 2016.
- (13) النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2017.

قائمة المراجع

(14) النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2018.

(15) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 28 ديسمبر 1962

(16) مشروع التقدير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشر ، نوفمبر 1998

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية:

1- Deutsche Bundesbank, **the monetary Policy of the Deutsche Bundesbank** ,

2- Deutsche Bundesbank Book, March 1994, p02.

3-Carlo Cattarelli, **limiting central Bank crédit to the gouvernement**, theory and practice,

4 -Occasional paper, IMF, Washington, 1993

5- Michel Ruimy ,**économie monétaire** , édition ellipses , 2004.

6 -marc montoussee. Economie monétaire et financier. Breal^{2eme} édition france. 2000.

8-Media BANK . le journal interne , de la banque D'ALGERIE N = 68 CT / NON. 2003 ?

9-Evolution économique et monétaire en ALGERIE , Bank d'Algérie , Rapporte 2009.